

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



سياسة الجوار كآلية لتدعيم الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط

مذكرة مقدمة في إطار مقتضيات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسي
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف:
د. برد رتيبة

إعداد:
لهوازي ليلة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. تبارني وهيبة..... رئيسا
د. برد رتيبة..... مشرفة ومقررة
أ. زاوي راجح.....ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية: 2015 / 2016

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



سياسة الجوار كآلية لتدعيم الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط

مذكرة مقدمة في إطار مقتضيات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسي

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف:

د . برد رتيبة

إعداد:

لهوازي ليلة

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الشكر

لا يفوتني في مستهل هذه الدراسة أن أتوجه بالشكر
إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة
"برد رتيبة" التي قبلت الإشراف على هذه المذكرة
رغم انشغالاتها و التي لم تبخل علي بتوجيهاتها وبنصائحها
كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ "قاسم بلقاسم"
الذي ساندني طوال هذه الفترة ولم يبخل بنصائحه وتوجيهاته
وأتقدم بالشكر إلى أساتذة العلوم السياسية
بجامعة مولود معمري تيزي وزو وبالأخص:
أ. مزياني، أ. زاوي، أ. بوكركب، أ. ونوغي، أ. بن بلعيد
دون أن أنسى رئيس قسم العلوم السياسية
وأعضاء لجنة المناقشة.

لهوازي ليلة

الإهداء

اهدي هذا العمل بكل تواضع
إلى والدي الكريمين حفظهما الله
إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما
إلى كل أفراد عائلتي
إلى كل صدقاتي: فهيمة، هنية، فيروز، نورة، ليندة
وإلى روح خالي رشيد وعمتي مليكة رحمهما الله
وإلى كل زميلتي في العمل "المحامية قاسي خوخة
وقوداش ديهية" دون أن أنسى
"عمير مألحة"

لهوازي ليلة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: البعد الإستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: تباين اهتمامات دول الضفتين في المتوسط

المبحث الثاني: تحولات نهاية الحرب الباردة في الإقليم المتوسطي

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والأوضاع الدولية الجديدة.

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية في المتوسط

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المتوسط على ضوء برشلونة

المطلب الأول: إطار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية

المطلب الثاني: مسارات برشلونة للشراكة

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

المبحث الأول: السياسة الأوروبية للجوار اتجاه جنوب المتوسط

المطلب الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

المطلب الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية من منظور الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط

المبحث الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: التحديات الداخلية و الخارجية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى في المتوسط

المبحث الثاني: أثر وتقييم سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: تقييم سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: موقف دول الجنوب من سياسة الجوار

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: سيناريو النجاح

المطلب الثاني: سيناريو التراجع والإخفاق

المطلب الثالث: سيناريو البقاء على الوضع الراهن.

الخاتمة.

قائمة المراجع

لقد كان لتحولات نهاية الحرب الباردة بالغ الأثر على إحداث هندسة إقليمية جديدة في المتوسط، أفضت مجموعة من المبادرات والترتيبات الجيوسياسية لاستيعاب تعقد التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة والتكيف معها، خاصة مع حجم التحديات الجديدة التي صار يفرضها النسق المتنامي للعولمة، وهموما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تحديد التوجهات الأوروبية في المتوسط عبر تصميم مجموعة من السياسات المتتالية، منها سياسة الجوار الأوروبية التي تمحورت حول الاقتصاد ومسائل الطاقة، مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، في سبيل خلق منطقة حازمة بالأخص في جنوب المتوسط لضمان استقرار أمن أوروبا، وفي الأخير لا تعدوا سياسة الجوار الأوروبية أن تكون سوى أحد آليات الهيمنة الأوروبية على مناطق نفوذها التاريخية في منطقة المتوسط.

Abstract

The end of the cold war had a great impact on making a new local architecture in the mediteranean zone it led to a creation of groups of initiatives and a geopolitical order so as to recognize the complexity of the local and international transformations and to cope with ,especially with a new volume of challenge that the developing system is imposing for the globalization ,this is what pushed the European union to determine the European direction in the Mediterranean zone and this by designing groups of pursuing politics such as: the European policy of neighborhood which focused on: energy economy issues ,fighting against terrorism illegal immigration in order to create a secure zone mainly in the south of the Mediterranean zone ,to guarantee stability and safety of Europe finally the European policy of neighborhood is almost just one of the European means of domination that it uses over its historical zone of influence in the mediteranean zone

مقدمة

مقدمة:

شكلت تحولات نهاية الحرب الباردة منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات الأرومتوسطية، حيث سعت الدول الأوروبية عقب إنشائها للإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية إلى لعب أدوار محورية بالأخص في مناطق نفوذها التاريخية، وتترجم ذلك من خلال الحوار الأرومتوسطي في مبادرة 5+5 عام 1990 والشراكة الأرومتوسطية في مؤتمر برشلونة عام 1995، وسياسة الجوار الأوروبية عام 2004 و مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط عام 2008، و كل هذه السياسات والإستراتيجيات الأوروبية يبدو أنها تصب في خانة خدمة أمن و مصالح الفضاء الأوروبي في وجه المشروع الأمريكي المتعلق بالمتوسط و منطقة الشرق الأوسط، في إطار ترتيبات النظام الدولي الجديد .

تعدّ سياسة الجوار الأوروبية أحد إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي الرامية لإقامة فضاء إقليمي جماعي في سبيل تطوير علاقات جديدة مع جيرانه في جنوب المتوسط وكانت البداية مع سعي الإتحاد الأوروبي عام 2001 لصياغة إستراتيجية محكمة لتحقيق ما يسمى "أوروبا الموسعة"، سواء من أجل ضم بعض دول أوروبا الشرقية التي تأثرت بانتهاء الإتحاد السوفيتي وتهيئتها بنقل المعايير الأوروبية الموحدة إليها هذا من جهة، ومن أجل تكييف بعض دول الجوار في جنوب المتوسط الغير المعنيين بالانضمام، في سبيل تطوير وتكييف أنماط التعاون والشراكة على جميع الأصعدة، وكل هذه الإعتبارات تسمح للإتحاد الأوروبي في الواقع بالنشاط في محيطه الخارجي القريب (الجوار) بشكل يجعله يؤثر بشكل فعال وسريع تحسب لكافة التحولات الإقليمية والدولية، ويضمن له الأمن و الاستقرار.

اعتبرت الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 أن أهم التحديات التي تواجه الأمن الأوروبي تتمثل في الإرهاب، النزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الدول الفاشلة، وما يزيد خطوة هذه التهديدات إذا كانت واقعة بالقرب من الحدود الأوروبية، لهذا نجد وثيقة الأمن الأوروبية أنه من مصلحة أوروبا أن تكون الدول الواقعة على حدودها ذات حكم راشد، لذلك فإن المهمة الأساسية للإتحاد الأوروبي هو بناء جوار قائم على التعاون والحوار والحكم الراشد، سواء تعلق الأمر بالمناطق الواقعة على الحدود الشرقية، أم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واستنادا إلى هذا التصور فإن منطقة جنوب المتوسط تشكل في المدرك الأوروبي أحد مصادر التهديد للأمن في أوروبا كونها تشكل بيئة لتجمع وانتشار مختلف التهديدات والأخطار ما يجعلها من جانب آخر تتميز بالعديد من مؤشرات الدول الفاشلة.

تتضمن هذه السياسة التي صممت من طرف المجلس الأوروبي في مارس 2001 وتمت صياغتها في مارس 2003 في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات " جديدة " مع جيرانه بشرق أوروبا و جنوب المتوسط والتي تقوم على مبادئ من بينها إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، وتأطير هذه العلاقات وفق القيم المشتركة للاتحاد الأوروبي (دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر، التنمية المستدامة).

مع التوسيع الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بضم عشر دول الأثر البالغ حيث تزامن هذا التوسيع تطبيق سياسة الجوار الأوروبية، وبهذا التوسع اقترب الاتحاد من المناطق التي تعرف نزاعات إقليمية خاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط وكذلك مختلف التهديدات الأمنية من إرهاب والهجرة غير الشرعية التي كانت تداعيات على مسار هذه السياسة.

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد و كل دولة شريكة له في هذه السياسة وتكون محل اتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور والتنسيق مع كل دولة تماشيا مع مستوى التطور الحاصل والمتفق مع مبادئ هذه السياسة. وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005 ويتمثل هدف هذه المخططات في تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه وتمهيدا لاندماجه في إطار هذه السياسة، غير أن تتبع مسار هذه يبرز بجلاء أنها جاءت كبديل لفكرة العضوية في الاتحاد الأوروبي لبعض دول أوروبا الشرقية، و كتفعيل لمسار برشلونة بالنسبة لدول جنوب المتوسط خاصة من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لتحفيز و دعم التعاون الإقليمي الأوروبي المتوسطي في سبيل خلق حزام وافي من مصادر التهديد وضمان أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

1- الإشكالية البحثية:

بالرغم من إطلاق الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية كآلية سياسية جديدة إلا أنها جاءت على أنقاض الشراكة الأوروبية المتوسطية تفعيلا وتطويرا لمسار برشلونة الذي عرف عدة عثرات وما أفرز ذلك العديد من التساؤلات حول حقيقة هذه السياسة.

وعليه يتم طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة سياسة الجوار الأوروبية في دعم الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط، وتحقيق أهدافها؟

وتتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

- ما خلفيات الإتحاد الأوروبي من وراء السياسة الأوروبية للجوار؟
- ماهي آليات التي من خلال يراد تطبيق سياسة الجوار الأوروبية اتجاه المتوسط؟
- . ماهي رهانات وأفاق سياسة الجوار الأوروبية ؟

2-مجالات الدراسة:

-المجال المكاني: يمتد ليشمل الفضاء المتوسطي، كون سياسة الجوار الأوروبية المطروحة من طرف الإتحاد الأوروبي وموجهة نحو دول جنوب المتوسط كطرف متلقي للمبادرة يعكس هذا المجال الذي تحدث فيه التفاعلات الإقليمية.

-المجال الزمني: يشمل المجال الزمني للموضوع ذاته ما يتعلق بطرح سياسة الجوار منذ 2003 والممتدة عبر عدة تعديلات جاءت متسلسلة في الفترة (2003-2004 إلى غاي 2015). ونجد أن الفترة الزمانية للدراسة لا تزال مفتوحة ومرتبطة بالحيوية والتفاعل المستمرين للإتحاد الأوروبي وجيرانه.

-المجال الموضوعي: يركز المجال الموضوعي للدراسة على تحليل وتفسير مختلف التفاعلات القائمة بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط في إطار سياسة الجوار الأوروبية ، كما ينصب على إبراز الرهانات الكبرى للإتحاد الأوروبي في الإقليم المتوسطي وتداعيات ذلك على الأطراف الأضعف في المعادلة وهي دول جنوب المتوسط، وفقا لحسابات الربح والخسارة القائمة على موازن القوى.

3- فرضيات الدراسة: يمكن تحديد الفرضيات العلمية التالية :

الفرضة الأولى: كلما كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية إستراتيجية زاد مستوى الاهتمام بها. ومستوى المبادرات المطروحة بصدددها.

الفرضة الثانية: هناك علاقة بين التهديدات الأمنية و سياسة الجوار.

الفرضة الثالثة: يتوقف مدى تجاوب تجاه سياسة الجوار على مدى توافق الإدراكات بين الأطراف المعنية بها.

4- أهمية الدراسة:

-الأهمية العلمية:

تندرج هذه الدراسة من الناحية المعرفية ضمن أحد أهم ميادين العلاقات الدولية ، ألا وهو ميدان الدراسات الإقليمية المتوسطة، حيث تهدف إلى اكتشاف عن طبيعة التفاعلات القائمة داخل الإقليم المتوسطي، كونه يشكل مجال جيوبوليتيكي مركب ، بالإضافة إلى فهم كافة المحددات التي تتحكم في السياسات والإستراتيجيات الأوروبية اتجاه المتوسط وبالأخص السياسة الأوروبية للجوار وسبر أغوارها وفهم اتجاهاتها، فضلا عن إلقاء الضوء على مختلف الوسائل والآليات المستخدمة في ذلك .

-الأهمية العملية:

تنصب الدراسة من الناحية العملية على توضيح طبيعة العلاقات القائمة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في إطار هذه السياسة، وتحديد شدة اتجاه هذه العلاقات آنيا و مستقبلا. كما تسعى الدراسة إلى كشف أهداف الطرف المبادر (أوروبا) وتقدير نسبة المكاسب لكل طرف، وفهم الرهانات الحقيقية وراء طرح هذه السياسة وتقديم رؤية واضحة لكيفيات التعامل مع هذه الإستراتيجيات وعلاقتها باللعبة الدولية في سبيل النفوذ والهيمنة على الأقاليم.

5-الإطار النظري:

أ -تحديد المناهج:

جاءت دراسة موضوع الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط من خلال سياسة الجوار الأوروبية يستدعي من الناحية النظرية ضرورة الاستعانة بمجموعة من المناهج الملائمة المنهجية وهي:

المنهج التاريخي: الذي لا يمكن الاستغناء عنه في هذه الدراسة كونه يقدم لنا كافة السياقات التاريخية الإقليمية منها و الدولية، ويبرز كافة أنماط العلاقات المتحركة في المتغيرات المفسرة للظاهرة محل الدراسة.

المنهج المقارن: استعنا بالمنهج ضمنا لتمييز بين خصائص والظروف المتعلقة بكل فترة ونشأتها المتمثلة(فترة مؤتمر برشلونة 1995 وفترة السياسة الأوروبية للجوار 2004).

منهج دراسة الحالة: اعتمادنا بالأخص في الفصل الثاني خاصة في نموذج التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار.

ب-تحديد الإقتربات:

تتناول الدراسة موضوع الإستراتيجية موضوع الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط من خلال سياسة الجوار الأوروبية من زاوية الخلفيات والمحددات و كذا الآليات ومن ثم الرهانات و الأفاق، لذلك يستند البحث على إقتربات نظرية تكون ملائمة لأغراض الدقة العلمية المنشودة، التي لها أكثر قدرة تفسيرية للمتغيرات المتحركة في ديناميكية الظاهرة محل البحث والنقضي، و اعتمدنا المداخل النظرية التالية:

النظرية الواقعية: والتي برز لأول مرة مع كتابات "هانس مورغانتو" حول مفهومي القوة والمصلحة وتطور على يد "كينيث والتز" حول مفهومي الفاعل والنظام الدولي كون التصور الواقعي يوضح بشكل دقيق التوجهات الحقيقية للإستراتيجية الأوروبية في المتوسط في سبيل الهيمنة والنفوذ من أجل التحكم في الموارد والأسواق والأقاليم المجاورة، وعليه تبدو الإستراتيجية الأوروبية من خلال آلية الجوار كمتغير تابع لمتغير مستقل هو المدرك أو التصور الأوروبي للمنطقة المتوسطية بالأخص في ظل التحولات الدولية والإقليمية المشاركة منذ نهاية الحرب الباردة.

المدخل النسقي: تظهر أهمية هذا الاقتراب في إبراز مستجدات البيئة الدولية والإقليمية، لهذا فالدراسة التي نحن بصددتها تنصب على مختلف التفاعلات الحاصلة في الإقليم المتوسطي.

5-أبيات الدراسة: سجل موضوع الشراكة والتعاون في المتوسط جملة معتبرة من الدراسات المهمة والمتعلقة به ك مجال دراسي أصبح أكثر تأثرا منفصلا بذاته، والذي يعني بالتفاعلات الإقليمية المتوسطية. وأضحى موضوع سياسة الجوار الأوروبية تعرف نقضا كبيرا في المراجع باللغة العربية وأن معظم المنشورات حول هذا الموضوع هي في غالبيتها باللغة الفرنسية والإنجليزية، لهذا هناك بعض الدراسات باللغة العربية والتي من أبرزها:

- مصطفى بخوش بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 1996. والذي تحدث فيه على مستقبل العلاقات الأورو متوسطية، والأهداف التي تسعى الدول الأوروبية الوصول إليها.
- علي الحاج بعنوان " سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2005. والذي تحدث عن دور الإتحاد الأوروبي وسياساته المنتهجة في المنطقة المتوسطية عموما والعربية خصوصا.
- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة د سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010. والتي اعتمد عليها في دراسة على الشراكة الأورو متوسطية المتمثلة في مسار برشلونة، وكذلك سياسة الجوار الأوروبية. فيما يخص الدراسات المنشورة باللغة الفرنسية، نشير على سبيل المثال إلى:

- Bichara khader , L'Europe et la Méditerranée , géopolitique de la proximité , Paris : Edition L'hamattan , 1994 .
- Rachid Rhattat , la Politique Européenne de voisinage dans les pays de l'aire méditerranéenne , paris , Bruylant Edition , 2001 .
- Erwan Lannon , Défis de la Politique Européenne de voisinage , European Interuniversity press , 2011 .

6- صعوبات الدراسة:

على الرغم من توفر الدراسات حول هذا الموضوع باللغة الفرنسية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى استقلالية هذه الدراسات، لأن أغلبها تحدد جانب من الرؤية، وهي الرؤية الأوروبية، أي التركيز على الأولويات الأوروبية واستبعاد مناقشة مشاكل الضفة الجنوبية للمتوسط، وما يظهر ذلك هو الاهتمام المتزايد بالجوانب الاقتصادية والأمنية لدول جنوب المتوسط.

الفصل الأول
التوجهات الأوربية في المتوسط
بعد نهاية الحرب الباردة

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

مقدمة

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية جيواستراتيجية انطلاقاً من الموقع الجغرافي باعتباره وسيلة للتقارب بين الضفتين، فهو يتوسط العالم القديم، ومنذ ظهور الإنسان فهو ضمن الاهتمام البشري باعتباره مهد لمختلف الحضارات الإنسانية والأديان السماوية، بالإضافة إلى ذلك الأهمية الاقتصادية بوجود ثروات باطنية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (بترو، غاز طبيعي، نفط، الفوسفات ... الخ)، فالمنطقة تعتبر شريان التجارة العالمية بحيث تعبر السفن التجارية الحوض عبر مضيق جبل طارق و قناة السويس إلى المحيط الهندي ربها للوقت واقتصار المسافة. لكن هذا لا يقتصر على هذه الأهمية وإنما يتعدى ذلك فهي محط أنظار وأطماع القوى الكبرى خاصة القوى الاستعمارية السابقة، غير أن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، شهد الإقليم المتوسطي عدة تأثيرات وانعكاسات نتيجة حساسية هذه المنطقة خاصة بسبب ظهور تنافس القوى الكبرى و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية هذا من جهة ومن جهة ثانية بروز و تصاعد الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية في المتوسط، فهو يسعى إلى حجز مكانته على المستوى الدولي كقطب له أهدافه في المنطقة.

الفصل الأول: التوجهات الأوربية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

يحتل البحر الأبيض المتوسط موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما، فهو نقطة التقاء القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا، آسيا) ونقطة تواصل بين المحيطي الأطلسي والهندي، بالإضافة إلى أن سواحله الشمالية والجنوبية قريبة من بعضها البعض، فنجد المدن الإسبانية قريبة من المدن المغربية حوالي 16 كلم من مضيق جبل طارق والسواحل الإسبانية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى البعد الجيوبوليتيكي لحوض البحر الأبيض المتوسط مبرزا أهميته وذلك بالتركيز على الضفتين الشمالية والجنوبية، وكذلك نتطرق إلى الاهتمامات الأورومتوسطية في المنطقة خلال رؤية كل طرف.

المطلب الأول: البعد الإستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط .

يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة جيواستراتيجية له منافذ بحرية، ويحيط بهذه البحار واليابسة المتمثلة في مجموعة من الدول في شمال وجنوب المتوسط، وبحكم موقعه المركزي فهو يفصل بين قوسي الدائرة الإستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا ليشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي النقطة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسية "قلب العالم" وهذا ما أكدته ماكيندر من يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم¹.

إن تاريخ الحضارات المتعاقبة على المنطقة يشهد كون المنطقة جد حساسة تسمح للمتحكم فيها السيطرة للسيطرة على العالم القديم بصفة خاصة والعالم ككل بصفة عامة، حيث يرى ألفريد ماهان "جعلت الظروف الدولية البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته ، فقد سعت كل أمة للسيطرة عليه و لا يزال الصراع مستمر"².

من هنا يبرز ماهان الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من الناحية الجغرافية وهذا ما أثبتته التاريخ منذ ظهور الحضارات الإنسانية (الفرعونية، الفينيقية، الرومانية وحتى الإسلامية) كل هذه الحضارات لها نظرتها وتوجهاتها إلى المنطقة المتوسطية وذلك بهدف السيطرة على منافذ ومداخل المنطقة.

¹ ألكسندر دوقاي، الجغرافية السياسية (جيوبوليتيك)، بيروت، لبنان: عوידات للنشر والطباعة، ط.1، 2007، ص.19.

² علي الحاج، سياسات دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005، ص. 97.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

هذه الأطروحة أيدها زيغنيو برزينسكي* بعد ثلاثة وتسعين عاما في 1997 في كتابه المعنون "رقعة الشطرنج الكبيرة"، حيث قال إن أوراسيا تشكل محور العالم "... هي تؤلف رقعة الشطرنج للجغرافيا السياسية الحاسمة ولا تكتفي رؤية سياسية لأوروبا وأخرى لآسيا، ولتطور توازنات القوة على الساحة الأوراسية الشاسعة تأثير حاسم على التفوق الشامل لأمريكا¹.

يرى الباحث كين بوث Both.k بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية ودبلوماسية وسياسية، فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الردع و الدفاع في أعالي البحار، أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التفاوض من مركز قوة و استخدام المناورة، أما الوظيفة السياسية فتتمثل في حماية السواحل وبناء الأمة و تحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى².

لهذا فالبحر الأبيض المتوسط يشكل واقع جيوسياسي تاريخي وحضاري، فهذه المنطقة بحكم موقعها الجغرافي كونها نقطة تقاطع القارات الثلاث ونقطة وصل بين المحيط الأطلسي والهندي فهو يمثل رهانا استراتيجيا هاما كذلك بحكم ميزاته التجارية.

كما تكمن أهمية الحوض المتوسطي من الناحية الجغرافية في موقعه في قلب العالم القديم والتي تشمل (أوروبا، آسيا، إفريقيا) ويشار إلى قوة الآستانة* العثمانية تمكنت من خلال تحكمها في منطقة الإرتطام³ في العصور الوسطى، التي تسمح بمراقبة الأساطيل التجارية والعسكرية في حوض المتوسط، بالتالي ففكرة المتوسط قلب العالم القديم هو مصدر التسابق من طرف القوى الكبرى للتحكم فيه من خلال التمرکز على المنطقة من كل الجوانب سواء اقتصادية، عسكرية، ثقافية... الخ، وازدادت أهمية هذه المنطقة خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث انتقلت شدة التوتر والنزاع من القارة الأوروبية إلى سواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط خاصة في منطقة شرق المتوسط و التي صادفتها مجموعة من الأحداث ابتداء من سنة الإعلان عن ميلاد دولة إسرائيل 1948 وصولا إلى العدوان الثلاثي على مصر

¹ ألكسندر دوفاي ، المرجع السابق، ص.20.

* المستشار الأمني للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بين عامي 1977-1981.

² خير الدين العايب، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، دون سنة، ص ص. 40-41.

*عاصمة الدولة العثمانية .

³ خير الدين العايب، المرجع السابق، ص . 19 .

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

1956 وذلك من طرف بريطانيا، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما تؤكدته النظرة الأوروبية والأمريكية في المنطقة من خلال تدخلات كل طرف.

لكن هذا لا يخلو من تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي على فرض كل واحد نظامه و لكن وصل ذلك إلى حد الصراع دام من سنة 1945 إلى 1990 تحت ما يسمى بالحرب الباردة، حيث أصبح نقطة صراع المعسكرين في هذه الفترة سعيا من كل طرف احتواء المنطقة للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية و الجغرافية التي تمكن من إدارة الصراع كان ذلك أثناء الحرب الباردة.

إذن مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لآراء السير هالفورد ماكيندر لا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوبوليتيكي والاقتصادي والعسكري والسياسي، فهو محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.¹

من هنا يؤكد ماكيندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد إلا أن القارة الأوراسية من وجهة النظر الكونية تقع في مركز العالم، ويقع في مركزها قلب العالم، حيث هذا الأخير هو المنطقة الأكثر أهمية ضمن حدود الجزيرة العالمية (إفريقيا، آسيا، أوروبا).²

كذلك من المميزات التي وصف بها المتوسط وما أكدت عليه إيلين لايبسون في قولها: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، آسيا وأنه بحر يحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به الدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقة الجيرة".³ من هنا أثبتت صحة الأطروحة لماكيندر "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".

أولا: الأهمية الجيوسياسية:

¹ راجع زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن القوة سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة تيزي وزو ، السنة الجامعية: 2013-2014 ، ص. 97.

² المرجع نفسه، ص. 97، 98.

³ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2009-2010، ص. 34.

الفصل الأول: التوجهات الأوربية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

تعد بذلك أحد عوامل تحديد قوة الدول وأولوياتها على الصعيد الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي انطلاقا من الموقع الإستراتيجي التي تتمتع به من مسافة، مناخ، تضاريس، حدود، لهذا يعد الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط ذات أهمية إستراتيجية. مما جعله ممرا للتواصل الحضاري ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى ذلك نقطة تواصل بين المحيط الأطلسي من الغرب عبر مضيق جبل طارق، و في الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل، ومن الجنوب يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.¹

أطلق على المتوسط عبر التاريخ عدة تسميات فالرومان يسمونه بحرنا (Mare Mostrum)، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك أكنديز والتي تعني البحر الأبيض المتوسط وذلك لكثرة زبد أمواجه، أما التسمية الحالية البحر الأبيض فهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما (Meduis أي المتوسط و (terra أي الأرض.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 2966000 كلم²، فهو في شكل مستطيل يقع بين خطي عرض 46° و 30° شمالا وخط طول 5.50° غربا و 36° شرقا²، له امتدادات أخرى وتتمثل في البحر الأسود الذي يبلغ مساحته 50800 كلم² وبحر مرمرة الرابط بينهما والذي يبلغ مساحته 1400 كلم² فتصبح المساحة الكلية للمتوسط 3475400 كلم²،³ ويشتمل على 18 بلد و 400 مليون نسمة في مساحة تقدر بـ 800 مليون ونصف كلم².⁴

يمتد هذا البحر من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة تبلغ 3800 كلم وعلى مساحة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مساحة 140 كلم بين جزيرة صقلية وتونس، و 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، وتبلغ أقصى عمقه 5150 مترا ومتوسطه 150 مترا، حيث هناك

¹ وهيبه تبارني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية الأمن و التعاون، جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2014، ص. 48.

² أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية-متوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2000-2001، ص. 12.

³ جهاد عودة، مدخل للصراع الدولي و الإقليمي في شرق المتوسط، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص. 07.

⁴ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، المرجع السابق، ص. 35.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

مجموعة من الجزر الصغيرة اليونانية منها والتركسية، بالإضافة إلى جزر أخرى كبيرة المتمثلة في صقلية، كورسيكا، سردينيا، كما تتميز بالتقسيمات الفرعية للبحار كالبحر الأدياتيكي، بحر إيجه، بحر التيراني¹. كما أن طول سواحل المتوسط تقدر ب 3700 كلم تتخلله خلجان تتداخل مع بحار تتعمق في داخل القارة الأوروبية²، هذا ما جعل هذه المنطقة ذات أهمية إستراتيجية خاصة في ظل تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية، بالإضافة إلى ذلك التحكم بمسار السفن والمراقبة.

بحكم الطبيعة الجغرافية للبحر يسهل تحديده فهو بحر داخلي تحده اليابسة، بالإضافة إلى ذلك بحر مغلق تماما من الجهة الشرقية والغربية (جبل طارق و قناة السويس)، و باعتباره مقفل تماما نجد الدول العربية تتحكم في منافذه مداخله ومخارجه، فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق وشرقا في البحر الأحمر من ناحية الجنوب، ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم البحر الأحمر، لكن البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد بحيرة جغرافية في قلب العالم فحسب وإنما هو فضاء يتميز بحركية تجارية ذات أهمية إستراتيجية³.

فعلى الرغم من التطورات الدولية والإقليمية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية، وهذا من أجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة لأجل التصدي لمنع أي مؤثرات دولية أو إقليمية، وقد تضاعف هذا الاهتمام مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا من خلال محاولات إقحامه في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي سيعرض المنطقة إلى زيادة التوترات والاستقرار وغياب الأمن⁴.

¹ اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2011-2012 ص.46.

² ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، المرجع السابق، ص. 35.

³ يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص. 36.

⁴ رتيبة برد، الحوار الأوروبي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009، ص. 57.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

بحكم الأهمية الجغرافية للمنطقة فهي لا تخلو من الأهمية الاقتصادية فالمنطقة مورد هام للثروات والطاقات الباطنية، حيث نجد معظم الثروات الاقتصادية متمركزة في المنطقة، هذا ما جعل القوى الكبرى إعطاء أهمية كبيرة للمنطقة من حيث اعتبارها شريان اقتصادي وتجاري سواء من حيث عبور السفن إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها أو الاستيراد و ذلك خدمة لمصالحها و استمراريتها، وبوجود مضيق جبل طارق في الجهة الغربية يسهل للدول الكبرى سهولة التنقل السفن التجارية والعسكرية، فقبل شق قناة السويس كانت السفن التجارية تعبر من المحيط الأطلسي عبر رأس الرجاء الصالح إلى المحيط الهندي مستغرقة وقتا طويلا، لكن بعد شقها فتعبر السفن عبر مضيق جبل طارق إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس إلى المحيط الهندي ربعا للوقت والمسافة، و لهذا نجد تركز معظم الأساطيل البحرية والأحلاف العسكرية في البحر الأبيض المتوسط منها الأسطول السادس الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي NATO، وهذا الأخير يقوم بمراقبة و حماية أمن و استقرار المنطقة من انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة في فترة الحرب الباردة كون المنطق حساسة .

إن منطقة المتوسط ليست مخزونا للطاقة النفطية فحسب، بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات الدول الواقعة على ضفاف المتوسط، فالجزائر والمغرب تصدر زيادة على الغاز والنفط و الفوسفات، ومع اكتشاف البترول في النصف الثاني من القرن 19 زادت حركة السفن التجارية وكذلك الناقلات النفطية التي تستخدم مياه البحر الأبيض المتوسط لنقل النفط والغاز الطبيعي من دول الخليج العربي وإيران باتجاه الأسواق الاستهلاكية في أوروبا وأمريكا الشمالية، مما جعل المتوسط نقطة ارتكاز لنقل وعبور ما يتجاوز 30% من النقل الطاقوي والتجاري العالمي¹. لهذا نجد أن 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعتمد كل من إيطاليا و اليونان وسويسرا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط وأن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصادياتها ونفس الشيء لروسيا فإن 50% من صادراتها تمر عبر المياه الدافئة للمتوسط²، لهذا فالمنطقة تحتوي على 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.585% من إجمالي

¹ Commission des Communautés Européennes, **la Communauté Européenne méditerranée et le Moyen Orient** , (Bruxelles : Commissions des Communautés Européennes ; 1989) , p.08 .

² محمد الأمين لعجال أعجال، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006-2007، ص. 166.

الفصل الأول: التوجهات الأوربية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الاحتياطي العالمي من النفط و7.34% من الاحتياطي العربي للبترو، 6100 مليار م³ من الغاز ما يعادل 3.93% من الاحتياطي العالمي وما يعادل 17.58% من الاحتياطي العربي للغاز، 44 مليار طن من الفوسفات ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي، 134 مليون طن من الفحم ما يعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي، و45 مليون طن من الزنك ما يعادل 2% من الاحتياطي العالمي¹.

بالحديث عن الثروة النفطية فإننا نجد أنها في الجزائر وليبيا، حيث أنه تم تقدير كمية استخراج البترول في الجزائر سنة 1997 قيمته 4.47 مليون طن وذلك منذ اكتشافه سنة 1956، ولهذا فالجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر 15 عالميا بحوالي 1.8% والمرتبة الرابعة 04 في إنتاجها للغاز الطبيعي وذلك بنسبة 10% من الاحتياط العالمي ويقدر ب 3538 مليار م³، أما ليبيا فالنفط في هذا البلد قريب إلى سطح الأرض والبحر مقارنة بالنفط الموجود في الشرق الأوسط، بحيث يمتاز النفط الليبي بالجودة العالية فهي تحتل المرتبة الرابعة عشر عالميا بنسبة 2.1% في حين يقدر احتياطها ب 550 مليار م³ من الغاز الطبيعي².

مما زاد أهميته أكثر خاصة التغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة فانتشر على نطاق واسع خاصة بعد تحرير التجارة الدولية، وظهور سياسة التكتلات الاقتصادية والتي تقوم على التعاون والشاركة بين الدول، وأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليها الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية.

ثالثا: الأهمية الحضارية:

تعتبر منطقة المتوسط مهدا للحضارات، بحيث نجد ظهور معظم الحضارات الإنسانية شهدت ميلادها في المنطقة مما شكل نسيجاً تاريخياً متميزاً طبع ومزج علاقات شعوب المنطقة تركت وراءها بعد انهيارها أثراً تعبيراً عن الإرث التاريخي والذي يعتبر الحافز مهماً في قوة الحضارة المتوسطية، ولقد عملت هذه الحضارات معاً على الإبداع وصلت إلى التقارب الحقيقي بين شعوب المنطقة من خلال ربط المعارف الإنسانية (من أدب وفن وعلم) وكذلك تقارب ذهنيات وأفكار شعوب المنطقة. ولقد كان لشيوع

¹ فيصل سمارة، البعد الإنساني في العلاقات الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: (2008-1995)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2013، ص.23.

² يمينة عطيش، المرجع السابق، ص. 40.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الشيوع السلم في المنطقة رغم كل الاختلافات الأثر الكبير في استعادة العالم بأشمن ما أنتجه الفكر الإنساني، إذ ظهرت على سواحه أعظم الحضارات الإنسانية ونذكر منها: الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة الإسلامية وكذلك من سواحه الشرقية بزغت نور الأديان السماوية النابذة للأوثان.¹

المطلب الثاني: تباين دول الضفتين في المتوسط.

شهد البحر الأبيض المتوسط عدة تغيرات أثرت على المنطقة بصفتيه الشمالية والجنوبية اشتملت جميع النواحي (اقتصادية، سياسية، أمنية، اجتماعية)، ولطالما كانت مجالا استراتيجيا وحيويا لأوروبا فالمكانة التي يحتلها البحر الأبيض المتوسط على الساحة الدولية ضرورية لفهم الأسباب التي تدفع قوى مؤثرة وفاعلة في المنطقة إلى وضع سياسات معينة تهدف إلى استقرار المنطقة، ولقد ظلت الاهتمامات المتوسطية بالإقليم المتوسطي حاضرة عبر مختلف الأزمنة، نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها الإقليم، ولعل آخر فصول هذا الاهتمام تلك التي تعود إلى فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي جاءت استجابة للتحديات الجديدة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية، غير أن تصورات، إدراكات، ورؤى كل طرف تختلف باختلاف منظوره للتحديات التي تواجهه، وموقعه في الإقليم وفي الساحة الدولية.

أولا: الرؤية الأوروبية للمتوسط (المقاربة الأمنية):

حاولت أوروبا منذ القرن 17م، أن تلعب الدور الريادي والمركزي في المنطقة، مروراً بالمرحلة الاستعمارية وما بعدها، إذ استطاعت أن تصنع وضعا قائما يطبع علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية، يخدم المصالح الأوروبية أساسا.²

كما أن فترة ما بعد الحرب الباردة، دفعت الأوروبيين من خلال الإتحاد الأوروبي إلى توجيه اهتماماتهم نحو بلدان جنوب المتوسط، بهدف المحافظة على دورهم كقطب مركزي في إطار العولمة، وقد وضع الإتحاد الأوروبي لذلك جملة من التدابير تجاوزا لنمط العلاقات القائم على التعاون التجاري.

لقد شكلت هذه التدابير والسياسات المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي هندسة إقليمية للرؤية الأوروبية للمتوسط، وبالأخص في فترة ما بعد الحرب الباردة وسياقاتها الدولية، إذ يسعى الطرف الأوروبي

¹ المرجع نفسه، ص. 38.

² M. faytur, "security and cooperation in the Mediterranean perception", **journal of international affairs**, Columbia University- New York, vol. 5, n°3, p. 126.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

للعب دور مهم وفعال في إطار الوضع الدولي وتجسيد الدور الريادي في المنطقة المتوسطية، بتضييق هامش المناورة لدول جنوب المتوسط من جهة، ومواجهة النفوذ الأمريكي، الصيني والروسي في المنطقة من جهة أخرى. وعليه تعكس كافة الترتيبات الأوروبية المعادلة الأمنية التي تركز عليها المقاربة الأوروبية في توسيع والحفاظ على مناطق النفوذ التاريخية، بما تعنيه من رمزية للخصوصية التي تتمتع بها المنطقة في الأجندة الأوروبية بحكم عوامل التاريخ والجغرافيا والحضارة.

كما أن تعاظم النفوذ الصيني وغزو سلعه لدول شمال إفريقيا، يمثل تحديا كبيرا للإتحاد الأوروبي، وتمثل عودة روسيا إلى المتوسط ضغطا جديدا على الطرف الأوروبي، خاصة في أمنه الطاقوي، خصوصا مع تداعيات الأزمة الأوكرانية وانفصال شبه جزيرة القرم سنة 2014.

إن الرؤية الأوروبية للمتوسط تكونها في الواقع جملة من المعطيات الجيوبوليتيكية القائمة على المصلحة، الدور والمكانة في الإقليم المتوسطي إذ أقامت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995، علاقات سياسية، اقتصادية، ثقافية مع دول جنوب المتوسط، تعكس التصور الواضح للإتحاد الأوروبي للمنطقة المتوسطية¹، كما ترجمت سياسة الجوار الأوروبي الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في التعامل مع مستجدات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، باعتبار دول جنوب المتوسط تمثل في المخيال الأوروبي مصدرا ومنبعا لكافة التهديدات الأمنية (الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة...).

غير أن النظرة الأوروبية للمتوسط القائمة على المعادلة الأمنية (الأمن الأوروبي، أمن الطاقة والأمن الاقتصادي- التجاري)، تعرف قصورا كبيرا لأحادية تصورها، إذ يرصد الكاتب الفرنسي Paul Batta ذلك، بحيث يرى بأن من غير المعقول أن تدخل أوروبا في خلل الرفاهية، بينما دول جنوب المتوسط تعيش في فقر مدقع². وتسمى مثل هذه السياسات بـ"سياسات إفقار الجار" (Beggar- thy- Neighbour Policies) التي تؤسس مصلحتها على حساب مصلحة الآخر، غير أن الواقع يكشف أن الضرر سيعود عليها أيضا³.

ثانيا: رؤية جنوب المتوسط (المقاربة التنموية):

¹ Bachara Khader, **le partenariat Euro – Méditerranéen**, le Caire: economic research forum, 2005, p. 65

² سعيد اللاوندي، عملية برشلونة الأورومتوسطية (الدوافع، الأفق، التحديات)، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006، ص ص. 13-16.

³ مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص. 266.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

يقوم تصور دول جنوب المتوسط وإن لم يكن واضحاً وموحداً على مقارنة تنموية، إذ يبدو أن تحديات الضفة الجنوبية للمتوسط تختلف عن نظيرتها الشمالية، بحث تعاني من مشكلات البطالة والفقر والانفجار السكاني، وتدني مستويات النشاط الاقتصادي، وعدم توفر شروط العيش الكريم التي تكون في محصلتها مولدة للهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من التهديدات المؤثرة على أمن واستقرار المتوسط. فالمقارنة مع دول الضفة الشمالية التي تعيش حالة من الرفاهية الاقتصادية تعاني دول الضفة الجنوبية من تراجع ملحوظ في معدلات الكفاية الغذائية ومستوى المعيشة¹.

على هذا الأساس فإن مقارنة دول جنوب المتوسط ترفع من أجل إحداث تنمية فعلية في بلدانها لتجاوز معضلات البطالة والفقر واستكمال متطلبات بناء اقتصاديات قادرة على ضمان أمنها الاقتصادي، لذلك فإن الاختلافات المتنامية بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط يمكن تفسير بلعبة القوى الدافعة للمركز، حيث يمكن اعتبارا الدول الأوروبية بمثابة المركز ودول جنوب المتوسط بمثابة المحيط، ما يخلق حالة من الهيمنة وليس الشراكة، بالرغم من أن الدول الأوروبية مدركة بأن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن ضمان الأمن الأوروبي يستدعي وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب². ولهذا فمسار التعاون بين الضفتين المتوسط يتضمن ضرورة العمل المشترك وتغيير النظرة النمطية تجاه دول الجنوب باعتبارها مصدر التهديد.

المبحث الثاني : تحولات نهاية الحرب الباردة في الإقليم المتوسطي.

شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و سقوط جدار برلين سنة 1990 وانهيار الكتلة الشيوعية بزعامة الإتحاد السوفيتي و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم وفواعل جديدة أثرت على مسار العلاقات الدولية عموماً والمنطقة المتوسطية خصوصاً، وكان هذا التحول له انعكاسات على الإقليم المتوسطي.

في هذا المبحث سنتطرق إلى إبراز خصوصيات فترة ما بعد الحرب الباردة والوضع الدولي الجديد مركزاً على مختلف التغيرات التي طرأت على الإقليم المتوسطي، و كذلك على الإتحاد الأوروبي باعتباره

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص. 162.

² مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، العالم الإستراتيجي"، د.د.ن، العدد 12، أبريل 2008، ص. 22.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

قوة إقليمية رائدة في الفضاء المتوسطي بحكم الدور الذي يلعبه سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة و الوضع الدولي الجديد.

بعد نهاية الحرب الباردة عرف العالم حالة فوضى، حيث ساد حالة من للأمن جراء تفكك الإتحاد السوفيتي وزوال القطبية الثنائية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم على الساحة الدولية، هذا ما دفع إلى إعادة النظر في المفاهيم خاصة مفهوم الأمن وهذا بعد انتهاء التهديد الشيوعي، وكان هذا التحول ارتبط بفعل تحول طبيعة التهديدات والتي ظهرت بشكل جديد عابرة للقارات كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان ما يسمى بالحرب الدولي على الإرهاب وخلق عدو جديد في الساحة الدولية فهي تعتبر أن العدو السابق والمتمثل في الإتحاد السوفيتي لم يعد يهدده ، بصفة مباشرة، حيث ترى أن الجنوب هو العدو الجديد لها والذي يعرف مظاهر عدم الاستقرار سواء السياسي أو الاقتصادي وكذلك مسار السلام في الشرق الأوسط و غيرها من التحولات التي أثرت على الإقليم المتوسطي.

أولاً: زوال وتفكك الإتحاد السوفيتي:

أدى انهيار المعسكر الشرقي ونهاية المواجهة المباشرة بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى حدوث تغيرات على المستوى الجيوسياسي، فزوال الإتحاد السوفيتي والتقهقر الروسي تقلصت حدود روسيا إلى حد أنها تحولت إلى وضع يشبه حدودها الإقليمية في بداية القرن السابع عشر، بالإضافة إلى ذلك زيادة المطالبة بعض الجمهوريات التي كانت موالية للإتحاد السوفيتية بالانفصال مما أدى إلى تزعزع مكانة الإتحاد السوفيتي، وكذلك تراجع في الفكر الإستراتيجي السوفيتي حيث أعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي في الساحة الدولية، و تحول الخطر الشيوعي إلى محاولة البحث عن بدائل، فبعد ما كان الخطر الشيوعي يقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية أصبح بعد ذلك يبحث عن عدو جديد يضمن استمرارية الغرب¹.

¹ مصطفى بخوش، "مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 3، أكتوبر 2002، ص ص. 163.

الفصل الأول: التوجهات الأوربية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

يبدو المجتمع الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي في إطار البنية الجيوإستراتيجية نسقا يطوي في داخله صراعات على مستويات مختلفة، ففي المستوى الأعلى نجد صراعا على مركز النظام الدولي أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته بالقطب الدولي، وفي المستوى المتوسط من النسق نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب أي الإقليم الأكثر أهمية، وفي المستوى الثالث نجد صراعا داخل كل إقليم، أي بين الدول المؤلفة له على احتلال دور المركز أو ما يسمى بالقطب الإقليمي¹.

إن التغيرات الأخيرة في الخرائط السياسية والاجتماعية دفعت العالم إلى خطوات غيرت جوهر معالمها التي كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية، ولهذا فغياب المعسكر الشرقي عن الساحة الدولية خلق المجال لنظام عالمي جديد لم يتمكن من تثبيت هيمنته على العالم، بالإضافة إلى ذلك غياب وتقزم دور الأمم المتحدة في فض النزاعات الدولية وضعف الحاجة إلى الأحلاف الدولية وتراجع التهديدات العسكرية في أوروبا وانتقال التوتر إلى العالم الثالث.

فانهيار الإتحاد السوفيتي أثر على الدول العربية عموما والمنطقة المتوسطية والشرق الأوسط خصوصا حيث عرفت هذه الدول نوعا من التنافس الدولي عليها، حيث أصبحت محورا أساسيا في سياسات الدول الصناعية الكبرى بهدف السيطرة على أسواقها وعلى مواردها التي تشكل مصدرا أساسيا للصناعات الغربية، فعلاقة الإتحاد السوفيتي بمنطقة الشرق الأوسط أثر على زواله، حيث له تأثيرات مهمة في اتجاهات تسوية الصراعات الموجودة في المنطقة و المتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كانت مساندة حق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة.

ثانيا: انفراد وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على العالم:

بعد الحرب الباردة ونهاية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية انفردت الولايات المتحدة كقوة وحيدة تهيمن على النظام الدوليحيث أعادت التمتع في المناطق التي لها النفوذ الحيوية في العالم وطرح توجهاتها عبر عدة آليات اقتصادية و عسكرية وسياسية وثقافية عبر انتشار كوني واسع أصبحت كل التشريعات الأمريكية شبه ملزمة لكل دول العالم واجتياح العالم للنموذج الأمريكي عبر التدخل المباشر في عدة مناطق من العالم باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تحتل موقع الصدارة في

¹ أمينة رباعي، "تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 6، 2011، ص، 28.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

تسيير الشؤون الدولية خاصة ما يتعلق بتهديدات أمنها القومي بحكم عوامل قوتها سواء التفوق العسكري أو الاقتصادي أو السياسي وقدرتها على السيطرة وفرض سياستها على النظام الدولي بامتلاكها مقومات الزعامة الدولية، وحسب قول فرانسيس فوكوياما بعد صدور كتابه نهاية التاريخ ولقائه مع مندوب وكالة أورنيت براس: "لقد حققنا في أمريكا أضخم انتصار مع نهاية القرن العشرين، إبادة الشيوعية وسحق العراق، ولا أحد يشك الآن في إن الولايات المتحدة الأمريكية هي زعيمة العالم، نحن الأقوى والأعظم¹."

من سمات الوضع العالمي في الحالة الراهنة مع مطلع الألفية الثالثة فإن مرحلة التسعينات ومع زوال الكتلة الشرقية وبداية حرب الخليج الثانية 1991 تمثلت في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم في ظل ما عرف بالقطبية الأحادية، وهي مرحلة استقرار نسبي وانخفاض حدة الصراع الدولي، ومع نهاية الحرب الباردة مثلت إلى حد كبير منعطفًا حاسمًا تضمن لدى الكثير من صنّاع القرار والكتاب واجب التبشير بعالم جديد تختفي منه الأنظمة القهرية وتبرز فيه الديمقراطية والاستقرار، وهو ما صاغه بعموم ذلك الخطاب الشهير و التاريخي للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ألاباما في 13 أبريل 1992 حين قال: "إن النظام الدولي الجديد... يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل ذلك تحقيق السلام إنه ينبع من التطلع إلى عالم يقوم على الالتزام المشترك بين الأمم²."

فبعد نهاية الحرب الباردة وصعود مجموعة من القوى الصاعدة كالصين، الهند، البرازيل و الإتحاد الأوروبي استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الوضع القائم ما حتم عليها رسم إستراتيجية جديدة متعددة الأبعاد تهدف إلى وقف تسارع نمو القوى الإقليمية، وتثبيت علاقاتها بالدول المجاورة لها خاصة المتوسطية منها سواء كانت مشاريع أمنية عن طرق الحلف الأطلسي أو مشاريع اقتصادية مثل مشروع ايزنشتات.

وأدلى الجنرال كولين باول Colin powel بحديث إلى صحيفة tribune herald جاء فيه: " يجب علينا أن ننسى ما كنا نقوم به طوال الأربعين عاما الماضية وأعني بذلك تخطيطنا المستمر لمواجهة أخطار بعينها فنحن في الواقع لا نملك الآن رفاهية وجود مثل هذه الأخطار حتى نخطط لمواجهتها، نحن

¹ فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة يوسف جاهاماني، بيروت: دار الحضارة الجديدة، ط.1، 1993، ص، 07.

² محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في: "في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص، 177.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الآن الأعظم، نحن اللاعب الرئيسي على المسرح الدولي، وكل ما يجب أن نفكر هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره ومصالحنا التي تشمل هذا العالم كله¹.

قد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة في المنطقة المتوسطية وقد وظفت الأسطول السادس كقناة لمراقبة أوروبا و إبقائها تحت غطاءها الأمني مستغلة بذلك السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، وسمحت بتشكيل الهوية الأوروبية للدفاع والأمن خاصة بعد فشل الإتحاد الأوروبي في حل أزمة كوسوفو ويوغسلافيا، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على إستراتيجية اقتصادية قائمة على استهداف أبار البترول ومنابع الطاقة في الخليج منذ اكتشافه في المنطقة، فطرح إطارين أساسيين لإدارة مسألة نشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط، الإطار الأول هو مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط في ديسمبر 2002 بناء على التقرير العربي للتنمية الإنسانية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة، كما قدم الإطار الثاني في شكل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير عن طريق هيئة المعونة الأمريكية التي لما خبرة في تقديم المساعدات التنموية في المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار خدمة للمصالح الأمريكية². ولهذا فالمصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطية قائمة أهداف منها مراقبة المجال الحيوي للمنطقة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حماية أمن إسرائيل خدمة لمصالحها.

إن التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول باسم نشر الديمقراطية والإنسانية أعطى لها استقلالية التعامل وما يدل على ذلك التدخل في أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003 وذلك عن طريق حلف الشمال الأطلسي NATO، وكذلك نظرتها لمنطقة الساحل الإفريقي باعتبار هذا الأخير منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما دفعها إلى إنشاء قاعدة عسكرية إفريقية "أفريكوم" لحماية مصالحها في المنطقة، ولكن لا يمكننا تجاهل امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أساطيل بحرية في بحار ومحيطات العالم ونذكر منها: الأسطول السادس المتمركز في البحر الأبيض المتوسط مقره في نابولي بإيطاليا، مهمته حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومراقبة تحركات الإتحاد الأوروبي والقوى النووية وكذلك ضمان عبور الناقلات التجارية إلى الشرق الأوسط.

ولهذا فإن الهيمنة الأمريكية على العالم ووضعها كقوة عظمى في الساحة الدولية وانفرادها بدور الريادة و الزعامة نتج نظاما دوليا أحادي القطب، فهو بقي بدون عدو ولا منازع، غير أن ذلك لم يطول فهي وجدت عدو جديد لها تمثل في الحضارة الإسلامية.

¹ فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص، 08.

² شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن: الأهلية للنشر، ط.1، 1994، ص، 226.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

ثالثا: التحولات الاقتصادية وظهور العولمة:

يمثل المحدد الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الدولة، ولهذا بنية النظام الدولي يتحدد بتوزيع القدرات بين الأطراف، مما قد يسبغ أهمية خاصة على بعض وحدات هذا النظام دون غيره باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك الآخرين¹، فأهمية القوة الاقتصادية زادت في ظل التحولات الدولية الجديدة وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول، وتقوم عليها قوتها الراهنة والمستقبلية معيارا أساسيا من معايير قوتها، وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية، فالدول تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم الثالث أكثر فعالية نسبيا من التدخلات العسكرية².

وعليه فإن المواجهة في فترة الحرب الباردة كانت تركز على القوة العسكرية، فكل طرف يحاول اكتساب أكبر قدرة من القوة العسكرية بهدف التفوق على الآخر، لكن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تغير الوضع فأصبح التفوق الاقتصادي هو الذي يفرض نفسه على الساحة الدولية خاصة بظهور التكتلات الاقتصادية، وفي هذا الصدد فإن التحولات الاقتصادية العالمية عرفت ظواهر جديدة تمثلت في ظاهرة الإقليمية والعولمة، فديناميكية الاقتصاد الدولي محكوم بقوتين متناقضتين لكن تعملان بطريقة تكاملية، فمن ناحية حركة العولمة تغطي الأسواق لتؤثر على إستراتيجية المنتجين، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية التي تعكس التنافس الدولي على الأسواق، فالعولمة والإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة بل العكس إذ أن المبادلات الدولية تتمحور أصلا حول الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان³.

مع ظهور العولمة ظهر معها ما يسمى بعصر النهايات نهاية الاقتصاد الاشتراكي الموجه وتراجع الأيديولوجية الشيوعية، فالعولمة هي توجه يريد المجتمع الدولي الوصول إليه، فالتفاوت الذي حدث في

¹ علي الحاج، المرجع السابق، ص، 69.

² المرجع نفسه، ص، 71.

³ مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص، 167.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

العلاقات الدولية من خلال التداخل القومي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل وتراجع التركيز على الدولة كعنصر أساسي¹، فالعولمة حسب بيرتران بادي باللغة الفرنسية تعني العولمة الاقتصادية².

أما الإقليمية فهي تتمثل في التمرکز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا)، والجانب السياسي لهذه الظاهرة يتمثل في التوجه الجديد الذي اخذ يتبلور لدور الدول الكبرى التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية، وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي لأسباب متعددة منها الجوار الجغرافي والهاجس الأمني والعامل الثقافي التاريخي³. بالإضافة إلى ذلك فالإقليمية ذات طابع جغرافي وليست ذات طابع جيوبوليتيكي، وهو التحول الناتج عن تراجع العاملين الأيديولوجي والعسكري لصالح العاملين الاقتصادي والتكنولوجي، ولهذا فظاهرة الإقليمية وجدت بيئتها الملائمة في تكتلات عالم ما بعد الحرب الباردة، ومثال على ذلك توسيع الإتحاد الأوروبي ليشمل دول أوروبا الشرقية وتحويلها إلى أوروبا الموحدة⁴.

لهذا فالعولمة تخترق مسار الإقليمية الذي يتطور ليشكل لنا ما يعرف بالثلاثية القطبية التي تعكس اتجاه الاقتصاد العالمي ليتجهل عبر نظم إقليمية لكنها في نفس الوقت مفتوحة ومتكاملة في علاقاتها المتبادلة، وذلك وفق لمبادئ تصورات المنظمة العالمية للتجارة، والجدل القائم بين العولمة و الإقليمية يقود إلى اعتبار تطور مسار العولمة يدعو إلى تعميق الإقليمية خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية، حيث تضاعفت مشاريع التكامل الإقليمي، ولهذا فالتجارب التي كانت قائمة اتجهت نحو التوسع والتعميق للتكيف مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة⁵.

رابعاً: تصاعد الصراعات الحضارية:

بعد زوال الإتحاد السوفيتي برز توجه لإحلال السلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل يكون بين الشمال و

¹ مازن غرابية، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، في الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة، الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: مشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص، 20.

² المرجع نفسه.

³ مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص، 167.

⁴ عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة الفكر، الجزائر: د.د.ن، العدد 05، ص، 135.

⁵ مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص، 168.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الجنوب، وبين المسيحية والإسلام¹، فهناك من يرى أن الصراعات الدولية ستكون حضارية وثقافية، لهذا نجد صامويل هنتنغتون من خلال مقالته المنشورة في مجلة فورين أفييرز سنة 1993 " تحت عنوان "صدام الحضارات"، وحسب نظريته فإن السياسة الدولية ستستمر في الصراع، ولكن مصدر الصراع لن يكون إيديولوجيا واقتصاديا بل سيكون مصدرها ثقافي ذي الصلة بجانب العادات، التاريخ، والديانات على الخصوص²، والصراع في هذه الفترة سيكون بين الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية واحتمال أن يكون هناك تحالف إسلامي كنفوشيوسي، ولهذا يقول هنتنغتون "الفرض الذي أقدمه هو أن المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم الجديد ان يكون مصدرا إيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات بين البشر ستكون ثقافية وستظل الدولة القومية هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية"³

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية في المتوسط.

يعتبر الإتحاد الأوروبي التجربة التكاملية الأنجح ضمن التكتلات الاقتصادية في العالم، فهو تكتل اقتصادي وكيان سياسي فرض نفسه على الساحة الدولية تجسيدا للطموحات الأوروبية، فهو صمد في وجه التحولات التي شهدتها العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، فهو يسعى إلى إنشاء فضاء مشترك للسلم والاستقرار واستعادة مكانته على الساحة الدولية والقارية والمتوسطة نتيجة منافسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبح الإتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة بانعكاساته المختلفة على البيئة الأمنية المتوسطة يعالج المسائل والقضايا المتوسطة بمصطلحات إقليمية، مما استدعى بتبني سياسات أوروبية اتجاه المنطقة تحاول التأقلم مع إفرازات الاضطرابات الحاصل في التوازنات التقليدية، فهو يسعى إلى تأسيس بناء إقليم أمن متوسطي على الرغم من التباين الحاصل بين ضفتي المتوسط وعلى جميع المستويات فالإتحاد يرى أن الدول المحيطة به لها أجنداث أمنية مختلفة، فأمن جنوب المتوسط مرتبط بأمن أوروبا.

أولا: المكانة السياسية والأمنية للإتحاد الأوروبي:

¹ المرجع نفسه، ص، 169.

² عدار محمد ، مركز العلوم السياسية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، (د.س) ص، 187.

³ المرجع نفسه، ص، 188.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

يعتبر الجانب السياسي والأمني أحد المجالات التقليدية في دراسة العلاقات الدولية والتي تعد أحد العوامل الأساسية لتشكيل التجمعات الإقليمية في العالم.

(1) **الجانب السياسي:** يعد الاتحاد الأوروبي كتلة إقليمية فوق قومي لما بين الحكومات، يشكل من 27 دولة عضو، يقوم منذ تأسيسه على مفاهيم المصلحة المشتركة والاعتماد المتبادل بين أعضائه، فهو انشأ مجموعة من الهياكل الإدارية والسياسية التي تسهر على تنفيذ مختلف سياسات الاتحاد ونذكر أهم الهياكل وهي: المجلس الأوروبي، مجلس الوزراء، الهيئة الأوروبية، البرلمان الأوروبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، محكمة العدل الدولية¹.

لقد أعطت اتفاقية ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي دفعا قويا في السعي إلى تبني سياسة خارجية موحدة وسياسة أوروبية للأمن والدفاع، خاصة مع تزايد الرهانات التي تمس أوروبا مباشرة، لكنه حتى الآن لم يتمكن من الوصول إلى هذه المرحلة التي تدخل في إطار المفاهيم الاندماجية التي ترمي إليها الاتحاد الأوروبي من خلال إنشاء دستور أوروبي مستقبلا، وبالتالي فإن الاتحاد وصل إلى التوحد الاقتصادي والنقدي وله من الوسائل ما يسمح له بتنسيق سياساته الخارجية على مستوى التباين والاختلاف من خلال التعامل مع المصلحة المشتركة بمنطق غير صفري والتمثيل المتكافئ للدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الإستراتيجية بين دول الاتحاد خاصة بين فرنسا وألمانيا، خاصة الدور الألماني الذي ساهم بشكل كبير في تغيير مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

(2) **الجانب الأمني:** سعى الاتحاد الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت إلى صياغة مسودة للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع كبديل عن السياسة الدفاعية الأطلسية التي يتبناها حلف الشمال الأطلسي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، كما تزامن هذا السعي مع ظهور تهديدات تمس بالأمن الأوروبي كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، بالإضافة إلى استمرار التهديدات التقليدية الناتجة عن اللاتكافؤ بين الشمال والجنوب، والذي يفرز هواجس ناتجة عن الهجرة الغير الشرعية والقضايا السوسيو اقتصادية التابعة لها. ونظرا لاختلاف الرؤى داخل الحلف الأطلسي وتباين مواقف الاتحاد حيال السياسة الدفاعية الأطلسية بسبب عنصر التقدير الفردي للتهديدات، فمثلا قد أجمع كل الدول الأعضاء على أن الإرهاب مصدر تهديد أساسي للمصالح الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر

¹ سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1986، ص. 45.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

2001 بالرغم من وقع هجمات إرهابية من قبل والمتمثلة في تفجيرات مدريد وباريس، لذلك فعل الإتحاد الأوروبي من وتيرة الإعداد للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، ففي سنة 2003 قدم الممثل السياسة الخارجية والأمن والدفاع للإتحاد مخطط في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة باسم: "أوروبا آمنة في عالم أفضل"¹ التي ثبت حضارة استنباطية النزاعات والأزمات، وذلك قصد التحكم أكثر في مصادر التهديد عن طريق دعم التنمية وتقديم المساعدات دون إهمال الجانب العسكري في ردع التهديدات المباشرة، وبالتالي يكون مزيج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة للقضاء على مصادر التهديد والتحكم في الهواجس التي تمس الاستقرار الأوروبي.

ثانيا: المكانة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي:

يعد التكتل الأوروبي اتحادا اقتصاديا ونقديا بامتياز باعتباره مسارا ونتيجة لتراكم تاريخي أفرزته التجارب والأزمات الاقتصادية، مما جعلته يوحد سياساتها الاقتصادية قصد مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وقد نصت معاهدة ماستريخت على ذلك وأكدت على: "العمل لتحقيق مزيد من التكامل والاندماج فيما بين الدول الأوروبية"²، كما تدعمت القوة الأوروبية عن طريق إطلاق عملة الأورو الموحدة سنة 1999 كنجاح اقتصادي يسمح بمواصلة المسار التكاملي.

أكدت البحوث الإستراتيجية أن بإمكان أوروبا بسلطانها الأكثر من 320 مليون نسمة- المتمتعين بدرجة عالية من التعليم الفني والتخصصي وبمستوى عال من دخل الفرد بإنتاجها القومي المتزايد بإيراداتها التقنية والعلمية الفائقة، التي تضاهي القدرات الأمريكية واليابانية، وتجاريتها الداخلية التي تشكل 40% من إجمالي التجارة العالمية أن بإمكان هذه الدول أن تصبح القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال هذا القرن²¹، كون هذا النموذج هو الأنجح ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية، ويستأثر باهتمام المجتمع الدولي باعتباره حالة خاصة على الصعيد العالمي، وربما تكون غير قابلة للتقليد أو التكرار نتيجة التراث الأوروبي المتراكم عبر تاريخ طويل³.

يولي الإتحاد الأوروبي لعلاقاته الدولية أهمية كبيرة بحيث توسعت مهام المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، إذ كان الغطاء العام للعلاقات الخارجية من مسؤولية دائرتين فقط من دوائر المفوضية،

¹ أنا بالاثيو (فالير سوندي): مسار برشلونة: الشراكة بين صفتي المتوسط، ترجمة عادل زقاع، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، عدد شتاء، في الموقع: <http://2004www.geocities.com>

² سعيد عبد المنعم، المرجع السابق، ص. 180.

³ عبد الله عبد الخالق، النظام العالمي الجديد، "الحقائق والأوهام"، السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 1996، العدد 124، ص. 36.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

ومع معاهدة ماستريخت هناك ست دوائر لهذا الغرض لتتضمن نظرة متماسكة وهوية واضحة وتنسيق دائم، ويتمتع الإتحاد بشبكة من العلاقات عبر العالم، بالإضافة إلى عديد من السفارات الأجنبية في بروكسل الممثلة لدى الإتحاد الأوروبي، بالإضافة لذلك أكثر من 120 وفدا في بلدان العالم الثالث من أجل تطوير العلاقات الثنائية للإتحاد، والترويج لسياسات الإتحاد وقيمه.

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المتوسط على ضوء برشلونة.

طرحَت الدول الأوروبية منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي سياسات حوار وتعاون موجهة لدول جنوب المتوسط بدايتها مع السياسة المتوسطية الجزئية والشاملة والمتجددة، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المنشودة، غير أن الفترة التي شهدت نهاية الحرب الباردة والتحولت في السياسة الدولية وحدث جذري في بنية النظام الدولي بظهور القطبية الأحادية وظهور ما يسمى بالعولمة و ظهور التكتلات الاقتصادية، ولهذا نجد الدول الأوروبية اتجهت نحو الوحدة الاقتصادية وذلك بالتوقيع على معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي سنة 1992، لهذا نجد الإتحاد الأوروبي ككتلة أطلق إستراتيجية والتي تعتبر المبادرة الأولى للمفهوم الجديد للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جديد للعلاقات متعددة الأطراف والتي تعرف بالشراكة الأوروبية المتوسطية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ندوة برشلونة مبرزا مختلف السلات التي جاءت بها هذه الندوة و التوقيع على ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية.

المطلب الأول: إطار برشلونة للشراكة.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

تهدف الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى خلق تجمعاً إقليمياً يضم جميع الدول الواقعة على ضفاف المتوسط، فهذه الشراكة هي مبادرة أوروبية للتعاون يربطها بدول كانت تحت نفوذها الإستراتيجي، فهي تهدف بالنسبة للإتحاد الأوروبي عبارة عن: "مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية و التعاون في المنطقة وتفسر ذلك بأنها تكثف التدعيم الأوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة و بالأحرى فهي دعوى إلى التفتح".¹

ولهذا فإن مفهوم الشراكة هو مفهوم أوروبي، فهو ليس مفهوماً متوسطياً نتج عن اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأوروبي المتوسطي هو مشروع أوروبي في الأساس أطلقه الإتحاد الأوروبي بهدف إعادة تميط العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية مع جيرانها في جنوب المتوسط، وذلك على ضوء المتطلبات السياسية و الأمنية الجديدة للإتحاد الأوروبي.²

أما الدول الواقعة جنوب المتوسط فتتظر للشراكة على أنها الوسيلة الأساسية لمواكبة التغيرات والتحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب عليها لزاماً مباشرة إصلاحات و تغيرات في بنيتها السياسية والاقتصادية. عموماً يرجع مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى عام 1994 عندما تبنى المجلس الأوروبي في يونيو 1994 المقترحات التي جاءت في الكتاب الأبيض وطلب من المفوضية الأوروبية إعداد بيان إستراتيجي حول تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أوروبية متوسطة لدفع سياسة الإتحاد الأوروبي نحو السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.³

لقد تمكنت دول الإتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة من وضع الركائز الأساسية لسياساتها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تشكل امتداداً للحوار الأوروبي - العربي الذي انطلق في السبعينيات من القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة منطقة متوسطية للتبادل التجاري الحر بحلول عام 2010 عبر إقامة شراكة أوروبية متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني، والإهتمام بالعلاقات الثقافية، كذلك تم الاتفاق على جعل المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، ما ساهم على تطوير العلاقات القائمة واستحداث اتفاقيات جديدة بين البلدان المتوسطية، وعلى تسوية الخلافات التي شهدتها المنطقة (الصراع

¹ ياسين جبارة، الشراكة الأوروبية المتوسطية واقع وآفاق، إشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007، ص. 20.

² مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات و الأهداف)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1، 2006، ص. 93.

³ رتيبة برد، المرجع السابق، ص. 102.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

العربي الإسرائيلي، والنزاع اليوناني وغيرهما)، وقد ربط مؤتمر برشلونة التسوية السلمية في المنطقة بقاعدة مؤتمر مدريد "الأرض مقابل السلام" وهو ما اعتبرته الدول العربية إنجازاً لمصلحتها.¹

في هذا السياق تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة مع دول جنوب المتوسط وذلك في إطار ما يسمى بمشروع برشلونة، لكن في تلك الفترة صادفته مجموعة من الظروف الدولية والإقليمية وكذلك المحلية حصر دوافعها الأساسية لإقامة الشراكة الأورومتوسطية ونذكر:

- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية و الإستراتيجية رأساً على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للإتحاد الأوروبي جنوباً.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي بعد فوزها على المنظومة الاشتراكية، وذلك لما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية، وقدرتها على منافسة أوروبا رغم الوحدة التي وصلت إليها في إطار التكتل الجهوي، فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل موقع الصدارة في تسيير الساحة الدولية خاصة ما يتعلق بتهديدات أمنها القومي، فالإضافة إلى ذلك أعادت التموّج في مناطق النفوذ الحيوية في العالم بطرح توجهاتها الإنسانية.
- التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط من خلال بروز ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد، فهو يعد سبب هام يبرر وجه آخر للتنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة المتوسط وبخصوص التسابق نحو تشكيل تجمعات إقليمية، ففكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية هي عبارة عن مبادرة تعبر على الرد الأوروبي على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الملحة على احتواء منطقة الشرق الأوسط من خلال حصرها لدور الأمم المتحدة ومحاولة استبعادها لدور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام في المنطقة كون أوروبا تسعى إلى إيجاد دور إقليمي في المتوسط عن طريق دعم مسار السلام في الشرق الأوسط، فالشراكة الأوروبية المتوسطية تعبّر عن مشروع عربي أوروبي يوازي ويقابل المبادرة الشرق أوسطية، والتي عملت على إنشائها ودعم تطبيقاتها التنافسية الأمريكية الإسرائيلية.²
- انهيار الإتحاد السوفيتي وزوال النظام الاشتراكي أحدث تغيرات في الساحة الدولية خاصة في أوروبا، حيث برزت ألمانيا كدولة واحدة قوية بتوحيد الألمانيتين الشرقية والغربية سنة 1990.³

¹ علي الحاج، المرجع السابق، ص. 193.

² عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 1998، ص. 53.

³ بول ماري دي لاتورس، "التغيرات في العلاقات الدولية"، دراسات دولية، تونس: جمعية الدراسات الدولية، العدد 65، أبريل 1997، ص. 45.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

- ميلاد المنظمة العالمية للتجارة OMC وذلك في سنة 1995 بهدف توسيع المبادلات التجارية مستندة ذلك إلى مجموعة من القوانين، وإدماج اقتصاد الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية في فلك الاقتصاد العالمي خدمة لمصالح الدول الكبرى والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
 - ظهور ظاهرة العولمة والإقليمية من الملامح الجديدة للنظام الدولي الجديد وللاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة لبنية النظام الدولي.¹
- لقد سبقت الشراكة الأورومتوسطية التي جاءت من خلال مؤتمر برشلونة ندوة عمل التي من خلالها يتم تحديد التعاون والشراكة بين الطرفين الأوروبي و دول جنوب المتوسط، حيث ساهمت هذه الأطراف ببرنامج العمل الذي يجسد روح الندوة، حيث جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية بين مؤتمرين شرق أوسطيين (الدار البيضاء وعمان) يندرجان في إطار السياسة الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم المتوسطي، وقد تم الاتفاق على عقد هذا المؤتمر بمبادرة من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وقد تبنت الدعوة المفوضية الأوروبية في بروكسل مشكلة بذلك انتصار التيار الذي تقوده فرنسا داخل الإتحاد من أجل تعزيز التعاون مع جنوب وشرق المتوسط، في مقابل التيار الذي تقوده ألمانيا وبريطانيا، والذي يعطي الأولوية للتوجه نحو دول أوروبا الشرقية.²

لقد شكل مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 28-29 جوان 1995 أول محاولة جدية يقوم بها الإتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع الدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط بغية إقامة منطقة للتجارة الحرة عام 2010 بهدف الوصول إلى منطقة يعمها الأمن والاستقرار لتحقيق الأهداف الأوروبية.³

انعقدت ندوة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ببرشلونة في إسبانيا من طرف 27 دولة أوروبية وعربية ممثلة في وزراء خارجية هذه الدول، حيث هم الممثلين والمشاركين بصفة رسمية في هذا المؤتمر، وكانت هذه المبادرة أوروبية بالأساس من أجل الوصول إلى فضاء أورومتوسطي قائم على الاستقرار والسلم، حيث جاء هذا المؤتمر في ظل التحولات الدولية الجديدة والذي

¹ نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2013، ص.93.

² علي الحاج، المرجع السابق، ص. 200، 201.

³ المرجع نفسه، ص. 201.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

يبرز الطموحات الأوروبية للوصول إلى قوة إقليمية لها تأثيراتها على الفضاء المتوسطي، وكانت عدد الدول الأوروبية الحاضرة في هذا المؤتمر 15 دولة وتتمثل في: إسبانيا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمرك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، البرتغال، أما الدول الواقعة جنوب المتوسط فنجد الدول الحاضرة تتمثل في: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، مصر، الأردن، سوريا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، مالطا، قبرص، ونجد استبعاد ليبيا عن هذا المؤتمر بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب تداعيات أزمة لوكربي، بالإضافة إلى ذلك دعوة مجموعة من الشخصيات الممثلة لمنظمات إقليمية مثل الامين العام لجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، كما حضر الندوة وزير خارجية موريطانيا والذي أعطيت له الكلمة يوم افتتاح الندوة دون منحه حق المصادقة على البيان الختامي للمؤتمر¹.

المطلب الثاني: مسارات برشلونة

طرحَت الشراكة الأورومتوسطية منذ انطلاقتها في 1995 بمدينة برشلونة بإسبانيا نوعا جديدا من العلاقات المبنية على والشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ومن هنا أكدت ندة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية كنقطة أولى لانطلاق مشروع الشراكة والتي جاءت على صيغة ثلاثية المحاور المتمثلة في:

أولاً: المسار السياسي والأمني:

تهدف الشراكة في المجال السياسي والأمني إلى تحقيق الوصول إلى منطقة للسلم والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط فهو هدف مشترك بين الطرفين، تم التركيز عليه باحترام مبادئ القانون الدولي وفق لميثاق هيئة الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم والمساواة في الحقوق والواجبات بين الشعوب في تقرير المصير²، فهذا المجال يعتبر من أهم المجالات التي تركز عليها الشراكة الأورومتوسطية واعطائها اهتماما وذلك بتدعيم الحوار

¹ رتبة برد، المرجع السابق، ص ص. 109-108.

² محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأوروبية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة وإرادات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، العدد 16، 2012، ص. 141.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

السياسي من أجل تجاوز مختلف التحديات والتهديدات القادمة من الجنوب، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يرى أن كل ما يحدث في المتوسط هو خطر على الأمن القومي الأوروبي.

فاستمرار الأحداث في الضفة الجنوبية من تدهور الأوضاع السياسية لبعض الدول مثل الجزائر واستمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وما حدث في ليبيا بسبب قضية لوكربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حجم التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للقارات والمتمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة الغير الشرعية، فالدول الأوروبية من خلال منظورها فإن الضفة الجنوبية للمتوسط هو الذي يشكل خطراً، ولهذا سعت إلى الاهتمام بالمجال السياسي والأمني، ولهذا نجد وثيقة برشلونة أعطت أولوية أمنية للتهاون السياسي يتضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشتتر الوثيقة على الأطراف الموقعة الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما:

(1) إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: مع التزام الأطراف بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وإعتراف بحق كل طرف في إختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والاقتصادي والقانوني.

(2) ترقية الأمن الإقليمي: والذي يهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وجعل كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل¹.

إن دول الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي و الأمني في المنطقة المتوسطية بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التهديدات مبالغ فيها وهذا لضمان مصالحها المتمثلة بتدفق الموارد البترولية والثروات الطبيعية، لهذا فإن هذا المسار السياسي والأمني يركز على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي²:

1. تدعيم قيم الديمقراطية و الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني بوضع آليات لمكافحة مختلفة التهديدات.

¹ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: واقع وأفاق، المرجع السابق، ص 97. 98.

² عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2012-2013، ص. 54.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

3. تعزيز الأمن الإقليمي في المتوسط عن طريق الالتزام بالمواثيق الدولية واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

كما جاءت هذه المبادئ مباشرة من الإعلان الرسمي لبرشلونة واختصارا كالاتي:¹

- العمل وفق لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك وفقا للإلتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي.
- تنمية دولة القانون مع الاعتراف بحق بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات.
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقوقهم في تقرير مصيرهم و العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة.
- الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير المباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.
- حل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب.
- مكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات.
- تشجيع الأمن الإقليمي، بمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية NPT.

لهذا فإن المسار أهمية كبرى لمستقبل المنطقة المتوسطية كونها عاملا ضروريا من أجل التنمية وتحقيق الاستقرار للمنطقة، فالوثيقة الصادرة عن مؤتمر برشلونة أكدت أن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تتم وفق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 338 و 42، ورقم 420، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"².

ثانيا: المسار الاقتصادي و المالي:

تهدف الشراكة الأوروبية ومتوسطية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرؤية الأوروبية الجديدة في المنطقة المتوسطية تهدف إلى ربط اقتصاديات دول جنوب المتوسط بالاقتصاد الأوروبي عبر الشراكة

¹ مبادئ مستمدة من إعلان برشلونة 1995.

² علي الحاج، المرجع السابق، ص. 207.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الأورومتوسطية بغية الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة المتوسطية¹. فهذا المجال هو الميدان الرئيسي لإتفاقية الشراكة والأداة الأساسية المعتمدة لتنفيذ محتوى المجال السياسي والأمني، حيث يركز على الأهمية القصوى للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن بهدف خلق منطقة من الرخاء المشترك في المتوسط لتحسين مستويات المعيشة للشعوب المشاركة في إعلان برشلونة².

لقد ركز المشاركون في ندوة برشلونة على ضرورة وأهمية الجانب الاقتصادي كمحدد وانطلاقه لنجاح هذه الشراكة الأورومتوسطية والوصول إلى منطقة التبادل الحر بحلول 2010، لهذا فالبعد الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية يحدده الاستقرار السياسي، ولهذا قد خلاص البعض هذه الفكرة في المقولة التالية: " لا استقرار من دون أمن، ولا أمن بدون حريات، ولا حريات من دون تنمية"³.

اعتبر البيان الختامي أنه أهم هدف في الشراكة الاقتصادية والمالية لهذا جاء كأول عنوان فرعي ضمن المحور الثاني لنص لبيان، وفي هذا الصدد حدد البند 14 من البيان الختامي كيفية إقامة هذه المنطقة الأوروبية-المتوسطية للتبادل الحر، وجاء في البيان "ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي"، هذا يعني الموازنة بين المسارين المتعدد الأطراف والثنائي، الأول من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة بين الشركاء السبعة والعشرين وفق لمسار برشلونة، وفي نفس البند في شقه الثاني الفترة الزمنية المحددة لإنشاء منطقة التبادل الحر اتفقت الأطراف المشاركة في هذه الندوة لمدة 15 سنة من 1995 - إلى 2010 كتاريخ عملي لتأسيس تدريجي لهذه المنطقة⁴.

كما تركز هذه الشراكة في بعدها الاقتصادي على منح المساعدات المالية لدول جنوب المتوسط، والعمل على ترقية الاستثمار حيث تؤكد وثيقة برشلونة على أن هذه الشراكة يجب أن تكون هناك زيادة في المساعدات المالية و الاستثمارات بهدف الرفع في الإنتاج، لهذا فإن أوجه التعاون المالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية يتوقف على مدى رفع حجم القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وكذلك المساعدات المالية المقدمة لدول جنوب المتوسط وذلك في إطار برنامج ميدا التي هي لأداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل تفعيل الشراكة الأورومتوسطية وهذه

¹ محمد الأمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص.150.

² محمد لحسن علاوي، المرجع السابق، ص.141.

³ أحمد كاتب، المرجع السابق، ص. 98.

⁴ المرجع نفسه، ص. 121-121.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

القروض والمساعدات المالية الممنوحة مشروطة وذلك باحترام تنفيذ هذه الاتفاقيات الموقعة والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في جميع هذه الدول.

المرحلة الأولى: برنامج ميدا(1) من 1995 إلى 1999، والذي تم فيه تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، تم صرف مبلغ قدر ب 890 مليون أورو فقط، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض من طرف البنك الأوروبي للاستثمار¹، غير أن المبلغ الحقيقي الذي تم تقديمه كمساعدات مالية لم يتجاوز 0.9 مليار أورو.

المرحلة الثانية: برنامج ميدا(2) من 2000 إلى 2006، فالمفوضية الأوروبية طلبت أن تكون الأموال المخصصة له تقدر ب 6.7 مليار أورو غير أن الاتحاد الأوروبي لو يوافق إلا على 5.3 مليار أورو²، وقد تم تخصيص مبلغ مالي من طرف البنك الأوروبي للاستثمار قيمته 9 ملايين أورو و منها 1.5 مليار أورو، بالإضافة إلى ذلك 7.4 مليار أورو لتغطية الحاجيات المالية حتى سنة 2007.³

جدول رقم(01): يمثل الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية.

الوحدة: مليون أورو.

برنامج ميدا 01 (1995-1999)			برنامج ميدا 02 (2000-2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995-1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000-2003)		
البلد	التعهد	الدفع	البلد	التعهد	الدفع
الجزائر	164	30,2	الجزائر	1812,0	32,6
المغرب	656	127,6	المغرب	524,6	279,3
تونس	428	168	تونس	305,9	243,2
المجموع	1248	325,8	المجموع	1011,6	555,1

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2006، ص.217.

¹ مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2010-2011، ص. 82.

² خالد الطراولي، الشراكة الأوروبية المتوسطية شراكة حضارة أم شراكة سوق، في: <http://www.serch.Htm>، بتاريخ: 2016/04/06. الساعة: 16:47.

³ رتيبة برد، المرجع السابق، ص. 134.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

من خلال الجدول نستنتج أن المغرب هي الدولة الوحيدة التي تحصلت على نسبة كبيرة من المساعدات المالية الأوروبية في كلا البرنامجين، ثم تليها تونس في المرتبة الثانية، أما الجزائر فهي لم تتلقى النسبة التي تم الاتفاق عليه في برنامج ميديا 1 و 2.

من هنا يمكن لنا أن نلخص ما يتعلق بالشراكة الأورومتوسطية والتي يطرحها هذا المشروع في خمسة نقاط وهي:¹

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا و الدول المتوسطية بشكل تدريجي بحلول عام 2010.
 - تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة.
 - إيجاد مناخ ملائم للاستثمارات و التعاون بين الشركات.
 - تطوير البنية التحتية والاتصالات والمعلومات والخدمات والسياحة.
 - تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي خاصة في مجال العلوم ونقل التكنولوجيا.
- ولهذا فإن الشراكة الاقتصادية والمالية وفق هذا المسار تقوم بتحرير التجارة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وعلى زيادة كل من الواردات والصادرات لكلا الطرفين.

ثالثا: المسار الاجتماعي والثقافي والإنساني:

يعتبر مجال الشراكة الاجتماعية والثقافية من أهم مستويات الشراكة الأورومتوسطية، فهو يمثل قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم بين دول البحر الأبيض المتوسط بصفته فهو يرتبط بهوية وكيان الدول، حيث تلزم الأطراف المشاركة تحت بنود هذه الشراكة بتطوير المصادر البشرية والذي يقوم على الاحترام المتبادل للثقافات والأديان والحضارات المختلفة، وحسب وثيقة برشلونة فهي ترى أن الحوار بين مختلف هذه الثقافات هي أساس التقارب و التفاهم بين شعوب المنطقة، ولقد شكل هذا المسار والذي جاء تحت عنوان " الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافي والإنساني: تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية².

في هذا السياق جاء في نص إعلان برشلونة في مساره الاجتماعي والثقافي: "اعتراف الدول أو الأطراف المشاركة بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين هذه

¹ المرجع نفسه، ص. 135.

² حسب ما جاء في نص مؤتمر برشلونة سنة 1995 في شقه الاجتماعي و الثقافي.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل¹.

بالإضافة إلى ذلك ضرورة العمل على التعاون بين أطراف المشاركة والقائمة على التفاهم والاحترام بين ثقافات المنطقة، والمطالبة بالتبادل الإنساني والعلمي وإعطاء للمجتمع المدني فرصة القيام بعملية التنمية في إطار هذه الشراكة، والذي يعتبر العنصر الأساسي للتقارب و التفاهم بين الدول، ضرورة العمل على محاربة ظاهرة الإرهاب ومكافحته وكذلك وضع حد لكل أنواع الجرائم، وإعطاء دور كبير للهجرة التي تعد العامل الرئيسي للعلاقات بين أطراف الشراكة الأوروبيةمتوسطة والعمل على تخفيفها. ووفق وثيقة برشلونة والتي تمت المصادقة عليه في المؤتمر يومي 27- 28 نوفمبر 1995 في بعده الاجتماعي والثقافي والإنساني والتي تركز على المبادئ والمرتكزات التالية:²

- تأكيد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان السماوية هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب.
- ضرورة تطوير وتنمية الموارد البشرية سواء التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة للتغيير عن إرادتهم، و تنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية.
- الدور الرئيسي للمجتمع المدني في تنمية الشراكة الأوروبيةمتوسطة لتفاهم وتقارب الشعوب.
- اعتماد الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار المجتمع المدني والجامعات.
- تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- الاعتراف بأن التطور السكاني يشكل تحديا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي.
- العمل على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال، وعلى الحرص على انتشار ظاهرة تهريب المخدرات والرشوة والإجرام الدولي.

نلخص ما سبق أن الشراكة القائمة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة والمعروفة بمسار برشلونة ما هو إلا مشروع أوروبي يخدم المصالح الأوروبية، وذلك من

¹ المرجع نفسه.

² وثيقة برشلونة، (البيان الختامي لندوة برشلونة 1995)

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة

قناعتها بأن ما يحدث في المتوسط يربط ارتباطاً مباشراً بالأمن الأوروبي وأمن البحر الأبيض المتوسط، ولهذا فإن الهدف الذي تسعى إليه الدول الأوروبية هو تحقيق أكبر من المنافع والمكاسب.

الفصل الثاني

التحديات الأوربية في المتوسط

وفق سياسة الجوار الأوربية

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

مقدمة

سعى الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون إلى مع الجيران صياغة إستراتيجية جديدة عرفت بـ: سياسة الجوار الأوروبية *politique européenne de voisinage*، حيث قام بوضع خطة لهذه السياسة جملة من المبادئ والأهداف انطلق العمل بها رسميا مع جوار الاتحاد الأوروبي في شرق القارة الأوروبية وجنوبها في المنطقة المتوسطية في عام 2004.

تعد سياسة الجوار واحدة من سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تهدف إلى تكريس الهيمنة أكثر فأكثر البلدان المجاورة، إلا أن الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن هذه السياسة تشكل وسيلة لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في إطار العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدا، وذلك على أساس معايير الاتحاد الأوروبي سعيا إلى الحيلولة دون بروز فوارق جديدة بين الاتحاد الأوروبي وحيرانه، وإعطائهم فرص المساهمة في نشاطات الاتحاد في إطار التعاون المعمق السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية.

لكن هذه السياسة لا تعني توسيع الاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية فهي تهدف إلى تشجيع الحكم الرشيد والنمو الاجتماعي في بلدان الجوار، غير أن ذلك ورغم كل الجهود المبذولة بين الطرفين خاصة الطرف الأوروبي إلا أن ذلك واجهتهم عدة عقبات وأبرزت مجموعة من الانعكاسات سواء الطرف الأوروبي أو الطرف الجنوبي للمتوسط.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

المبحث الأول: السياسة الأوروبية للجوار اتجاه جنوب المتوسط

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية إحدى المشاريع الأوروبية المطروحة على مجموعة الدول المجاورة والمحيطية للإتحاد الأوروبي عموماً وجنوب المتوسط خصوصاً، وهي فكرة مقترحة من طرف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا M. Javier solana في مارس 2003، حيث تهدف هذه السياسة في جوهرها إلى اقتسام مكاسب التوسع الجغرافي مع الجيران لتوطيد الأمن والاستقرار والرفاه لجميع الشعوب المعنية، بالإضافة إلى ذلك تدرس احتياجات الشريك وأولوياته المراد التعاون بشأنها.

المطلب الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية.

أولاً: الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية:

مثلاً يدل عليها اسمها تتبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية¹. جاءت لتندرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهي فكرة مقترحة من طرف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا M. Javier solana في مارس 2003، وبعد ذلك بعدة أشهر ضبطت الخطوط الرئيسية لهذه السياسة من مبادئ وأهداف لينطلق العمل بها رسمياً مع جوار الإتحاد الأوروبي في شرق القارة وفي جنوبها في المنطقة المتوسطية²، وقد تمت بلورة سياسة الجوار الأوروبية من خلال مبادرة قدمتها المفوضية الأوروبية تحت تسمية "أوروبا الأكثر اتساعاً"، وتغير اسمها إلى سياسة الجوار الأوروبية³ (PEV)، وهي مبادرة تهدف في البداية إلى إشراك الجيران الشرقيين للإتحاد الأوروبي، ثم انتقل الأمر بعد ذلك لدول جنوب المتوسط، حيث تم تصور سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسيع الإتحاد الأوروبي عام 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه. واعتباراً لضعف الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل الدول المنضوية ثم توسيعها لتشمل دول القوقاز الجنوبية أيضاً واستكملت في ربيع 2004. وتعني سياسة

¹ سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، الجزائر، د.د.ن، العدد الخامس، ص. 346.

² Ame Catherine Zollaer, **les politiques Euro-méditerranéenne: origines et perspectives** sur : <http://www.himisher.es, Be/spip PHP.14/06/2016>.

³ محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006، ص. 40.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الجوار الأوروبية ببلدان الحوض المتوسطي التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول¹. من ناحية أخرى يرى الإتحاد الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية فرصة لتسويق القيم الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان، الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، سلطة القانون، ومبادئ اقتصاد السوق، ويربط مستوى العلاقات بمدى الالتزام بهذه القيم والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إذ أردنا ضبط تعريف سياسة الجوار الأوروبية: نجد أنها سياسة إقليمية جزئية شملت فضاء جيوسياسيا أوسع. انطلقت من الجوار الشرقي للإتحاد الأوروبي لتصل و تضم دول جنوب المتوسط، حيث اقترح الإتحاد الأوروبي وبمبادرة فردية منه سنة 2004 خيارا استراتيجيا جديدا على شركائه في الشرق والجنوب وحمل اسم "السياسة الأوروبية للجوار" والتي تبناها المجلس الأوروبي سنة 2003 قبل اقتراحها على الدول المعنية²، وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة³، ولهذا تسعى الدول الأوروبية في إطار توسيع الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن دور إقليمي فاعل سواء في فضاء شرق أوروبا أو في الفضاء الحيوي المتوسطي بما فيها الشرق أوسطي خاصة في ظل تزايد وتعاظم الدور الأمريكي في هاته المنطقة، وتغطي هذه السياسة الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي التي تفصلها حدود برية وبحرية والمتمثلة في: (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، بيلاروسيا مولدايفيا)، بالإضافة إلى الدول المعنية بالشراكة الأوروبية المتوسطية، واعتبار ليبيا كعضو مراقب⁴، كما اقترحت اللجنة الأوروبية إدراج روسيا مستقبلا في نطاق سياسة الجوار الأوروبية إلا أنه استبعد المجلس الأوروبي ذلك في جوان 2004⁵.

خريطة رقم (1) تمثل الدول المعنية بسياسة الجوار الأوروبية.

¹ سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى الأوروبي المتوسطي، 21 سبتمبر 2006.

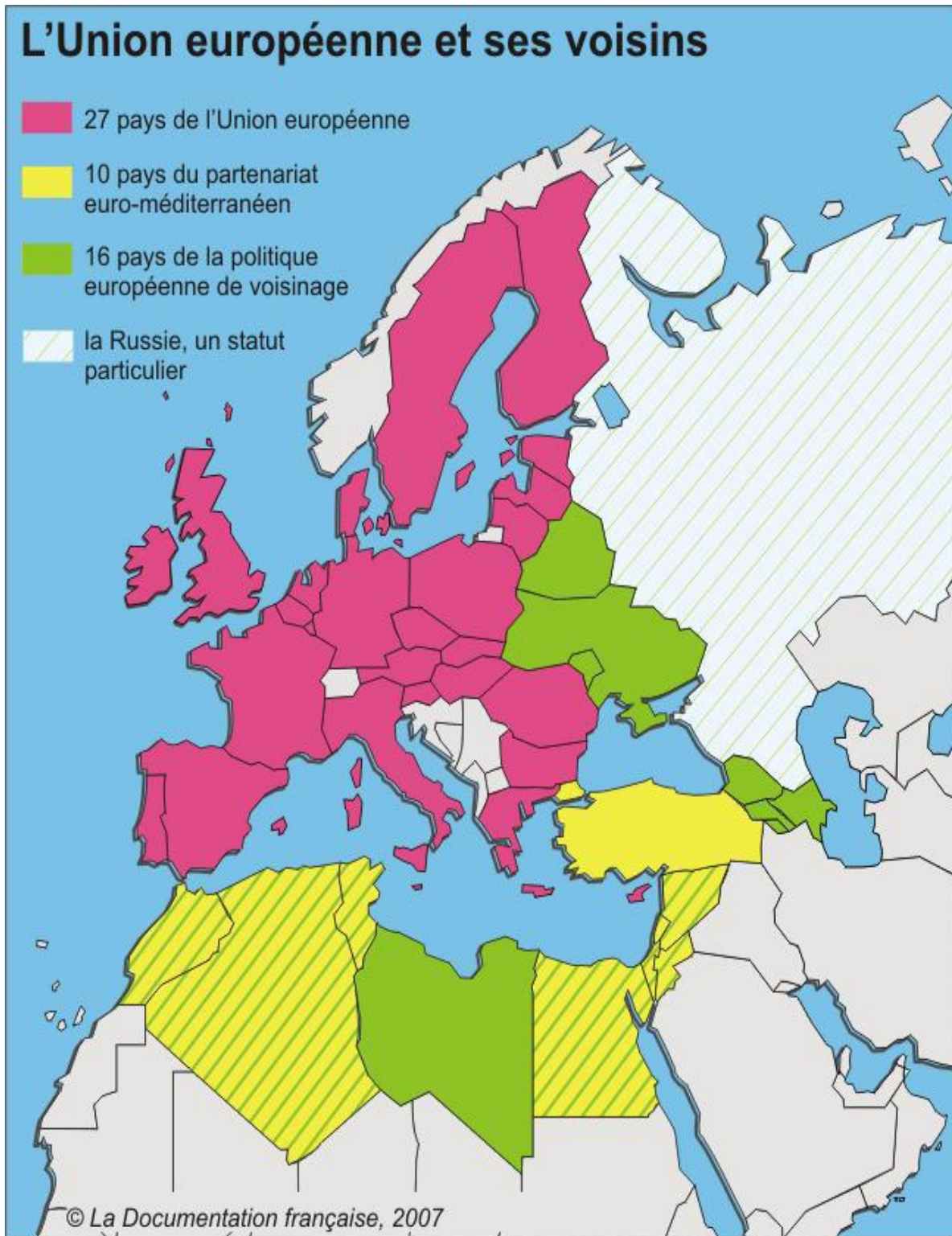
² Commission des communautés Européennes, **politique Européenne de voisinage**, document d'orientation, Bruxelles, 2004, p.02.

³ سهام حروري، المرجع السابق، ص. 346.

⁴ Commission des communautés Européennes, **politique Européenne de voisinage**, **op, cit**, p, 02.

⁵ kerry longhurst, Différencier la Politique européenne de voisinage : quelles implications pour l'ukraine ?» **Visions**, n°32 (Juillet 2008), pp. 24-23.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار



المصدر : politique de puissance ou élargissement : politique Européenne de voisinage

sur : www.nouvelle.europe.eu

لعل من بين ابرز الأسباب لتطوير سياسة الجوار الأوروبية نجد ما يتعلق بالتالي:

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

- تجنب نشوء وبروز خطوط تقسيم جديدة بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه
- العمل بدلا من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والرفاه والدفاع لجميع الأطراف المعنية،
- تشجيع الدول التي يحيط بالإتحاد الأوروبي إلى الالتزام المشترك بالقيم في مجال سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد، وزيادة اندماجها بالإتحاد الأوروبي من غير أن تصبح دولا أعضاء بالإتحاد الأوروبي.
- توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الإتحاد الأوروبي لتطوير التعاون عبر الحدود، وتقاسم المسؤولية من حيث الأمن والرخاء والعدل والشؤون الداخلية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

كما تقوم سياسة الجوار الأوروبية أساسا على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة، فهي قائمة على فكرة الإشتراطية الإيجابية، وتتجلى هذه الالتزامات في علاقات الإتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين على شكل البند الخاص بحقوق الإنسان، الذي تم إدراجه كعنصر أساسي في جميع اتفاقيات الشراكة الثنائية، وتتضمن الاتفاقيات كذلك شرط عدم التنفيذ الذي يسمح باتخاذ تدابير مناسبة من بينها توقيف العمل بالاتفاقية في حال حدوث خرق خطير لحقوق الإنسان ولمسار الديمقراطية.¹

واعتبر القوقاز الجنوبية خارج مجال التطبيق الجغرافي للمبادرة الأوروبية.²

ثانيا: خصائص سياسة الجوار الأوروبية.

تتسم صيغة الجوار بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة الشراكة في إطار عملية برشلونة وذلك سواء من حيث الهدف، النطاق الجغرافي، المنهج، ويمكن استخلاصها في³:

- **من حيث الهدف:** تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوروبي إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة في إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية، والتي تقدم أساسا على تحرير التجارة في السلع الأساسية والحوار السياسي والأمني إلى مستوى أكثر عمقا، تسعى إلى تحقيق التكامل مع الإتحاد

¹ رضوان فاروقي، "أداء الحكومات العربية مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 391، سبتمبر 2011، ص. 33.

² بشاره خضر، أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (2008-1995)، ترجمة د. سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010، ص. 185-184.

³ سعيد اللاوندي، عملية برشلونة الأورومتوسطية: (الدوافع والأفاق والتحديات)، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 13، جانفي 2006، ص. 19.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الأوروبي باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية، ويمكن تحقيق هذا من خلال إجراء إصلاحات بنوية في دول الجوار بما يساهم في تأمين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في تلك الدول ومن ثم تأمين مصالح الاتحاد الأوروبي.

- **من حيث النطاق الجغرافي:** امتداد نطاقها الجغرافي، في شرق وجنوب أوروبا، بمعنى أن سياسة الجوار الأوروبية لا تضم شركاء جنوب وشرق المتوسط فقط بل تمتد لتشمل كل من روسيا، أوكرانيا، جورجيا، مولدا فيا، أرمينيا، ودول القوقاز.
- **من حيث المنهج:** تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من 3 إلى 5 سنوات)، بحيث يمكن فيها قياس مدى التقدم في التنفيذ من جانب الطرفين من خلال الآليات التي تم الاتفاق عليها في اتفاقيات الشراكة، في حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغها عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمني محدد باستثناء منطقة تجارة حرة لعام 2010، وفي المقابل يطرح الاتحاد الأوروبي ما يمكن تسميته بالحوافز التي تحقق قيمة مضافة لدول الجوار.
- **من حيث الآلية:** تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال خطط عمل يتم التشاور والاتفاق بشأنها مع كل دولة من دول الجوار، أخذا في الاعتبار أولويتها القومية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوروبي ب: **الملكية المشتركة لخطط العمل.**

ثالثا: خلفيات سياسة الجوار الأوروبية

وضعت سياسة الجوار الأوروبية تحت ضغط التغيرات والتحولات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للإتحاد الأوروبي والذي وصل إلى عشرة دول دفعة واحدة في ماي 2004 والذي صادف إعلان السياسة الجوارية الأوروبية، أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن كل من دول أوروبا الشرقية المتمثلة في « روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مالطا، وقبرص»، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستضم إلى الإتحاد الأوروبي مثل كل من تركيا، ودول البلقان الغربية، بالإضافة إلى التطورات و التحولات الدولية الأخرى التي عززت أهمية الجوار للإتحاد الأوروبي خاصة فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تتمثل خلفية هذه السياسة في أن يكون هناك إطار موحد للعلاقات لكل من الشرقيين "مولدافيا، أوكرانيا، بيلاروسيا"، والحياران الجنوبيين "الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، لبنان، السلطة

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الفلسطينية، سوريا، تونس". وعلى أي حال فإن الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي يتضمن عددا من الممثلين السياسيين وبدأ قبل إكمال توسيع 2004.

لهذا تأتي سياسة الجوار الأوروبية التي بادر بها الاتحاد الأوروبي لتعكس تطلع هذا الأخير ما بعد توسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول وسط وشرق أوروبا، وهي سياسة تتعلق في جوهرها بعروض اقتصادية وأمنية، لمواجهة أربعة تحديات هي: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة، الهجرة، حيث هذه الأخيرة تعد مطالبة الاتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي على فتح مراكز عبور على أراضيها للمهاجرين الغير الشرعيين جزءا من سياسة أوروبية للجوار، ويعد دخول دول المغرب العربي في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول إعادة القبول جزءا من هذه السياسة. ثم إنَّ تَصْمَن الدستور الاوروبي في بعض موادّه الإشارة إلى هذه السياسة، يدل بوضوح على ان التحديات الاربعة المشار إليها ومعها البيئة المحيطة بالاتحاد الموسع¹، كلها تعد في نظر أوروبا ذات أهمية إستراتيجية، ولعل ذلك ما دفع باللجنة الأوروبية المجتمعة في جوان 2003 إلى معاودة إحياء فكرة الحوار العربي الأوروبي لكن بصورة جديدة، وهذا عبر قيام الثلاثي: "كريس باتن"، محافظ أوروبي مكلف بالعلاقات الخارجية (2004-1999)، "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية (2004-1999)، "خافيير سولانا" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سابقا بإيداع وثيقة لدى رئاسة الاتحاد الأوروبي في 09 ديسمبر 2003 تحمل عنوان "تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي"، وتتضمن إمكانية اعتماد إستراتيجية جهوية أوروبية اتجاه منطقة الشرق الأوسط الكبير تخص كل من دول مجلس التعاون الخليجي، اليمن، العراق، إيران، بالإضافة إلى خمس دول عربية واردة ضمن اتفاقية أ.ل.س.ي.بي، وهي: موريطانيا، الصومال، السودان، جيبوتي، وجزر القمر، وتحدد الوثيقة خطين أساسيين للعمل بخصوص علاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان العربية "الخط المتوسطي"، وهو الخط الذي تتضمنه الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، إلى جانب الخط الشرق أوسطي الموسع².

لهذا فإستراتيجية الاتحاد الأوروبي وراء هذه السياسة هو الوصول إلى منطقة سلام وأمن والانسجام بين مختلف المبادرات المطروحة لدول الجوار.

¹ جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، 19 سبتمبر 2004، ص ص. 07-08.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

رابعاً: الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية:

"بناء الأمن في جوارنا" هي واحدة من بين ثلاثة أهداف رئيسية لإستراتيجية الأمن الأوروبية، وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003، بالإضافة إلى هدفين آخرين هما: بناء الأمن في الجوار، ونظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة¹، وهو ما أنتج بعداً جديداً في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، كما أنها تهدف إلى اقتسام مكاسب التوسع الجغرافي مع الجيران لتوطيد الأمن والاستقرار والرفاه لجميع الشعوب المعنية بذلك على أساس معايير الإتحاد الأوروبي، وإعطائهم فرص المساهمة في نشاطات الإتحاد في إطار التعاون السياسي، الأمني، الثقافي، الاجتماعي دون ظهور وبروز فوارق بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه، و لقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية لتحقيق جملة من الأهداف ونذكر:²

- * منع الصراعات في جوار الإتحاد الأوروبي وأعمال الاعتداء ضده .
- * العمل على تسوية النزاعات المستمرة.
- * حماية أمن مواطني الإتحاد الأوروبي في الخارج.
- * إقامة شراكات اقتصادية وسياسية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن.
- * التحكم في الهجرة وكل أشكال التهريب إلى داخل الإتحاد الأوروبي.
- * إقامة حلة من الأصدقاء وذلك من أجل المشاركة في المنافع الناتجة عن توسيع الإتحاد الأوروبي وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه.

إن الهدف المنشود والمعلن في إطار هذه السياسة هو إقامة منطقة استقرار وأمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي، ويستمد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزز وللتكامل مع بعض الدول الثالثة التي تسمى جيران، بالإضافة إلى ذلك تهدف هذه السياسة الجوارية إلى تعزيز عملية برشلونة فهي تقوي وتوضح الإشتراطية بتقديم حافز ضخم- الولوج إلى سوق أوروبا الداخلية لتشجيع البلدان على القيام بإصلاحات جدية، وتهدف أيضا إلى خدمة عرض استراتيجي يوضح مبادئ التعامل مع البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بالإضافة إلى إستراتيجية الأمن الأوروبية لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية تسعى إلى تأسيس مبادئ مهمة للتحرك إلى الأمام، وتحدد هذه السياسة بوجه

¹Michelle Comilli, " building security in its Neighborhood through European Neighborhood policy"?, EUSA Working paper, Montreal, Canada, 2007,p. 02.

² محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، المرجع السابق، ص. 42.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

خاص ثلاث عوامل رئيسية هي: القرب الجغرافي، تحقيق الرخاء، ومحاربة الفقر، وهي عوامل تميز علاقات أوروبا مع جيرانها¹، وحسب المفوضية الأوروبية فالإتحاد يسعى من هذه السياسة إلى: تطوير علاقات تفضيلية مع البلدان المجاورة له في جنوب المتوسط شرق أوروبا وذلك حسب قاعدة التمايز الذاتي، تقاسم المكاسب مع الشركاء بما يحقق استقرار وأمن جميع الشعوب المعنية، وتأسيس فضاء للرخاء وحسن الجوار قائم على قيم الإتحاد ومعايير².

بالإضافة إلى ذلك تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى مشاركة فوائد توسيع الإتحاد الأوروبي في سنة 2004 من أجل تقوية الاستقرار والأمن في كل الدول المشاركة، فهي مصممة في الوقت نفسه إلى عرض فرصة للمشاركة في أنشطة الإتحاد الأوروبي المختلفة من خلال التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي... الخ، وتعرض سياسة الجوار إقامة علاقات مميزة مع دول الجوار تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان³، وذلك من أجل إيجاد شراكات معمقة مع جيران الإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد اقترحت المفوضية الأوروبية مجموعة من الحوافز لتحقيق هذا الهدف من بينها توسيع السوق الداخلية وضع نظام توصيلات تجارية وفتح الأسواق والتكامل في مجالات النقل والطاقة، وشبكات الاتصالات ومنطقة البحث الأوروبية وإيجاد مؤسسات جديدة لتطوير وحماية الاستثمار وكذلك دعم التكامل في النظام التجاري العالمي⁴، والتعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحرية الأربعة المتمثلة في: حرية حركة السلع والأشخاص، الخدمات ورؤوس الأموال، في مقابل ذلك تنفيذ إصلاحات جديده سياسية اقتصادية ومؤسسية، وذلك تقوم على ما تسميه بالمشروطية⁵.

فيما يتعلق بتقل الأشخاص وكما أعلنه "بنيتا فيريرو والدنر" Benita ferrero waldner ، تشجع السياسة الجديدة دول الإتحاد الأوروبي على تسهيل منح التأشيرات، وذلك عبر نظام حركة جديد

¹ توفيق الحكيمي، محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية، السنة الثانية علوم سياسية، جامعة باجي مختار، غنابة، 2009-2010، ص.06.07.

² Commission des communautés Européennes, **op, cit**, p.03.

³ رضوان فاروقي، المرجع السابق، ص. 33.

⁴ Seven Biscop, "the European security strategy and Neighborhood policy: for A Euro Mediterranean security", March 02 April, partnership paper presented at EUSA ninth Biennial conference, Austin, Texas, pp, 6.7.

⁵ سياسة الجوار الأوروبية في: <http://europa.eu.int/comm/world/pdp/com03-104-en pdf>.

*المفوضية المكلفة بالعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

يوضح حيز التطبيق يسمح بفتح أفضل للحدود¹، في مقابل ذلك هذا واضح أن المشروعية قد تم تشديدها في السياسة الأوروبية للجوار مقارنة بمسار برشلونة وفقا لقاعدة "تطلب منكم أن تكونوا مثلنا، معنا، ولكن ليس عندنا، تشبهوا بنا دون أن تنتموا إلينا"².

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة.

سبق اعتماد سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي كل من إعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية في نوفمبر 1995، أطلق ذلك عملية إقليمية شملت اتفاق 27 دولة، حيث اعترفت هته الأخيرة بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في المساهمة في العملية من خلال السعي إلى تحسين التفاهم والتعاون الوثيق بين الشعوب، ولقد حظي الفضاء الأورومتوسطي باهتمام بالغ من قبل الإتحاد الأوروبي ويعود إلى القرب الجغرافي وإلى العلاقات الوطيدة التي تربط أعضاء الإتحاد وخاصة منهم الدول المتوسطية بجيرانهم بالضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط .

لقد سمحت عملية برشلونة بزرع نوع من الاستقرار على المستوى الاستقرار الكلي وفتح الأسواق، وبعض الإصلاحات السياسية المحدودة، وقد سمحت كذلك بالتقاء منظمات المجتمع المدني³، وقد تزامن اقتراح هذه السياسة عقد أول قمة لها في 27-28 نوفمبر 2005 بمشاركة وفود 35 دولة، بالإضافة إلى 05 دول أخرى في صورة مراقب وذلك للاحتفال بمرور عشر سنوات على عملية برشلونة وتدشين مرحلة جديدة لهذه العملية، بالإضافة إلى توسيع الإتحاد الأوروبي ليضم عشر دول من شرق ووسط أوروبا في 01 ماي 2004، وهناك حقيقة لاجدال فيها وهي أن الإتحاد الأوروبي لن يكون كما كانت قبل التوسيع في علاقاته مع العالم الخارجي ومنها علاقاته مع دول المتوسط فأهم نتيجة متوقعة للتوسع هي اختلاف المصالح بين الدول المتعددة⁴.

¹ Faycel Mataoui, politique Européenne de voisinage : Alger exprime son refus, **El watan(Quotidien Algérien)**, 04/11/2007,p.03.

² Jean Robert Henry, **la méditerranée occidentale enquête d'un destin commun** l'Année de Maghreb 2004, paris, CNRS, édition, 2004, p.15.

³ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (2008-1998)، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008، ص. 41.

⁴ حسين أبو طالب، **الإتحاد الأوروبي والمتوسط، التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أوت 2004، ص. 160.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

فالشراكة الأوروبية المتوسطية التي تم إطلاقها سنة 1995 عرفت الشراكة نوعا جديدا من العلاقات و الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ومن هنا جاءت ندة برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي انعقدت يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 كنقطة أولى لانطلاق مشروع الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي الخمسة ودول جنوب المتوسط حيث ارتكزت على ثلاث محاور (تم ذكرها في الفصل الأول).

إن الإستراتيجية الأوروبية المتمثلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة، لهذا سعى الاتحاد الأوروبي إلى وضع سياسة الجوار الأوروبية كمبادرة جديدة ومكملة لمسار برشلونة تقوم على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجوارها مع التركيز على ضرورة إنجاز الإصلاحات الخاصة بتطوير الديمقراطية بواسطة برنامج للمساعدات المالية مشروط بإحراز تقدم في هذه المجالات¹.

فتحت سياسة الجوار الأوروبية فرصا ومكاسب جديدة للإتحاد الأوروبي، لهذا يمكن اعتبار إطلاق سياسة الجوار الأوروبية دليلا واضحا على الوعي الأوروبي بالشرح الجديد الذي حدث بينه وبين الدول المعنية بهذه السياسة والذي لم يتمكن مسار برشلونة من منعه بعد مرور حوالي عقد على انطلاقه. لذا أكدت المفوضية الأوروبية أن واحدا من المبادئ الأساسية لسياسة الجوار هي تحاشي تصدعات جديدة بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، ومنحهم إمكانية المشاركة في نشاطات عديدة للإتحاد في إطار تعاون سياسي، اقتصادي، أممي، وثقافي، فالشراكة الأوروبية المتوسطية تسعى إلى تحرير التجارة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط وإقامة منطقة للتجارة الحرة و تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة وإيجاد مناخ ملائم للاستثمارات والتعاون، ومقابل ذلك سياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى دمج الطرفين في إطار واحد مع الالتزام بالقيم المشتركة وذلك وفق مبادئ معاهدة الإتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وتنص المادة (08)(01) من معاهدة الإتحاد الأوروبي على أنه يجب أن يطور علاقة خاصة مع دول الجوار مبنية على قيم الإتحاد، وكذلك التعددية وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن²... الخ، وبفعل القرب الجغرافي بين فالإتحاد الأوروبي يعمل على تطوير سياسة هذا القرب الجغرافي والتفصيلات المعروضة في خطط عمل مختلفة مع الدول المجاورة،

¹ هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص. 152.

² الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، مراجعة سياسة الجوار الأوروبي 2015، كوبنهاغن، بروكسل، ماي 2015.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

فهذه السياسة تتعامل مع الجيران المقربين ويعود ذلك إلى تخوف الإتحاد الأوروبي من التهديدات التي يشكلها الجيران.

إن سياسة الجوار الأوروبية تنتهج منحى التعاون الثنائي تمهيدا لطريقة العلاقات الثنائية وذلك عن طريق خطط عمل التي يتم الاتفاق حولها مع البلدان الشريكة والتي تأخذ في الاعتبار حاجيات وخصوصيات كل منها، فهي تسعى إلى إشراك الدول المعنية في جميع المجالات المختلفة، وتمثل البلدان الشريكة في مسيرة برشلونة جزءا من سياسة الجوار الأوروبية التي وضعت في 2004 فور توسيع الإتحاد الأوروبي من أجل تقادي قيام خطوط جديدة تقسم أوروبا¹.

لهذا يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية تقوم على مقاربة ثنائية الأطراف وذلك من أجل الوصول إلى التعاون الأمني والسياسي وكذلك إلى الاندماج الاقتصادي، فيما تبقى الشراكة الأوروبية متوسطة المتمثلة في مسار برشلونة يركز على الأطراف المتعددة الأطراف.

كما نجد أن هذه سياسة ترمي إلى تعميق التعاون في إطار المجالات التي تتضمنها اتفاقيات الشراكة، حيث عملت هذه السياسة خطط العمل وفق مبادئ الشراكة الأوروبية متوسطة، وهذا يعني عدم التخلي عن مبادئ مسار برشلونة، وذلك لتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة، ومن الواضح أن سياسة الجوار الأوروبية لا تحل مؤتمر برشلونة ولكنها تضيف إليه مفاهيم جديدة وممارسات عدة وهذا ما عبر عنه مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية بقوله: "إن سياسة الجوار تترجم أولويتنا المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية ذات أهداف محددة ويمكن قياسها للتعامل مع التحديات التي تواجه المتوسط فهي لا تحل محل مؤتمر برشلونة بل تحسنها"، حيث إن تنفيذ خطط العمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة²، ولهذا فهذه السياسة تكمل لعملية برشلونة ولديها أهداف عامة تتشابه مع أهداف الشراكة الأوروبية متوسطة بل وتعتمد عليها وتتمثل في: تخفيض الخبرة، إيجاد فضاء من الرخاء والقيم المشتركة يقوم على التجارة الحرة، وتكامل اقتصادي متزايد وروابط سياسية وثقافية أكبر وتعاون عبر حدودي أكبر ومسؤوليات مشتركة في منع وحل الصراعات³.

¹ الشراكة الأوروبية-المتوسطة في: www.enpi-info.eu تاريخ الإطلاع: 2016/08/08، الساعة: 21:15.

² محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، المرجع السابق، ص. 42.

³ المرجع نفسه، ص. 41.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية.

يسعى الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الجوار الأوروبية التي انطلقت في مارس 2003 إلى معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها، فهذه السياسة في يرغب من خلالها حماية مصالحها في مناطقها الحيوية في المتوسط والشرق الأوسط، ولهذا فمضمون سياسة الأوروبية للجوار في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة من جيرانه من شرق أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتتمثل في 03 مبادئ هي: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مضمون هذه السياسة مبرزاً أهم المحاور الرئيسية التي تناولتها وثيقة سياسة الجوار الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك تنفيذها على أرض الواقع.

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار المتجددة.

لقد ناقشت أطراف هذه السياسة مختلف السلات التي تم التأكيد عليها، حيث تم اقتراح العديد من القضايا ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتفاهم المتبادل وكذلك الروابط الثقافية من خلال الحوار بين الحضارات¹، ويمكن تقسيم المحاور التي تناولتها وثيقة سياسة الجوار الأوروبية إلى ثلاث محاور، حيث تم إدراجها في إطار المحاور الثلاثة للشراكة الأوروبيةمتوسطة والتي جاءت في مسار برشلونة، باعتبار هذه السياسة الجوارية مضافة ومكملة لمسار برشلونة.

أولاً: محاور سياسة الجوار الأوروبية:

لقد جاءت سياسة الجوار الأوروبية بثلاثة محاور مهمة تتمثل في النقاط التالية:

- **الشق السياسي والأمني:** المتمثل في الحوار السياسي بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة مبني على مبادئ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الرشيد الذي يفترض تطوير المجتمع المدني، من خلال مساعدة الدول الشريكة في جهود الإصلاح السياسي والوصول إلى بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عموماً وفي

¹عبير العندور، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل....دراسة مقارنة، السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد165، يوليو 2006، ص. 12.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

المتوسط خصوصا، ويكون تدعيم هذا الحوار السياسي بين الضفتين مبني على التعاون ومناقشة العديد من المواضيع مثل: التهديدات للأمن المتبادل، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية أو الهجرة الغير الشرعية، والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب¹. ولهذا فإن التعاون دول الجنوب يكون عند تقديم المعلومات المتوفرة حول هذه النشاطات يقابله دور الدول الأوروبية في توفير جميع الشروط الضرورية من أدوات ووسائل مالية أو لوجيستكية، وبهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة انتشار الإرهاب والهجرة الغير الشرعية وهذا وفقا لمبدأ توزيع الأدوار.

• **الشق الاقتصادي والتجاري:** إن التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا لسياسة الجوار الأوروبية تجاه المتوسط نظرا لانعكاسها الإيجابي على الاستقرار السياسي والاقتصادي والإقليمي الذي بدوره يؤدي إلى خلق سوق متوسطي أوسع²، فهذا الشق يقدم اقتراحات للتعاون والتبادل والاستثمار للدول الشريكة من أجل الصعود بالاقتصاد وإعادة الهيكلة بحكم أن هذه الدول عرفت تدهورا وتحولات اقتصادية فالأولويات المتعلقة بالتجارة والسوق لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بين الشركاء أنفسهم، ولهذا فإنه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الأوروبية ومتوسطة أن تساهم في استكمال انجاز منطقة التبادل الحر وتحديدًا في مجالي الزراعة والخدمات، ويمكن لاحقًا بالنسبة لكافة الشركاء في سياسة الجوار مشاركتها في السوق الأوروبية الداخلية وذلك "بناء على التقارب في التشريعات والقوانين، وعلى تحسين الاتصالات المتبادلة والارتباطات المادية مع الاتحاد الأوروبي"³.

بالإضافة إلى ذلك أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقيات المشاركة مع دول جنوب المتوسط إلى تنويع السلع وقطاع الخدمات، وأنه على الرغم من أن بعض اتفاقيات الشراكة لم يتم بعد التصديق عليها، إلا أن هناك العديد من الشركاء المتوسطيين الذين تضمهم السياسة الجوارية يتم تشجيعهم عن طريق التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار وتقريب تشريعاتهم إلى تلك المنطقة في السوق الداخلية الأوروبية ودعم الاندماج الاقتصادي وكذلك الاهتمام والتعاون في ميدان التعليم والصحة⁴.

¹ حسين أبو طالب، المرجع السابق، ص. 160.

² المرجع نفسه، ص. 161.

³ عبد السلام يخلف، المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار، أشغال الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص. 42-43.

⁴ حسين أبو طالب، المرجع السابق، ص. 161.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

• **الشق الاجتماعي والثقافي:** ففي هذا المجال فالمشاركة في سياسة الجوار الأوروبية يجب أن تترافق مع سياسة فاعلة تهدف إلى مكافحة كل أنواع الجرائم، حيث تحتوي وتشدد عدة خطط العمل على البعد الاجتماعي وذلك للترويج للقواعد الأساسية للعمل والحوار الاجتماعي، تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين سواء في الدول الشريكة أو في دول الإتحاد الأوروبي¹. بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأشخاص إذ تنص سياسة الجوار الأوروبية على ضرورة اللبونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة وذلك بهدف التخفيف من الهجرة الغير الشرعية، وكذا ضرورة العمل في إطار مقارنة شاملة تسمح بالتحكم في تنقل الأفراد والتعاون على محاربة الهجرة الغير الشرعية والعمل على حسن التحكم في الحدود. ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل المبادلات التربوية والتكوينية الجهوية والمحلية للتبادلات ما بين المؤسسات².

إن مساهمة الإتحاد الأوروبي في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار كان بهدف تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير، وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجالات البحوث التعليم...، وأن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط من خلال المؤسسة الأورومتوسطية.

رغم وضوح مضمون سياسة الجوار الأوروبية ومبادئها وأهدافها وذلك بالارتباط الكامل بإدارة الدول المعنية بهذه السياسة في تحقيق مستوى أفضل من خلال الإصلاحات الداخلية والسير نحو التقدم والرخاء، إلا أن اهتمام الإتحاد الأوروبي في هذه السياسة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون نجد في المقام الأول اهتمامه بالأمن السياسي، بمعنى أن الإتحاد الأوروبي يوظف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق هدف الأمن والاستقرار في دول الجوار، ومن ثم انعكاس هذا الاستقرار على أوروبا الموسعة³.

¹ عبد السلام يخلف، المرجع السابق، ص، 43.

² Communication de la Commission au conseil et au parlement Européen : **renforcement de la politique voisinage**, commission des communautés européennes, Bruxelles, Com(2006)726 final, 04/08/2016.

³ محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار، السياسة الدولية، في: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221585>، تاريخ الإطلاع: 2016/06/24، الساعة 16:04.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

نلخص بذلك إلى أن البعد الأمني في هذه السياسة هو المسطر رغم أنها متعلقة بكل المجالات وما ترغب الدول المعنية في إصلاحه، غير أن الاهتمام الأوروبي الوحيد هو كيفية الإبقاء على الوضع الحالي والقيام بمحاولة المحاصرة ما يأتي من تهديدات القادمة من الجنوب.

ثانياً: التحولات في سياسة الجوار الأوروبية.

عرفت سياسة الجوار الأوروبية منذ اطلاقها عام 2003 جملة من التعديلات التي تمس مضمونها وذلك لأجل أن تتماشى وتتصدى لجملة التهديدات والتحديات التي يعرفها ويعانيها الجوار الأوروبي ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزم بأهداف هذه السياسة ، لكن الأحداث في الأعوام الأخيرة أظهرت الحاجة لمقاربة جديدة و لإعادة تحديد الأولويات وإدخال طرق عمل جديدة وذلك وفق عدة محطات تاريخية من بينها نذكر:

• آلية الجوار والشراسة سنة 2007.

افتتحت نشاطها في 01 يناير 2007 ويمثل نتيجة إصلاحات أجرتها المفوضية الأوروبية في شأن آليات المساعدات في برنامج "ميذا" بالنسبة لجنوب المتوسط وآلية المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة "تأسيس" وأدوات مالية أخرى متنوعة، حيث تم توحيدها في الآلية الأوروبية للجوار والشراسة، وقد صممت من أجل دعم التنمية المستدامة وتقريب الأطراف الخارجية من مواصفات وسياسات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك دعم تنفيذ الأولويات المتفق حولها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية وكذلك دعم الشراكة الإستراتيجية مع روسيا والتي كانت تحظى بمساعدة آلية "تأسيس" وتقدر ميزانية الآلية الأوروبية للجوار والشراسة بقيمة 12 مليون أورو وتدعيم الإصلاحات في البلدان الشريكة المجاورة خلال الفترة 2007-2013¹.

• سياسة جوار أوروبية جديدة وطموحة 2011.

بعد الحراك السياسي الذي شهدته معظم الدول العربية في نهاية 2010 وبداية 2011 توجه الاتحاد الأوروبي نحو إصدار وثيقة جديدة بعنوان "استجابة جديدة لمنطقة جوار متغير"، والمتبوعة بوثيقة

¹ قاموس الجوار الأوروبي في: www.euneighbours.eu تاريخ الإطلاع: 2016/09/21، الساعة: 02:12.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

مكملة أصدرتها المفوضية الأوروبية في 25 ماي 2011 بعنوان "سياسة جوار أوروبية مجددة وطموحة"¹، وتضمنت الوثيقتين الجديدتين مبادئ وأسس جديدة أراد من خلالها الاتحاد الأوروبي بناء سياسته الجديدة للجوار والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية²:

- تعزيز العلاقات الفردية والإقليمية وذلك بتطوير المفاوضات مع كل دولة شريكة على حدى.
- تعزيز الروابط بين الفاعلين غير الحكوميين وذلك بربط علاقاتها مباشرة مع أطراف ليسوا في الحكومة من أحزاب سياسية والمجتمع المدني.
- المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح حيث اعتمد على ميزانية فاقت 07 مليار يورو.
- المساءلة المتبادلة وذلك بتقديم وثائق دورية عن مدى نجاح الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والدولة المجاورة.

يتمثل جوهر استجابة الاتحاد الأوروبي للتغيرات التي طرأت على المنطقة المتوسطية في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2011 تحت عنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" واتخاذ قرارات معينة فيما يتعلق بالمخصصات المالية الموجهة للمنطقة وجميعها يركز على إعادة تعريف المشروطة. ويجدر الإشارة إلى أن عملية المراجعة هذه لن تعالج من قبل سياسة الجوار الأوروبية

• مراجعة سياسة الجوار 2015.

تهدف هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى اقتراح طريقة لبناء الاتحاد الأوروبي وجيرانه شراكات أكثر فاعلية في الجوار ذلك سيركز الاتحاد الأوروبي على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيم العالمية ويرتكز استقرار الاتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي، وستجعل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولويتها السياسية الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الأوروبية، كذلك تضمنت المراجعة التي اقترحها رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكو" بناء على طلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من 250 مساهمة من الدول الأعضاء والحكومات الشريكة، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والشركاء

¹ أسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، جوان 2013، ص. 327.

² عبد الله بلغيت، الجزائر - الاتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ما بعد 2010، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، عدد ربيع وصيف، 2015، ص. 327.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الاجتماعيين مما يؤكد على ضرورة إحداث تغيير في السياسة الأوروبية للجوار لناحية المحتوى والمنهجية، حيث حصلت تغيرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالاتحاد الأوروبي عموماً ومنطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصاً، كما وقعت أعمال إرهابية أثرت في الاتحاد الأوروبي وجواره، من بينها الهجمات الإرهابية في باريس في 13 تشرين الثاني 2015¹.

المطلب الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط.

أولاً: المبدأ العام لسياسة الجوار الأوروبية.

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ما أسماه الاتحاد الأوروبي ب: مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها، تماشياً مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة، وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005، إذ يشير رئيس وحدة المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي "ليونيلوغابريسي" **Leonello Gabrici** في تقديمه لهذه المخططات يوم 2005/02/15 بأنها تتميز بالمرونة، وبالصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق².

ويتوقف تنفيذ هذه السياسة على إعداد خطة عمل باتفاق ثنائي، حيث تحتوي على جملة من الأهداف والإجراءات والبرامج التي يقع التعهد بها قصد تحقيقها هذه الأهداف، ولهذا فالطريقة المقترحة مع الشركاء تسعى إلى تحديد جملة الأولويات الواجب اتخاذها بين الاتحاد الأوروبي+1 بمعنى الاتحاد الأوروبي وكل طرف في هذه السياسة³، ذلك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيداً لاندماجه في إطار السياسة الجوارية وخطة العمل هذه تتضمن قائمتين من الالتزامات والمتمثلة في⁴:

– **الأولى:** تخص الانضمام إلى القيم المشتركة، وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

¹ المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص. 02.

² جعفر عدالة، المرجع السابق، ص. 05.

³ Gilles leasant, l'union Européenne et son voisinage : vers un nouveau contrat, **politique étrangère**, Institut français des relations internationales (IFRI) , N°04, 2004, p.770.

⁴ جعفر عدالة، المرجع السابق، ص. 06.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

- **الثانية:** تقرب شركاء الإتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية، حيث تشمل أساسا على سبعة:
- **الحوار السياسي المدعم:** وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، الوقاية من الأزمات، وإدارتها الوقاية من التهديدات كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، إشراك شركاء الإتحاد الأوروبي في بعض مظاهر "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" وكذا مظاهر "السياسة الدفاعية" لأوروبا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة، وإقامة مسؤولية مشتركة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الجوارية.
- **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية، وفتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية، بما يتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.
- **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:** وذلك بإمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وكذا بما يتضمن من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات، الإدارة، الجمركة، الزراعة، الصحة، والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.
- **العدالة والشؤون الخارجية:** تخص إدارة الحدود المشتركة، تسيير وتسهيل منح التأشيرات، وإجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية، دعم الأنظمة القضائية وتوسيع التعاون القضائي.
- **ربط الحوار:** وذلك في مجالات الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث والإبداع.
- **الاتصال بين المجموعات:** والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين ووجود أواصر المجتمع المدني.
- **التعاون الجوي:** بمعنى ترقية التعاون المتمثل في فتح الفضاءات الجوية بشكل أوسع بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها خاصة القريبة جغرافيا مع بعضها البعض¹.

ثانيا: خطط العمل في سياسة الجوار الأوروبية

¹ اطع على: www.mdci.gov.th/index.php?id=68&l=1 .

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

وضعت سياسة الجوار الأوروبية مخططات العمل ذات طابع ثنائي من أجل تحديد الأولويات الواجب اتخاذها هي كالآتي:

(1) إعداد التقارير الدورية من طرف المفوضية الأوروبية حول الدول المعنية بالشراكة فيما يخص أوضاعها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والوضع المؤسسي، ويتم تقديم هذه التقارير إلى المجلس الأوروبي ويقوم بإعداد فحص يخص محتوى خطط العمل، ثم يقرر تبنيها أو إعادة تجديدها¹.

(2) تتعلق بإبرام خطط العمل بين الاتحاد الأوروبي والدولة الشريكة حول خطة عمل ثنائي وذلك بعد مصادقة المجلس الوزاري الأوروبي على التقارير ونشرها، حيث تغطي خطط العمل الثنائي المجالات التالية: الحوار والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية، القضايا التجارية وإصلاح أنظمة السوق، التعاون في مجال العدالة والأمن، وكذلك المسائل مثل: النقل، الطاقة، الأبحاث العلمية، مجتمع المعلومات، وكذلك البعد الإنساني وذلك من خلال الاتصال بين الشعوب، المجتمع المدني....الخ²، وهذه تعتبر بمثابة شروط تجسيد وتفعيل هذه السياسة لترقى إلى المستويات السارية والمعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساتها، مع أولويات على المدى المتوسط والقصير، أما على المدى البعيد فتتمثل في الوصول إلى إطار يصبح فيه الاتحاد الأوروبي وجيرانه يتمتعون بعلاقات مشابهة لروابط السياسية والاقتصادية الواسعة التي تميز دول الاتحاد الأوروبي³

(3) حصيلة المشاريع والامتيازات التي يوفرها الاتحاد الأوروبي للدول المجاورة بعد تقدمها في خطط العمل الثنائية وتشمل تلك الحوافز ما يلي: إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية، زيادة المساعدات المالية، تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية، تحسين ظروف تنقل الأشخاص من وإلى الاتحاد الأوروبي وكذلك المساهمة في تطوير المؤسسات السياسية والإدارية والجامعية والاقتصادية وتأهيلها⁴.

تشكل خطط العمل مرجعية لبرمجة المساعدة لصالح البلدان المعنية بسياسة الجوار، ويمكن تدعيم هذه المساعدة بدعم من الآلية الأوروبية، كما ترافق المفوضية الأوروبية مساعدتها بالمساعدة

¹ Commission des communautés Européennes, **op, cit**, p. 03.

² عبد الله بلغيت، المرجع السابق، ص. 327.

³ جعفر عدالة، المرجع السابق، ص. 06.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

التقنية والتوأمة، ثم آلية أخرى تم استحداثها سنة 2007 وهي الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، والتي هي موجهة لدول جنوب المتوسط وشرقه المعنية ببرنامج ميدا (ليبيا صفة مراقب) والتي التحقت في وقت متأخر بهذه الشراكة بعد تسوية مشاكلها مع الغرب¹.

كما تم إنشاء لجان فرعية في إطار خطط العمل التي تقوم بمراقبة دائمة، تم تشكيل هذه اللجان من اللجان القائمة في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورومتوسطية ومن ثم تعزيزها، ولكن تم إنشاء معظمها من أجل الاستجابة للحاجة إلى متابعة خطط العمل بشكل ملموس، ويتم تحديد اللجان الفرعية ومواضيع العمل حسب الأولويات التي عبرت عنها الدول الشريكة

فيما يتعلق بالمفاوضات فيتم مع كل دولة على حدا، حيث تتمحور هذا التفاوض بين الإتحاد الأوروبي و16 دولة المعنية بهذه السياسة المتمثلة في: (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، إسرائيل، سوريا، تونس) وهي الدول المشكلة للفضاء الجوار الجنوبي، إضافة إلى (أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا)²، وأن هذه المفاوضات كانت تتمحور على مبادئ هذه السياسة والتي ذكرناها سابقا.

لهذا فإن هذه المخططات إذا كانت قيد التطبيق والتنفيذ مع البعض، أو منجزه مع البعض الآخر، فإن هناك من رفضها أصلا كالجزائر، ولهذا تعد هذه المخططات بمثابة "برنامج عمل" لكل دولة معنية بالسياسة الجوارية مع الإتحاد الأوروبي لفترة الخمس سنوات القادمة (2004-2009)، وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للدول البحر الأبيض المتوسط، ولاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا³.

ثالثا: الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية

زودت سياسة الجوار الأوروبية بأداة مالية جديدة أداة المشاركة في هذه السياسة بداية من عام 2007⁴، وقد تم وضع الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة للفترة 2008-2013، من أجل ضمان تنفيذ خطط العمل وتنفيذ سياسة الجوار في المجمل، فالأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة كما هي بالنسبة لخطط العمل، تحدد الأولويات في مجال المساعدات فهي قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات عند

¹ محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، المرجع السابق، ص.41.

² عبد الله بلغيت، المرجع السابق، ص. 327.

³ جعفر عدالة، المرجع السابق، ص. 06.

⁴ محمد مطاوع، المرجع السابق، ص. 41.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

ظهور قضايا طارئة غير متوقعة، كما أنها تتمتع بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء وإمكانية أن تشمل سياسة الجوار دولا غير شريكة كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون العابرة للحدود¹.

تقدم الأداة المالية للجوار والشراكة كأداة سياسية ويقصد منها تشكيل آلية مالية بالمقارنة مع برنامجي "ميديا" الموجه لدول جنوب المتوسط، و"تاسيس" الموجه لدول شرق أوروبا، اللذين ستحل مكانهما اعتبارا من 2007، ويتوجب على الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة تماما كما هو الحال بالنسبة لخطط العمل التي تحدد الأولويات في مجال المساعدات، أن تكون قادرة على التأقلم مع تغيير الأولويات أو ظهور قضايا طارئة غير متوقعة، كما أنها تتمتع أيضا بصفة المرونة من حيث إتاحتها للشركاء إمكانية شمل دول غير شريكة في سياسة الجوار كطرف ثالث ضمن مشاريع التعاون العابرة الحدود.

تستفيد هذه الدول المنخرطة في هذه السياسة، وبناء على حاجياتها وقدراتها على امتصاص المساعدة هذه، وكذا حسب تطور مستويات علمية الإصلاح فيها بحصة من المساعدات المالية لتسيير اندماجها في السياسة الجوارية، وهذا اعتمادا وبخصوص دول الجنوب المتوسط على آلية برنامج "ميديا" وعلى ما يسمى بالمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (IEDDH)، وقد تم تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة وهذا منذ جانفي 2007: الآلية الأوروبية للموارد وللشراكة (IEVP)، وقد تم إقرار جملة من المساعدات على فترتين²:

(1) **الفترة الأولى:** تمتد من 2000 إلى 2005، استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من حوالي 8.5 مليار أورو، وبخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت خلال هذه فترة 2004-2006، من (135 مليون أورو).

(2) **الفترة الثانية:** تمتد من 2007 إلى 2013، ستستفيد هذه الدول من حصة (12-15 مليار أورو)، أي بزيادة مقدارها 75% مقارنة بالمرحلة الأولى، لهذا كان الاتفاق على مبلغ 14.9 مليون أورو وهو رقم يعادل تقريبا ضعف المبلغ المخصص للمرحلة (2000-2005) والمقدرة بـ 8.5 مليون أورو لبرامج ميديا وتاسيس³.

¹ رضوان فاروقي، المرجع السابق، ص. 35.

² جعفر عدالة، المرجع السابق، ص. 07.

³ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (2008-1995)، المرجع السابق، ص. 188.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

في إطار العمل في سياسة الجوار الأوروبية والاتفاق بصورة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه من خلال الاندماج في الإتحاد الأوروبي في مجالات النقل والطاقة.... وقرر الاتحاد الأوروبي لإنشاء الحوار الأوروبي الموحد وآلية الشراكة (INPI) والذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الشركاء والتقدم الاقتصادي، ولهذا قسم هذا البرنامج إلى مرحلتين هما¹:

(1) البرنامج الإرشادي 2007-2010: هو عبارة عن برنامج عمل بمبلغ 343.3 مليون يورو وجوهره يكمن في تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد وارتكز هذا البرنامج على النهج الثنائي دون الإقليمي.

جدول رقم (02): يمثل المبالغ المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

للدول المعنية بسياسة الجوار الأوروبية.

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع 2011/2007	المعدل 2011/2007
الجزائر	57,0	32,5	35,6	59,0	58,0	242,1	48,42
أرمينيا	21,0	24,0	24,7	27,7	43,1	140,5	28,1
أذربيجان	19,0	22,0	20,0	7,0	31,0	99,0	19,8
بيلاروسيا	6,0	5,0	10,0	10,0	17,07	48,01	9,6

¹ الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية في: www.eropa.com تاريخ الإطلاع: 2016/09/14، الساعة: 10:33

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

142,0	710,0	92,0	192,0	140,0	149,0	137,0	مصر
54,6	273,1	50,7	37,2	70,9	90,3	24,0	جورجيا
1,9	9,5	2,0	2,0	1,5	2,0	2,0	إسرائيل
75,2	376,0	111,0	70,0	68,0	65,0	62,0	الأردن
44,0	220,0	33,0	44,0	43,0	50,0	50,0	لبنان
5,6	28,0	10,0	12,0	0,0	4,0	2,0	ليبيا
60,8	303,0	78,6	66,0	57,0	62,3	40,0	مولدافيا
175,8	879,2	156,6	158,9	145,0	228,7	190,0	المغرب
396,8	1983,9	413,7	377,9	352,6	387,0	452,7	الأراضي الفلسطينية المحتلة
13,3	66,5	4,0	26,5	18,0	5,0	13,0	روسيا
28,0	140,0	10,0	50	40,0	20,0	20,0	سوريا
92,0	460,0	130,0	77,0	77,0	73,0	103,0	تونس
131,5	657,6	135,0	126,0	116,0	138,6	142,0	أكرانيا
1327,5	6637,4	1375,8	1343,2	1219,3	1358,4	1340,7	المجموع

المصدر: اللجنة الأوروبية

نلاحظ من الجدول أن المغرب هي الدولة الوحيدة التي تحصلت على النسبة الكبيرة من المبالغ المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار والسبب يعود إلى أنها حققت كل الإصلاحات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والتي هي شرط من بين شروط القبول في سياسة الجوار الأوروبية.

(2) البرنامج الإرشادي 2013-2011: قدر البرنامج بمبلغ 535.15 مليون يورو وذلك على حسب كل برنامج إرشادي يخص ذلك البلد.

كما لهذا اقترحت المفوضية الأوروبية تخصيص غلاف مالي بمجموع 16.1 مليار يورو للآلية الأوروبية للجوار والشراكة الجديدة، وذلك في وثيقة المفوضية الأوروبية حول الإطار المالي المقبل للميزانية الخاصة بفترة 2014-2020، وذكر تقرير أوروبي للمركز الإعلامي لسياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

أنه في حالة اعتماد هذا الاقتراح فإن التمويل الجديد لسياسة الجوار الأوروبية أنه في حالة اعتماد هذا الاقتراح فإن التمويل الجديد لسياسة الجوار سيزيد بأكثر من 40% مقارنة بمبلغ 11.4 مليار يورو في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة الحالية التي تغطي الفترة المالية الحالية 2007-2013. جدول رقم(03): يمثل المساعدات الموجهة لدول جنوب المتوسط الأعضاء في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

للفترة ما بين 2011-2012.

البلد	حجم المساعدات بالمليون أورو
الجزائر	172
مصر	449,29
الأردن	223
لبنان	150
ليبيا	/
المغرب	580,5
فلسطين	352,8
سوريا	129
تونس	240

المصدر: كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2013، ص. 425.

من خلال الجدول يبين أن المغرب ومصر هما اللتان تحصلتا على نسبة كبيرة من المساعدات مقارنة بالدول الأخرى، أما باقي الدول فهي على نفس حجم المساعدات، باستثناء ليبيا التي لم تحصل على المساعدات بسبب الأحداث الأخيرة التي حصلت في المنطقة العربية عموما وليبيا خاصة. إن تقرير المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ستيفان فول قوله أن "المفوضية الأوروبية اقترحت زيادة في تمويل سياسة الجوار الأوروبية ب 4.7 مليار أورو في إطار الميزانية المالية المقبلة" مؤكدا أن دعم الإتحاد الأوروبي لشركائه في الجنوب والشرق يعتبر ضروريا من أجل ضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأشارت المفوضية إلى أنه تماشيا مع الرؤية المتجددة من أجل سياسة أوروبية للجوار سوف تركز سياسة الجوار القادمة في الفترة المالي القادمة

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

2014-2020 على تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء منطقة الجوار عبر دعم الأولويات المتفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

تمثل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المشاكل التي يعاني منها العالم باعتبارها ظاهرة عابرة للقارات وكما تمثل تهديد أمن واستقرار المنطقة المتوسطية، حيث يشكل هذا الأخير الحيز الأمني الذي يخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين بسبب الموقع الجغرافي والتاريخي، فالأمن في المتوسط له إمكانية في اعتباره مجال للتعاون وإقامة علاقات مميزة وذلك في إطار سياسة واسعة للجوار، لهذا من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الهجرة غير الشرعية في منظور الاتحاد الأوروبي والدور الذي تلعبه سياسة الجوار من أجل مكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية من منظور الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

تعتبر الهجرة الغير الشرعية أحد أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي فهي كهاجس يهدد أمن و استقرار أوروبا باعتبارها تنعكس سلبا على الدول الأوروبية خاصة، وقد زادت تخوف الإتحاد الأوروبي حيال الهجرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي يمكن أن تحمل إليها عناصر إرهابية. بذلك فقد أصبح الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للبحر المتوسط مصدر كل المخاطر وتهديد الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعنفي، ما يؤدي إلى انتشار حالات ألالاستقرار والأمن والتوترات، وهي من بين المشاكل التي لم يلقى لها الإتحاد الأوروبي حلا لها، ولهذا سارع هذا الأخير إل تبني وانتهاج استراتيجيات للحد من هذه الظاهرة خاصة بعد الحراك الذي عرفته بعض الدول العربية نهاية 2010.

يعاني الإتحاد الأوروبي عدة إشكاليات في التعامل مع ظاهرة الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها وهي¹:

- **الإشكالية الأولى:** تتمثل في تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة، وكذلك طابعها عبر حكومي في اتخاذ القرار الأوروبي في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي.
- **الإشكالية الثانية:** أوروبا قارة المهاجرين بينما معظم الدول الأوروبية تتجه إلى تبني إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق غير أن أوروبا تحتاج إلى الأيد العاملة.
- **الإشكالية الثالثة:** عدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في أوروبا فهناك الدول الأوروبية جنوب المتوسط الدول التي على خط مواجهة مع الهجرة الغير الشرعية والأكثر استقبالا للمهاجرين الغير الشرعيين مثل إسبانيا واليونان... وهناك الدول الأوروبية في وسك وشمال أوروبا مثل فرنسا وبريطانيا....تحمل أعباء وتكلفة المهاجرين الغير الشرعيين
- **الإشكالية الرابعة:** تتمثل في تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبق في أعقاب ما عرف بثروات الربيع العربي من جنوب المتوسط ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي بهدف مواجهة هذه الظاهرة ومنع تزايد تدفق المهاجرين من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا.

¹ محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ، ص ص. 23-27.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

– الإشكالية الخامسة: محاولة معظم دول الإتحاد الأوروبي ومؤسساته في إيجاد نوع من التوازن ما بين الرغبة في منع وتقييد الهجرة الغير الشرعية وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين.

استحوذت قضية الهجرة على اهتمام جداول أعمال الحوار مع البلدان الشريكة إذ تعتبر الجيران مصدر رئيسي للهجرة، ولكنها تحولت إلى بلد عبور، ولمواجهة هذا التحدي المتنامي كثف الإتحاد الأوروبي الحوار مع الشركاء في الجنوب بالدعوة إلى تعزيز الهجرة الشرعية والنقل خاصة لفئات معينة من الأشخاص مثل الطلاب وذوي المهارات وقمع الهجرة الغير الشرعية¹.

كما أن الهجرة الغير الشرعية إحدى أكبر القضايا التي تواجه صناع السياسة في الإتحاد الأوروبي، إذ ساهمت في خلق انقسامات داخلية بين الأنظمة والأحزاب اليمينية المناهضة لموجات الهجرة وسياسات الدول الأوروبية في الاستقبال، إذ نجد الأحزاب اليمينية في أوروبا تجمع بأن المهاجرين أعداء جدد، وهذا لقي تأييد كبير في أواسط الرأي العام الأوروبي وهذا بسبب ربطها بالجرائم الأخرى خاصة بعد أبحاث 11 سبتمبر 2001²، وما يدل على ذلك ما حدث في الانتخابات الرئاسية الفرنسية سنة 2002 أين تبني صعود حزب اليمين بزعامة لوبن lePen والذي ركز في حملته على معاداة الأجانب والمهاجرين، ولهذا فالأوروبيون يرون في المهاجرين تهديد أمني وثقافي في نفس الوقت، حيث يشكل خطرا على الهوية والثقافة الوطنية الأوروبية.

تعود طرح إشكالية الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى³:

- تصاعد دور الجاليات العربية الإسلامية، التي تحرس على المحافظة على هويتها القومية، وتعليم أبنائها لغتها ودينها، مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها.
- التخوف من ارتفاع البطالة في المجتمعات الأوروبية نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل.
- غرق المراكب الناقلة للمهاجرين الغير الشرعيين إلى سواحل إسبانيا وإيطاليا.

¹ زهير بوعامة، المرجع السابق، ص. 247.

² سهام حروري، المرجع السابق، ص. 348.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

- التفجيرات الأوروبية المتمثلة في قطار مدريد بإسبانيا ومترو الأنفاق في بريطانيا والمتهم فيها تنظيم القاعدة.

لهذا فالإتحاد الأوروبي متخوف بشكل مفرط من استمرار الهجرة الغير الشرعية نحو مجتمعاته بشكل تصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية، وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي، بحيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المتوسطة المهاجرة من دول الجنوب ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح قضية الهجرة مرتبطة بقضية الهوية، ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف¹.

فالهجرة خلقت انشغالا سياسيا وأمنيا مرتبطا كذلك بالأمن الثقافي وأمن الهوية في الدول المستقبلية للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة في البلدان الأوروبية ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجية إعلامية عمومية واسعة.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن الأهمية يوليها الإتحاد الأوروبي لمخلفات الهجرة المتنامية دفعه أن يجعل لهذه الأخيرة مكانة في خضام سياسة الجوار الأوروبية، والهدف من المجهودات المكرسة في هذا المجال ليس تنظيم تدفقات المهاجرين الشرعيين والحد من السريين مع دول الإتحاد والدول جنوب المتوسط، وإنما الهدف منها يكمن في تحقيق الأمن الداخلي للإتحاد في الوقت الذي ينتظر مواطنوه الكثير من هذه السياسة وخصوصا في هذا المجال.

إن ترتيبات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باتت أكثر تعقيدا على مدا السنوات، فمع نهاية المؤتمر المتوسطي الذي انعقد في مرسيليا سنة 2000، أثار الوزراء لأول مرة موضوع برنامج 2001، والذي يهدف إلى تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا وإقامة فضاء جديد للأمن الأوروبي،

¹ مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، العالم الاستراتيجي، العدد الثالث، ماي 2008، ص. 10.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

ويستشف هذا من قراءة خطة العمل في قمة فلينسيا سنة 2002 وتوصيات قمة نابولي ديسمبر 2003 والتي تجسدت في وكالة فرونتكس¹.

إن الهجرة غير الشرعية أحد أهم القضايا التي شكلت لب سياسة الجوار الأوروبية والتي أعطت نوع من الاهتمام بإقامة الحوار والتعاون، إذ نصت بعدها الاجتماعي والإنساني على التزام الشركاء المجاورين بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات خاصة احترام الأديان والثقافات ودعم دول القانون، والدعوة من أجل إيجاد حل والتقليل من الهجرة الغير الشرعية.

ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء المتوسطيين خاصة دول شمال إفريقيا، حيث أكدوا على في جميع الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ابتداء من الشراكة الأورومتوسطية 1995 إلى غاية الإتحاد من أجل المتوسط على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات، وذلك من أجل تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، ولهذا فسياسة الجوار الأوروبية قامت من خلال عملها في إطار مكافحة الهجرة الغير الشرعية على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية، والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثل: قيام الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورومتوسطية².

تبنى المجلس الأوروبي في 4-5 نوفمبر 2004 في لاهاي وذلك في ميادين العدالة، الحرية، الأمن، وإن الهدف من وراء تبني هذا البرنامج هو تدعيم مكافحة الهجرة الغير الشرعية والتي عادة ما يتم خلطها في سياسة الجوار الأوروبية وذلك من خلال العمل على معالجة مجموعة من المسائل المتمثلة في: أمن الحدود، الحرب ضد الإرهاب والاتجار بالبشر....وعليه تشكل سياسة الجوار الأوروبية أداة محكمة لمعالجة ظاهرة الهجرة لكنها كذلك تشكل الذريعة الأمثل لضبط الحدود وللتعاون مع الدول الغير العضوة في مجال استعادة مهاجريها³.

¹ بشارة خضر، المرجع السابق، ص ص. 113-112.

² المرجع نفسه، ص. 348.

³ Une vaste gamme d'actions communes pour lutter contre l'immigration illégale au niveau européen et pour promouvoir le retour des immigrés illégaux. du : <http://ec.europa.eu/justis>

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

في هذا المؤتمر السابق الذكر تم تحديد صور التعاون الأوروبي لإعداد طرق لإدارة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد وتشكيل وكالة للإدارة الحدود الخارجية مع الاتحاد الأوروبي أطلق عليها فرونتكس FRONTEX، كما أشار المجلس إلى أهمية السعي لإلغاء الرقابة على الحدود الداخلية ومتابعة تفعيل إدارة الحدود الخارجية وتشديد الحراسة والمراقبة عليها ، ولقد جاء هذا القرار عقب انضمام دول جديدة أصبحت بالتالي حدودا شرقية مع الاتحاد الأوروبي وهذه الدول هي هنغاريا، بولندا، سلوفاكيا، ودول بحر البلطيق، وقد تمت دعوتهم في إطار تفعيل المراقبة المشددة ووضع برنامج للمساعدة المالية¹.

في إطار إدارة الحدود الخارجية يتبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة حزام واقى على أراضي الدول المجاورة، يتم ترجمته فعليا بأن تقوم هذه الدول المجاورة بلعب دور مناطق العزل، حيث يتم تصفية الوافدين إلى أوروبا بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد الأوروبي غير مرغوبة وغير قابلة للاستيعاب، حيث أن التصدي لهذه الظاهرة بهذه الطريقة لا يمكن من وجهة نظر الأوروبيين أن ينجح بدرجة عالية إلا باللجوء إلى صيغة من المعالجة الأمنية المحولة إلى أطراف خارجية وهذا ما يتفق مع آلية الدفع نحو الخارج لأثار الجوار السلبية على أمن الاتحاد الأوروبي².

صار من المعروف أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي أصبحت منذ انطلاق سياسة الجوار الأوروبية تدفع دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة دول المغرب العربي وبشكل أقل دول البلقان للعب دور "حارس حدود الاتحاد الأوروبي"، إن تفعيل هذه الوساطة الأمنية الخارجية يبدو الحل الأنسب لتقادي حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسللة على حدود الاتحاد الأوروبي، حيث أن خيار الدفع بالعنف نحو الخارج تجاه المهاجرين الغير الشرعيين يمكن دول الاتحاد من تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط لأعباء الانزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة³.

تحتل إدارة الحدود دورا مركزيا في سياسة الجوار حيث تعدل الخطاب الأوروبي ظاهريا كثيرا حول الهجرة، تعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه الأمني الصرف، وبضرورة استقبال المهاجرين في أوروبا من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية وللحاجة إلى الأيد العاملة، ويستوجب على المفوضية

¹ يوروميد للهجرة2، الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، 2008-2011، ص ص. 327-326.

² خديجة بنقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2013-2014، ص. 106.

³ زهير بوعامة، السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر، الجزائر، د.د.ن، العدد 5، ص. 248.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الأوروبية رفع شأن الجوانب الإيجابية للهجرة إلى أوروبا، كما تقوم المفوضية الأوروبية حالياً من خلال سياسة الجوار الأوروبية بإعداد أطر قطرية للرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا، وتفكر بوسائل لمساعدة الدول الأعضاء ذوي السيادة في المجال على تطبيق سياسات "الاندماج الإيجابي"¹.

إن كان دمج المهاجرين يأتي كواحد من بين أولويات الاتحاد الأوروبي، يبقى أن المواضيع التي تحظى باهتمام أكبر تتمثل في التنسيق بين الإجراءات اللجوء، إنشاء وكالة أوروبية لمراقبة الحدود، محاربة المهاجرين غير الشرعيين، هذا الاقتراب الأمني تم تدعيمه باقتراحات بعض الدول الأعضاء بإقامة مخيمات أو مناطق انتظار على أراضي الدول المجاورة لبلييا، والمغرب الأقصى وغيرها بأوكرانيا خارج حدود شينغن، وهي تجسد التناقضات التي على سياسة الجوار تجاوزها في الوقت الذي كانت تأمل الدول المجاورة المتواجدة في الشرق والجنوب لانفتاح أكبر لحدود الاتحاد الأوروبي، فهي تعمل على تدعيم المراقبة وإقناع شركائه المهاجرين الغير الشرعيين².

إن برنامج مراقبة الحدود المشددة والمنسقة في إطار سياسة الجوار الأوروبية وتسمح سياسة الجوار بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يركز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين الاتحاد الأوروبي³، ويرتكز هذا البرنامج على مراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق السفر آلياً، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة والقضاء، ولهذا فإن الإحصائيات تشير إلى أن فرنسا استبعدت 19 ألف و841 ألف مهاجر غير شرعي سنة 2005، والجزائر أوقفت 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة سنة 2007⁴.

لقد تم عقد العديد من الاجتماعات مابين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط بخصوص معالجة إشكالية، ولعل من بين هذه الاجتماعات نذكر: الفوروم البرلماني الأورومتوسطي الرابع الذي انعقد في باري بإيطاليا في 17 18 جوان 2002، حيث كان بين أهم ما اتفق عليه بخصوص الهجرة الغير الشرعية، ضرورة لمحاربة الفقر الذي يعد من بين أهم مسببات الهجرة التي تعد مسؤولية

¹ عبد السلام يخلف، المرجع السابق، ص ص، 42-43.

² Gilles leasant, op, cit, p.771.

³ للمزيد انظر: مصطفى عبد العزيز مرسى، تأثير الهجرة الغير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة: جامعة الدول العربية، أبريل 2007.

⁴ سهام حروري، المرجع السابق، ص. 349.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

متقاسمة بين الدول الغنية للضفة الشمالية للمتوسط والدول الفقيرة للضفة الجنوبية للمتوسط مسطرا في ذلك أن استراتيجيات التخفيض والحد من الفقر، تحسين الظروف المعيشية، والعمل على خلق مناصب الشغل، تشجيع التكوين المهني، من شأنه أن يساهم على المدى البعيد في تطبيع تدفقات المهاجرين¹، ولهذا فموضوع الهجرة الغير الشرعية لقي ثقل كبير داخل الإتحاد الأوروبي، ما أدى إلى جعلها مكانة في خضام سياسة الجوار الأوروبي والسعي لإيجاد حلا لها بكل الوسائل المتاحة.

كما طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وذلك في النقاط التالية²:

- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الإتحاد الأوروبي وهذا الاقتراح حظي بتأييد بريطانيا وألمانيا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تحفظت فرنسا على ذلك.
- الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين الغير الشرعيين وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمينية في دول الإتحاد الأوروبي.
- اقتراح إقامة شرطة أوروبية موحدة ومشاركة لتعزيز إجراءات الرقابة على الحدود ومكافحة الجريمة، إلا أن مصادر المفوضية الأوروبية ترى أن هذا المقترح يتطلب وقتا لتنفيذه.
- اعتماد نظام جاليليو للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية اعتبارا من بداية 2004 في إطار السعي لتشديد الرقابة على الحدود والدعوة إلى استخدام وسائل عقابية ردعية من أجل مواجهة هذه الظاهرة.
- تطبيق معايير موحدة لإصدار التأشيرات والرقابة على الحدود وتأمين وثائق السفر والتأشيرات وخلق هياكل إدارية مشتركة، إلا أن هذا النظام يواجه مشكلة المهاجرين الذين يتم دخولهم بتأشيرات سليمة ثم يتجاوزن مدة الإقامة.
- تضمنت المادة 62 من معاهدة أمستردام بشأن "الحرية، الأمن، العدل" الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود وسياسة إصدار التأشيرات، في حين أشارت المادة 63 إلى الإجراءات ضد الهجرة الغير الشرعية.

¹ IV^{ème} Forum parlementaire Euro-méditerranéen, Bari (Italie), les 17 et 18 juin 2002. Du : www.europal.europa.eu/delegation/noneneurope/id/dmag/history_mag_fr.pdf.

² ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 159، يناير 2005، ص. 190.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

لهذا تسعى كل من الضفتين خاصة الشمالية المتمثلة في الدول الأوروبية إلى بذل كل الجهود للتعاون من أجل الحد من هذه الظاهرة ومراقبة الحدود، ولهذا قامت بإعداد وتأسيس دوريات مشتركة مع دول جنوب أوروبا كإيطاليا لمراقبة قناة صقلية لمنع دخول المهاجرين الغير الشرعيين إل الشواطئ الأوروبية.

برنامج إينيس: قدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية للدول المجاورة وذلك بهدف تعزيز الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة الغير الشرعية وهذا ما جسد في هذا البرنامج والذي يعتبر كمساعدة مالية وتقنية للبلدان الثالثة، وهي محددة ومتكاملة فيما يتعلق ببرامج أخرى بهدف دعم هذه البلدان على تحسين إدارة تدفقات الهجرة من جميع جانبها، وقدم البرنامج إطارا للجماعة الشاملة التي تعزز التعاون بين الجهات الفاعلة في الإتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة والجهات الأخرى المعنية بقضايا الهجرة، إذ تتراوح فترته من سنة 2004 إلى 2006 بمبلغ قدره 120.000.000 أورو، يركز بصفة خاصة على البلدان التي وضعت اتفاقيات إعادة القبول إلى الإتحاد ويهدف إلى¹:

- تطوير تشريعاتها في مجال الهجرة الشرعية ولاسيما قواعد القبول.
- وضع الهجرة الشرعية وفقا لتحاليل الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المنشأة والبلدان المضيفة وقدرة الاستقبال لهذه الأخيرة والرفع من الوعي بمزايا الهجرة الشرعية وعواقب الهجرة الغير الشرعية.
- تطوير تشريعاتها وممارستها الوطنية فيما يتعلق بالحماية الدولية بغية الامتثال مع أحكام اتفاقية جنيف سنة 1951 حول وضع اللاجئين وبروتوكول سنة 1967 والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة لضمان مراعاة مبدأ عدة الإعادة القسرية، وإلى تحسين قدرة البلدان المعنية الثالثة التي يتلقى طالبي اللجوء.

¹ خديجة بنّقة، المرجع السابق، ص. 107.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار

الفصل الثالث

مستقبل وآفاق السياسة الأوربية للجوار

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

مقدمة

بعد التطرق إلى التوجهات الأوروبية في المتوسط وتحديد خلفياتها، والتركيز على أحد أهم الإستراتيجيات الأوروبية ألا وهي سياسة الجوار الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط، وتتباين مضمونها وآليات، تم توضيح كيف ساهمت هاته الأخيرة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعرض كافة الآليات لإنجاز هذه السياسة.

إن دراسة مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية في المنطقة المتوسطية تستدعي الكشف عن كافة المعوقات والتحديات التي تواجه هذه السياسة وعرض حصيلتها وتقييمها ومن ثم مراجعتها إذا لزم الأمر في إطار الرؤى المشتركة وليس رؤية كل طرف فقط، لكي يستجيب لتطلعات ومصالح الضفتين. فمن خلال المقارنة بين الأهداف المعلنة للسياسة الأوروبية للجوار منذ عام 2004، والنتائج الموضوعية لمختلف آلياتها على أرض الواقع اتجاه دول جنوب المتوسط يمكن لنا أن نستشف تقييما دقيقا لهذه السياسة وبالتالي تحديد معالم مستقبلها وآفاقها.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

المبحث الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبي

تعتبر التجربة الأوروبية من بين التجارب التكاملية الإقليمية الناجحة على المستوى الدولي، فالإتحاد الأوروبي يبحث عن دور استراتيجي لتجسيد كيانه كقطب له وزنه وثقله على المستوى الدولي و الإقليمي، فسياسة الجوار المجسدة من طرف الإتحاد الأوروبي صادفتها مجموعة من التحديات والعقبات الداخلية والخارجية والتي أثرت على فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة وكذا تطبيق كافة إستراتيجيتها، بالإضافة لأطماع القوى الكبرى ونظرتها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط مما جعلها تسعى لتجسيد والسيطرة على المنطقة بشتى الطرق والوسائل. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التحديات التي وقفت أمام سياسة الجوار والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، وكذا تنافس القوى الكبرى في المتوسط.

المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية لسياسة الجوار الأوروبية.

إن سياسة الجوار الأوروبية أخذت اهتماما كبيرا داخل البيت الأوروبي وما يدل على ذلك النقاشات بين القادة الأوروبيون حول مستقبل هذه السياسة، إلا أن ذلك واجهتها مجموعة من التحديات وقفت عائق على تحقيقها.

أولا: التحديات الداخلية:

منذ تشكيل الإتحاد الأوروبي هناك اختلاف الرؤى وعدم الاتفاق حول القضايا المشتركة، فتناقض الرؤى داخل الإتحاد الأوروبي رافق منذ ظهوره مجموعة التحديات ويمكن ذكر بعض في النقاط التالية:

- اختلاف دول الإتحاد الأوروبي حول تحديد المصلحة المشتركة والدور الذي يمكن أن يطلع به الإتحاد على الساحة الدولية، فدول الأعضاء لا تدرك كلها بنفس الدرجة أهمية وجود دور مستقل للإتحاد، وترجع هذه الاختلافات إلى اختلاف خصائص الدول من حيث الثقافة والتقاليد¹، وتباين في الرؤى والتوجهات نأخذ على سبيل المثال والتوضيح النموذج الثنائي (الفرنسي - الألماني) إذ نجد أن الطرفين يعتبران المحرك للإتحاد الأوروبي. فالتنافس الأوروبي بين فرنسا من جهة وألمانيا من جهة أخرى يعرقل أحيانا مسار السياسات الأوروبية من بينها سياسة الجوار الأوروبية، حيث نجد ألمانيا على

¹ رقية غربي، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2011-2012، ص. 168.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

سبيل المثال كانت متحفظة على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كآلية مكملة مقترحة لمواجهة كافة التهديدات في المتوسط.

• كما نجد مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي من بين القضايا لقي جدال بين دول الاتحاد الأوروبي إذ نجد أن من جهة فرنسا التي أكدت على توجهاتها المتوسطة ذلك من منطلق تعاملاتها المكثفة مع دول المغرب العربي بسبب الإرث التاريخي والقرب الجغرافي، وألمانيا التي تعطي الأولوية لدول أوروبا الشرقية والوسطى باعتبارها منطقة نفوذ لها من خلال إستراتيجية آسيا الوسطى والبحر الأسود (الشراكة الشرقية) من جهة أخرى¹، فكل واحدة تعتبر بمثابة دولة مؤثرة سواء كقوة إقليمية في أوروبا أو بصفتها قوة ذات ثقل في إطار النظام الدولي، حيث تعد فرنسا قوة نووية وعضو في مجلس الأمن في حين نجد ألمانيا تشكل قوة اقتصادية كبرى داخل الاتحاد الأوروبي، ومن بين الأسباب التي ترفض ألمانيا التوسع نحو الجنوب وعدم إعطاء الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة كونها رفضت الالتزام بالإصلاحات وفقا للمعايير الأوروبية.

• إذا انطلقنا من أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي يمثل عرقلة لقدرة الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل والتنسيق بين الآراء والسياسات والمصالح كون أن هذه الدول دخلت بأجندة مغايرة. كما أن حدوده تتوسع وتجاور روسيا الاتحادية، ونصل إلى أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت نتيجة اهتمام الدول الأوروبية المتوسطة وتحديدا فرنسا بهذا الفضاء. إلا أن هذا الاهتمام تراجع بسبب تراجع ثقل الدول الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي ودخول دول جديدة²، وهذا ما يسبب تدني سياسات التمويل والميزانية المخصصة لدول الجنوب. ومن هنا نتساءل عن مستقبل الاتحاد الأوروبي وتشكيله ضمن المنظومة السياسية؟.

• إن توسيع الاتحاد الأوروبي المتزامن مع ظهور سياسة الجوار يعتبرها الاتحاد الأوروبي البديل الأفضل للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير يمكن تجسيدها بشكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الآن ذاته لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي³.

• كما نجد تحدي آخر يتعلق توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، هذا بدوره أثر على مسار سياسة الجوار الأوروبية بشكل غير مباشر، فكل دولة تتصرف بصفة منفردة في تعاملاتها وليس

¹ المرجع نفسه، ص. 170.

² علي الحاج، نفس المرجع، ص. 334، 335.

³ زهير بوعامة، نفس المرجع، ص. 242.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

باسم الإتحاد الأوروبي، وما يدل على ذلك الاختلاف منها مسألة الغزو الأمريكي للعراق 2003 ومشاركة بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بسبب توجهاتها الأطلسية، هذا ما أثر سلباً على سياسة الجوار علماً أنها تم إطلاقها في نفس السنة. إلى جانب ذلك يرى البعض بأن المبادرة سوى تعبير عن مسؤولية أوروبا الإنسانية والتنمية إزاء جيرانها الجنوبيين في المتوسط، ومن جهة ثانية يعتبرون المبادرة تشكل تعبيراً عن سعي الإتحاد الأوروبي للتوصل إلى الأمن المشترك في محيطها الأوسع¹.

• كما نجد من بين التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي أزمة منطقة اليورو الناتجة عن الأزمة المالية العالمية 2008، فهي أثرت بشكل كبير على الإتحاد الأوروبي الذي عانى من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير بسبب الديون السيادية لليونان التي أثرت بشكل كبير من جراء الأزمة المالية العالمية، ما أدى إلى تخوف الإتحاد وتهديده بالانهيار. فقد وصل متوسط العجز المالي في منطقة اليورو إلى 0.6% خلال هذه الأزمة، وفي نفس الفترة ارتفع الدين الحكومي المتوسط من 66% إلى 84% من الناتج المحلي الإجمالي².

لقد أحدثت الأزمة هزة في السياسات المالية الأوروبية المشتركة وإكراهات حول ديناميكية الإتحاد الأوروبي في مجال تدخله الاقتصادي، وظهر من جديد الإتحاد الأوروبي يسير بثلاث سرعات: دول خارج الأزمة وخارج منطقة اليورو، وأخرى في قلب الأزمة وداخل منطقة اليورو، وأخرى في أزمة ناتجة عن مخلفات الاقتصاد السياسي، بالنظر لتحملها عبء الحفاظ على التماسك الإستراتيجي للإتحاد وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجة الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية تحمل جزء من تكلفة هذه الأزمة³.

لهذا فأزمة منطقة اليورو أزمة إقليمية حملت جملة الآثار والانعكاسات على اقتصاديات المنطقة وألقت بآثارها على الكثير من البلدان بحكم تشابك العلاقات الاقتصادية من بينها دول جنوب المتوسط التي أثرت بشكل كبير على الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية.

ثانياً: التحديات الخارجية:

¹ علي الحاج، نفس المرجع، ص. 328.

² مجهول، المجلة الاقتصادية الإلكترونية في: www.almustaqbal.com/stories4.aspx?storyid=527451، تاريخ

الإطلاع: 2016/09/13، الساعة: 10:12.

³ كريم مصلوح، نفس المرجع، ص ص. 429، 430.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

واجهت سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من التحديات الخارجية أثرت على مسار تطورها يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:

- اختلاف مواقف دول الإتحاد الأوروبي إزاء النزاعات والصراعات الموجودة في جنوب المتوسط حيث نجد تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية في الإتحاد نحو التسوية في الشرق الأوسط، فالقضية الفلسطينية جوهر الاستقرار في المتوسط والتي تؤثر في العلاقة الأورومتوسطية مما ساهم وبشكل في عرقلة سياسة الجوار الأوروبية، فاستمراره يهدد مصالحها الحيوية والاستقرار الإقليمي لدول المنطقة. من هنا ظهر نوع من التناقض بين دول الإتحاد فيما يخص عملية السلام، حيث من جهة تطالب بتسوية الصراع بين الطرفين وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (فرنسا)، ومن جهة أخرى تأكيد حق إسرائيل والحفاظ على أمنه (الرؤية الأطلسية)، لهذا واجه الإتحاد الأوروبي تحدياً يمثل بموقفها المتغير إزاء القضية حيث وجدت نفسها أمام خيارين: الأول مسايرة السياسة الأمريكية وتأييد الاتفاقات الجديدة مما قد يزيد من عوامل تهديد مصالحها في المنطقة، والثاني التحفظ في الاتفاقيات وعدم تأييدها والذي هو عامل استفزاز لضغوط أمريكية وإسرائيلية¹.
- بالإضافة إلى ذلك نجد التغيرات والتحولات الحاصلة في جنوب المتوسط والتي عرفت في البداية بالانتفاضات الشعبية نهاية 2010 وبداية 2011 التي بدأ انفجارها في تونس نتيجة الاستياء الشعبي والأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب مطالباً بالكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، لهذا سارع الإتحاد الأوروبي في البداية إلى الاعتراف بالتحويلات التي فسرت كمرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي التي تواجهها المنطقة برمتها. كما اعترف كذلك بالحاجة إلى اعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار في الجنوب إلى أن أسفرت الثورات العربية عن ضرورة مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط. إذ مثلت الثورات تحدياً حقيقياً واختباراً هو الأول من نوعه أمام قدرة الإتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الإقليمية، والتحديات الخارجية. فقد شكلت الثورات العربية أزمة على حدوده الجنوبية، وهي الأزمة الكاشفة للعديد من الإختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسته الخارجية مما استوجب مراجعة هذه السياسة من حيث الأولويات والسياسات، إذ لم تتفق دول الإتحاد على نفس الموقف اتجاه القضية حيث نجد موقفين مختلفين وانتهاج ازدواجية

¹ علي الحاج، نفس المرجع، ص ص. 269-299.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

المعايير في التعامل معها، حيث انطلقت بنفس النقطة التي انطلقت فيها بعض القضايا الإستراتيجية الحساسة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

نضيف إلى ذلك التحديات السابقة الذكر تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م وتأثيراتها على المنطقة، حيث أثرت هذه الأزمة على منطقة اليورو بسبب معاناة اليونان التي مستها هذه الأزمة ما أدى إلى هزة داخل الإتحاد الأوروبي، إذ أن الإتحاد الأوروبي تراجع نوعا ما عن التزاماته نحو الجنوب خاصة المتعلقة بسياسات التمويل، لأن اهتماماته كانت منصبة على معالجة المشاكل المالية التي تعاني منها الأطراف الأوروبية كاليونان وإسبانيا. بالإضافة إلى ذلك تأثير العنصر الاجتماعي من الأزمة المالية التي مست الإتحاد والتي ظهرت بوضوح من خلال المهاجرين والنقل الموجود عليه. لهذا نجد الحكومة الفرنسية آنذاك برئاسة ساركوزي شدد بمراقبة الحدود ورفض أي أجنبي على الأراضي الفرنسية باستثناء هجرة الكفاءات التي تتناسب واحتياجات فرنسا¹.

- تعد التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود والمتمثلة عموما من جريمة منظمة، إرهاب، الهجرة غير الشرعية من بين أهم التحديات التي تقف عائق أمام سياسة الجوار الأوروبية خاصة بعد الأحداث التي عرفته المنطقة المتوسطية مؤخرا بسبب الحراك العربي 2011، فالإتحاد الأوروبي لم يقف مكتوف الأيدي بل سعى إلى تجاوز هذه العقبات بكل الطرق والوسائل وما يدل على ذلك إلحاحه على تجديد سياسة الجوار لضمان أمن واستقرار المنطقة المتوسطية، وهكذا تضافرت العديد من العوامل الداخلية والخارجية للحد من استقلالية سياسة الجوار الأوروبية مما أدى إلى تعطيل مسارها. كما تعد في نفس الوقت قضية الهجرة غير الشرعية ذات تداعيات داخلية للإتحاد الأوروبي إذ خلقت نزاعات داخلية حول مسألة حصص توزيع اللاجئين داخل الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى في المتوسط.

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد أهم المجالات الحيوية للدول الكبرى ما جعلها ترسم مجموعة من الإستراتيجيات حتى تبسط نفوذها على المنطقة، ولطالما كانت المنطقة جد إستراتيجية كونها ذات أهمية جيوبوليتيكية لذا ازداد التنافس بين القوى الكبرى عليها منذ إبان الحرب الباردة حيث كان الصراع بين قوتين عظميتين الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية. زاد الاهتمام بالمنطقة بعد نهاية

¹ كريم مصلوح، نفس المرجع، ص. 429.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

الحرب إذ دخلت القوى الكبرى مرحلة جديدة، ساهمت هذه الظروف الدولية بظهور الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية إقليمية يسعى إلى فرض سيطرته لضمان حاجياته، لهذا فإن هذه المنطقة بؤرة تنافس دولية عجزت أقطارها عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد سيادتها وأمنها.

أولاً: التنافس الأوروبي:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد أبعاد العمق الإستراتيجي الأوروبي منذ عصر النهضة الأوروبية في القرن 17م، وزادت أهمية المنطقة بعد تنامي الاحتياجات الأوروبية لمصادر الطاقة والثروات الطبيعية للحفاظ على مستويات النمو الذي حققته الثورة الصناعية، ولتغطية العجز الذي خلفته الحربين العالميتين الأولى والثانية، لكن الحرب الباردة غيرت نوعاً من موازين القوى نتيجة ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية تهدد أوروبا الغربية والمجمع الرأسمالي ككل، ونتيجة لضعف أوروبا وعدم قدرتها على حماية نفسها، فوضت الولايات المتحدة الأمريكية كمحامي أوروبا بموجب اتفاقية الحلف الأطلسي سنة 1949م، لكن تسارعت الأحداث التي عرفتها الحرب الباردة وتزايد وتيرة التسابق نحو التسلح وبروز نظريات الردع النووي خاصة المواقف الديغولية الرافضة للهيمنة الأمريكية على الحلف الأطلسي والانسحاب من القيادة العسكرية للحلف سنة 1966م، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت الدول الأوروبية أكثر قناعة بأن تتكيف مع الوضع الدولي الجديد الذي تحكمه مفاهيم جديدة كالتنافس الاقتصادي والتكنولوجي وظاهرة التعاون الإقليمي¹.

من مظاهر التنافس الأوروبي في المنطقة المتوسطية طرح الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطية وهو مشروع اقتصادي بامتياز للاستغلال الاقتصادي و الأمني، حيث تسعى هذه الشراكة إلى جعل المنطقة المتوسطية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأوروبية، باعتبار أنها تمثل في المنظور الأوروبي عمقا إستراتيجيا لأوروبا خاصة بالنسبة لدول جنوب أوروبا سعياً لاستغلال فرص الاستثمار المواتية مع المنطقة².

تجسدت فكرة المتوسطية في مشروع برشلونة في 27 28 نوفمبر 1995 بمشاركة دول أوروبية ودول جنوب المتوسط، حيث تعتبر هذه الشراكة الركيزة الأساسية لسياسة أوروبا الموحدة في فترة نهاية

¹ خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، الفكر السياسي، د.م.ن، د.د.ن، ص. 94.

² عبد الوهاب بن خليف، تجاذب المصالح الأوروبية-الأمريكية في منطقة المغرب العربي، المفكر، الجزائر، د.د.ن، العدد 11، ص.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

الحرب الباردة، تهدف إلى إدماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوروبي وقد تجسدت هذه الشراكة في ثلاثة محاور تتمثل في المحور السياسي والأمني، المحور الاقتصادي والمالي، والمحور الاجتماعي والثقافي (تطرقنا عليه في التفصيل في الفصل الثاني) ولهذا فإن بعث مسار برشلونة محاولة أوروبية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في المتوسط وذلك لمواجهة الهيمنة الأمريكية والتي تحققت من خلال مبادرتها في الشرق الأوسط¹.

ثانيا: التنافس الأمريكي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها على المتوسط في إطار الحرب الباردة إثر محاصرة الحلف الأطلسي للإتحاد السوفيتي سابقا من أوروبا من خلال مجموعة من القواعد العسكرية في المتوسط وبالتالي هذه الإستراتيجية كانت وفق ما يمليه ظروف الحرب الباردة وكانت ذات بعدين أولها عسكري وثانيهما اقتصادي وهذا ما برر السياسة العسكرية والأمنية لتوضح القواعد العسكرية الأمريكية ووحدات الأسطول السادس في المنطقة بهدف التحكم في مداخل البحر ومضايقه للحيلولة دون وصول الإتحاد السوفيتي لها، هذه الإستراتيجية أثبتت نجاعتها من خلال عدم تمكن الإتحاد السوفيتي سابقا الوصول إلى النقاط الهامة في المتوسط إذ يمكن شرح سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بالرجوع إلى التقسيم الإستراتيجي للعالم الذي رسمته هذه الأخيرة وتحديد مكان المتوسط فيه، فالمتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى في هذا التقسيم باعتباره خط حيوي للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي) والخليج إذ أن السياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول ثلاث محاور نذكر منها: مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها من أجل ضمان التموين بها، والربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية، وأخيرا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل².

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المتوسط انعطافا كبيرا مثلها تزايد الاهتمام بها، و تكثيف الصلات السياسية و الاقتصادية بدولها بعد أن ظلت المنطقة لوقت

¹ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)، المرجع السابق، ص. 65.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

طويل حكرا على المصالح الأوروبية وبخاصة الفرنسية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية المنطقة، و حرصت باستمرار على تتميتها و صيانتها بما يؤمن لها ديمومة النفوذ و الهيمنة¹ .

بعد نهاية الحرب الباردة وحرب العراق 1991 وجد وضعاً دولياً جديداً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بروز مجموعة من القوى الصاعدة كالصين، الهند البرازيل والإتحاد الأوروبي مستفيدة من الوضع القائم ما حتم على الولايات المتحدة الأمريكية رسم إستراتيجية جديدة متعددة الأبعاد تهدف إلى وقف تسارع نمو القوى الإقليمية وتنشيط علاقتها بالدول المجاورة لها خاصة المتوسطية منها سواء كانت مشاريع أمنية عن طريق الحلف الأطلسي أو مشاريع اقتصادية مثل مشروع ايزنشتات، وذلك من أجل توطيد تواجدتها وتنشيط سياستها في المنطقة باعتبارها مجالا حيوا لا يمكن الاستغناء عنه لأنها حسب الإستراتيجية الأمريكية تتوسط القارات الثلاث².

1) الإستراتيجية الأمنية الأمريكية:

لقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها الأمنية في المتوسط على ذات الهياكل المستعملة في الحرب الباردة كالأسطول السادس الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد مجموعة المهام الجديدة للأسطول السادس المتمركز بإيطاليا وقد مثل الأسطول إبان الحرب الباردة أحد أهم النقاط المتقدمة للتصدي للمد الشيوعي في المنطقة، وأحد الوسائل الأساسية لمراقبة تحركات الإتحاد السوفيتي فيها ومن مهامه نذكر³:

1. ضمان عبور الأساطيل التجارية والنفطية من وإلى الخليج العربي عبر البحر الأبيض المتوسط.
2. مراقبة تحركات القوى الكبرى في المنطقة بما فيها القوى النووية (فرنسا، روسيا).
3. دعم القواعد العسكرية بأجهزة التجسس والمراقبة.
4. مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر امتدادها إلى دول ذات بعد استراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية.

¹ عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى اختراق التكتيكي"، في إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، مارس 2004، ص.67.

² عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص. 85.

³ محمد الأمين لعجال أعجال، المرجع السابق، ص. 189، 190.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

ومع نهاية الحرب الباردة وظفت الأسطول السادس كقناة لمراقبة أوروبا وإبقائها تحت غطائها الأمني مستغلة ذلك السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، وسمحت بتشكيل الهوية الأوروبية للدفاع والأمن خاصة بعد فشل الإتحاد الأوروبي في حل أزمة كوسوفو ويوغوسلافيا، وقد وضعت مجموعة من المهام الجديدة له وهي كالآتي¹:

1. حماية حرية وسلامة جميع الدول الأعضاء في الحلف بالسبل السياسية والعسكرية.
2. العمل على توفير إطار أطلسي لدول الحلف للمشاورات في القضايا التي تمس المصالح الحيوية.
3. القيام بوظيفة دفاعية في حال تهديد أي دولة عضو في الحلف.
4. تشجيع التعاون الأوروبي الأطلسي-المتوسطي.
5. المشاركة في إدارة النزاعات الإقليمية.

رغم أن هذه المهام تقليدية إلا أنه تم تجديدها في أطر الوضع الدولي الجديد بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى استتباب الأمن وإدارة النزاعات الإقليمية عن طريق دعم المنظمات الإقليمية والسماح لها في إطار منظمة الأمم المتحدة بلعب دور أساسي في المنطقة وترمي إل تطويق ما يسمى "بالحرب الدولي على الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن الوجود العسكري في المتوسط يستند على أرضية مهتزة نسبيا على المستوى الشعبي، فالتيارات السياسية القومية واليسارية والدينية السائدة في المنطقة تنظر إليه على أنه وجود أجنبي يفرز تداعياته على أمن المنطقة عموما والدول العربية تحديدا، بما يحدثه من انقسامات بين العرب، وتهديده للأمة العربية وإضعافها وحصار بعض دولها وضمان اختلال الموازين العسكرية لصالح إسرائيل².

إن التواجد العسكري الأمريكي في المتوسط يتضمن وجود قواعد عسكرية رئيسية والتي تمثل أحد المعطيات الأساسية في معدلات الأمن الإقليمية، وهذا ما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية حرية حركة واسعة في مواجهة ما تعتبره مصادر تهديد لأمنها القومي، وتحكم واسع النطاق في اتجاه تفاعلات سياسية بالمنطقة.

¹ خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية المرجع السابق، ص. 180.

² فريد زكرياء، كراهية أمريكا، ترجمة عادل زقاع. في: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/hat/amer.html> الساعة: 17/09/2016 تاريخ الإطلاع: 21h55.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

2) الإستراتيجية الاقتصادية:

شهد العالم إثر ظهور ما يسمى بالعولمة تغيرات دولية أدت إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة لاختراق الحوض المتوسطي، واعتمادها على إستراتيجية اقتصادية قائمة على استهداف ثروات المنطقة من آبار النفط ومنابع الطاقة في الخليج، لكن سرعان ما عدلت هذه الإستراتيجية لتشمل كل الجوانب الاقتصادية، فطرحَت الولايات المتحدة الأمريكية إطارين أساسيين لإدارة مسألة نشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط، الإطار الأول هو مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط في ديسمبر 2002، بناء على التقرير العربي للتنمية الإنسانية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة، والتي ركزت فيه على الجوانب الاقتصادية، أما الإطار الثاني في شكل مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير عن طريق هيئة المعونة الأمريكية التي لما خبرة في تقديم المساعدات التنموية في المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وذلك اعتماداً على الدليل الذي قدمه الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، ويعتبر دراسة برغماتية تتناول الجانبين السياسي والاقتصادي معا عن طرق تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول العربية وإسرائيل بعيداً عن الحروب حيث يقول: "إذا ما استطعنا استبدال هدير المدافع بطرقات المطارق فإن العديد من الدول ستكون أكثر استعداداً لمُد يد المساعدة لنا والاستثمار في مستقبل أفضل.....الذي تحدد الرايات مصير الأمم لقد حان الوقت لبناء الشرق الأوسط الجديد من أجل الشعوب وليس من أجل الحكام"¹.

كل هذا أثبتت على تأكيد أهمية المنطقة في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية مؤكدة ذلك من خلال مبادرة ايزنشتات والتي عملت على²:

1. دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي.
2. تشجيع الإستثمارات الأمريكية خصوصاً في مجال المحروقات والطاقة.
3. اعتبار المبادرة كرد على مشروع الشراكة الأورومتوسطية.
4. تأمين رأس المال الأمريكي بالإستحواذ على الأسواق والموارد الأولية ومصادر الطاقة.
5. تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل.

¹ شمعون بيريز، نفس المرجع، ص. 226.

² جوزيف رامز أمين، قراءة في جولة بوش الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، العدد 15، 2003، ص ص. 77، 78.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

6. تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية عبر الاتفاقيات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تعتبر المبادرة المقترحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للشراكة مع منطقة المغرب العربي إحدى آليات التدخل الاقتصادي في المنطقة¹.

أ) مبادرة إيزنشتات.

تأتي مبادرة إيزنشتات في سياق المنافسة الأمريكية- الأوروبية على منطقة المتوسط بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، ولقد سميت هذه المبادرة باسم كاتب الدولة المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية في 12-18 جوان 1998 أثناء قيامه بجولة مغاربية في إطار الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا، وبما أن مصر تربطها شراكة وثيقة من خلال اتفاقية كامب دافيد، أما ليبيا صُنفت كدولة مارقة، ولم يبق إلا الدول الثلاث : تونس، الجزائر، المغرب، لتفعيل التعاون الاقتصادي بعد بناء الأرضية من قبل، فقد كانت الهيمنة الأمريكية على المغرب من خلال إقامة قاعدة التنصت هناك للتحكم في مضيق جبل طارق من جهة ومراقبة الموارد الإقليمية سواء في شمال إفريقيا أو في أوروبا الغربية. أما بالنسبة للجزائر فقد كانت الإستراتيجية تتعلق بالوضع الأمني الجزائري²، والذي عطل المشاريع النفطية نتيجة لخروج الشركات الأوروبية(الفرنسية) المكلفة باستخراج النفط والتنقيب عنه، ما فتح الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية كبديل للشركات الفرنسية ما جعل هذه الأخيرة تفقد مجالا حيويا إقليميا في العلاقات الفرنسية المتوسطية استغل الأمريكيون هذه الورقة ووظفوها في إطلاق هذه المبادرة. اكتسبت مبادرة إيزنشتات أهمية خاصة لأنها أهم مشروع اقتصادي أمريكي منافس لمشروع الشراكة الأوروبية-متوسطية في المنطقة منذ استقلالها، وجاء المشروع في وقت هام بالنسبة لدول المغرب العربي، لأنها أرادت الانفتاح على الاقتصاد الدولي، محاولة منها إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتكيف مع الاقتصادي الجديد³.

¹ عبد القادر مشري، التنافس الفرنسي الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 2، أبريل 2008، ص ص. 20، 21.

² المرجع نفسه.

³ رشيد سلامة، المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت: العدد 82، أبريل 1999، ص. 35.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

كما تعد مبادرة إيزنشتات ردا سريعا على مشروع برشلونة الذي يؤكد على أن المغرب العربي ينتمي على العمق الجيوستراتيجي الأوروبي الذي لا بد أن تتحكم فيه بعد زوال الخطر الشيوعي وانتهاء الدور الأمريكي في المنطقة.

وتستند مبادرة إيزنشتات على تشجيع الخصوصية والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي، وتهدف هذه المبادرة إلى تنمية الشراكة الاقتصادية الأمريكية مع دول المغرب العربي على المدى الطويل في إطار بناء إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج لتأمين الرأسمال الأمريكي من خلال ضمان الأسواق ومصادر الطاقة الأولية ذلك ليس من أجل تلبية الاحتياجات الأمريكية بالدرجة الأولى، ولكن من أجل منع القوى الكبرى من الوصول إليها وبالتالي الحفاظ على الوضع كما هو عليه لاستمرار تزايد القوى العظمى في عظمتها عن طريق خلق شبكة كبيرة للشركات الخاصة العاملة بالطاقة المرتبطة بشركات استثمارية وشركات القروض مدعومة من الحكومة الأمريكية وذلك من أجل السيطرة ومراقبة الموارد الطاقوية الإستراتيجية التي تحتاجها الولايات المتحدة في إدارة العلاقات الدولية¹.

ب) مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

هذه المبادرة أطلق عليها وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولين باول" في 13 ماي 2004 فهذه الفكرة ليست جديدة حيث مطلع التسعينات أعلنت إدارة بوش مشروع إقامة نظام شرق أوسطي بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وكانت تهدف إلى ترقية وتعزيز القطاع الخاص، توفير الفرص الاقتصادية، تقوية دولة القانون والمجتمع الدولي (الديمقراطية)، وتعتبر هذه المبادرة امتداد لمبادرة إيزنشتات من حيث المضمون مع اختلاف الإدارة²، بالإضافة إلى فتح الأبواب أمام الاستثمار بهذه البلدان لتحقيق النمو، خلق منطقة للتبادل الحر وربط اقتصاد المنطقة بالاقتصاد الأمريكي من خلال اتفاقيات ومؤسسات تكون لأمريكا التأثير الكبير فيها، وبالتالي السيطرة لها.

كل هذه المبادرات الأمريكية في المتوسط تظهر عدم ارتياح الولايات المتحدة الأمريكية من المشاريع الأوروبية بحكم الموروث التاريخي الذي يجمع الإتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية وكذلك

¹ عبد القادر مشري، نفس المرجع، ص. 21

² إدريس الكنبوري، جولة وزير الخارجية الأمريكي في المغرب العربي إعادة رسم السياسات، في: <http://www.alast.wslindex.cfm?method>.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

القرب الجغرافي، ورغم التنافس الكبير بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط إلا أن ذلك لم يمنعهما من التعاون والتحالف والتنسيق للتعامل مع الوضع الدولي الجديد، وقد ظهر جليا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وإطلاق ما يسمى "بالحرب الدولي على الإرهاب".

ثالثا: الصعود الصيني في المنطقة المتوسطية.

تعتبر الصين نموذج عن أهم القوى الصاعدة في العالم فهي تؤثر على التفاعلات السياسية الدولية بحكم القفزة التي حققته هذه الأخيرة في معدلات النمو وجذب الاستثمار، ولقد كان واضحا اهتمام الصين المتزايد في المنطقة المتوسطية وذلك لما تزخر به المنطقة من ثروات يمكن للصين الاستفادة منها وجعلها سوقا لمنتجاتها، ولقد أصبحت المنطقة ساحة للمنافسة الدولية وهذا ما سيرد من خلال الصعود الصيني في المنطقة، وبعد أن كان المتوسط ساحة منافسة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى أصبح الآن محل اهتمام الصين كفاعل جديد لها وزنها في المنطقة المتوسطية عموما والقارة الإفريقية خصوصا، ويعود دخول الصين إلى المنطقة المتوسطية إلى نقطتين:

- الأولى: اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية كونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عليها،
 - ثانيا: الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه فهو يحتاج إلى طاقة كبرى باعتبارها ثاني مستهلك للبتترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹.
- تنتهج الصين سياسة مختلفة تماما عن السياسات التي تتخذها كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث أصبحت الدول النامية ترى في الدول في الغربية سياسة النهب والسلب للثروات بدون أي استفادة منها، وهذا كله شكل تهديد أكبر لمصالح هذه القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية².

¹ Eugenio Bregolat Obiols, L'influence de la Chine en Méditerranée, dans:

http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bregolat_influence_fr.pdf.

² ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، نموذج التنافس الأمريكي الصيني، في:

Wwww.bchab.net /Mas/index.php/index.php.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

فالصين أنشأت 480 مؤسسة مشتركة في المنطقة المتوسطية ومن بين المشاريع نذكر "مشروع السيار شرق غرب" في الجزائر والذي يمتد طوله حوالي 1216 كلم يمر عبر 24 ولاية في المناطق الساحلية الاقتصادية¹.

هناك عوامل جديدة و مختلفة ساهمت في الصعود الصيني، فإلى جانب دور أسلوب إدارة السياسة الخارجية الصينية، و تأكيد الطابع السلمي لصعود الصين والابتعاد عن المواجهات الإقليمية الدولية، هناك أيضا دور القارة الإفريقية و إسهاماتها في هذا الصعود. و قد جاء في دراسة مطولة نشرتها الدورية الصينية في عددها التاسع عشر، يوليو أغسطس 2009، حيث استعرضت الأوجه التي ساهمت بها إفريقيا في رفع مكانة الصن الدولية، وحماس الإفريقيين للاستفادة من الخبرة الصينية، و دفاعهم عنها ضد الانتقادات الغربية. بحيث تنظر إفريقيا إلى الصين بوصفها القوة المحركة للتنمية المستدامة. و لقد انبهرت الشعوب الإفريقية بنجاح الصين في رفع أكثر من 200 مليون شخص خارج نطاق الفقر في العقود الثلاثة الأخيرة. لذلك بدأت الجامعات الإفريقية في فتح برنامج للدراسات الصينية في محاولة الاقتراب من التجربة الصينية².

في الأخير يمكن القول أن منطقة المتوسط بؤرة الاهتمام الدولي بين القوى الكبرى، فهي محل خلاف وتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة والصين من جهة أخرى، ولهذا فالتنافس الدولي على المتوسط هدفه السيطرة على الثروات النفطية الموجودة في المنطقة بين هذه الدول خاصة ببروز الصين كقوة منافسة ومزاحمة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية رغبة منها الاستفادة من الموارد والثروات، هذا ما أخاف الولايات المتحدة الأمريكية و أصبحت تعمل من أجل إيقاف التغلغل الصيني في المنطقة، لأنها شعرت بتهديد مصالحها و إحداث خلا كبيرا بها.

المبحث الثاني: أثر وتقييم سياسة الجوار الأوروبية.

إن المتتبع لسياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط فهي تركز على الجانب الأمني والإستراتيجي منصبه ذلك في صالح أهداف الإتحاد الأوروبي والخاصة بالحد من الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة وما تحمله من أشكال مختلفة، والإرهاب بالإضافة إلى أسلحة

¹ -، التنافس على إفريقيا، في: <http://www.wohaire.net.org/>، التاريخ 16-09-2016، الساعة 14:00.

² أمين شلبي، "دور إفريقيا في صعود الصين"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 45، العدد 181، ص ص، 231، 232.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

الدمار الشامل، فسياسة الجوار الأوروبية منذ إطلاقها سنة 2004م لم تعرف حضرا للطرف الجنوبي فهو غائب عنها بحكم أنه مبادرة أوروبية بالأساس. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقييم وانعكاسات سياسة الجوار الأوروبية مبرزا أهم ما وصلت إليه، وكذلك تعمل دول الجنوب ورد الفعل إزاء هذه السياسة.

المطلب الأول: تقييم سياسة الجوار الأوروبية.

منذ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004 والآليات التي رافقتها من أجل بلوغ الأهداف المرجوة لم يصل الاتحاد الأوروبي إلى وضع نهج إقليمي شامل حول كيفية التعامل مع البلدان المعنية بهذه السياسة، إضافة إلى ذلك ارتبطت سياسة الجوار بالمستجدات التي طرأت على الساحتين الدولية والإقليمية، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتطوير سياسة أمنية للاتحاد الأوروبي، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إطلاقها كان ولا بد من تقييم هذا المسار وفق للعناصر التالية:

- تزامن ظهور سياسة الجوار الأوروبية التوسع الكبير الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة 2004، والذي انعكس على مسار هذه السياسة، حيث هذا التوسع وجد الاتحاد الأوروبي نفسه قريب من روسيا وأكرانيا في شرقه والمناطق التي تعرف عدم الاستقرار السياسي والأمني في جنوب البحر الأبيض المتوسط الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط، ولهذا لا يمكن فهم سياسة الجوار بعيدا عن إفرازات مسار توسيع الاتحاد والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة¹.
- اعتماد سياسة الجوار الأوروبية مسارات برشلونة للشراكة الأوروبيةمتوسطة سنة 1995، حيث جاء هذه السياسة تكملة لسياسة هذه الأخيرة بعد أن ثبت فشل هذا الأخير الوصول للأهداف المنشودة.
- لم ينجح الاتحاد الأوروبي في وضع نهج إقليمي شامل حول كيفية دعم المجتمع المدني ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بوضوح غياب الدعم السياسي لمؤسسات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى ذلك تركيز الاتحاد الأوروبي بالمجال الاقتصادي على حساب حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني.
- في إطار التصدي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا جديدا لأمن المنطقة المتوسطية عموما ولأمن الأوروبي خصوصا فالأهمية الكبرى والثقل التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمخلفات الهجرة

¹ زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص. 284.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

المتنامية جعلها في خضام سياسة الجوار الأوروبية، هذا ما دفع بالإتحاد إلى تنظيم تدفقات المهاجرين وإعطاء للطرف الجنوبي مهنة الشرطي وحراس لمراقبة الحدود الأوروبية، هذا ما يمكن الإتحاد الأوروبي تحميل جنوب المتوسط أعباء والإنزلاقات المحتملة في عملية الرقابة¹.

لعل النقص الذي يشوب هذه النقطة بالذات أن الإتحاد الأوروبي لم يتوصل لحد اليوم، ومع المبادرات المقترحة لإيجاد حلول كفيلة بمعالجة مسألة التنقل الطبيعي للأفراد، إذ من غير المعقول أن تنقل المبادلات والسلع ويبقى الأفراد يعانون إجراءات التنقل.

إن فكرة إقامة "حلقة من الأصدقاء" حول أوروبا التي تجسدها سياسة الجوار الأوروبية تفترض أن الهدف بعيد عن كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوي، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممرضة" تقع أوروبا في مركزه والدول المجاورة أطرافه المحيطة². ولهذا فهل يلتزم الإتحاد الأوروبي بالمقابل بمسؤولياته وفقا لمبدأ تقاوم الأعباء من دون الجانب التقني والعسكري؟

في الأخير يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية لا يمكن فهمها بعيدا عن سياق مسار التوسيع الذي شهده الإتحاد الأوروبي، كما لا يمكن لها الخروج عن المعايير التي جاءت به أطر الشراكة الأوروبيةمتوسطة، ويبقى الإتحاد الأوروبي الالتزام بما جاء بمعاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي وتبني قيمها تجاه دول جنوب المتوسط المعنية بسياسة الجوار في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

المطلب الثاني: موقف دول الجنوب من سياسة الجوار الأوروبية.

يعتبر موقف دول جنوب المتوسط من سياسة الجوار الأوروبية من بين المواقف الظرفية كون أن هذه المبادرة هي مبادرة أوروبية جاءت من طرف واحد والمستقبلية لهذه المبادرة هي دول جنوب المتوسط. يتميز موقفها برد الفعل الظرفي المبني على قصور في الرؤية الإستراتيجية في منطقة المتوسط، لهذا فموقف الجنوب من سياسة الجوار الأوروبية مبني على اعتبار المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية أحادية الجانب بل وإقصائية، وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا كذلك في الفضاء المتوسطي الأمر

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجنوب¹، بالإضافة إلى ذلك مواقف دول الجنوب من هذه السياسة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة نجد أن هذه الدول تحاول التكيف مع المستجدات الحاصلة والتغيرات التي لحقت بطبيعة التهديدات، غير أنها لا تملك آليات فعالة تمكنها من تطبيق هذا التكيف في الواقع، بالإضافة إلى محدودية الدعم الأوروبي لمواجهة التحديات في إطار تقاوم المسؤوليات².

لهذا نجد بعض الدول جنوب المتوسط في موقفها من هذه السياسة تتبنى بعض الرؤى، فنجد ثلاثة دول متوسطة ضمن هذا الصدد (الجزائر ليبيا،، غير أن الإتحاد الأوروبي وفي إطار هذه السياسة ينفذ سياسة الجوار مع دول الجنوب ضمن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية باعتبارها الإطار القانوني الذي يربطها مع هذه الدول، ولهذا بدأت المفاوضات مع ليبيا ولكن بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية من بينها ليبيا سنة 2011م جمدت المفاوضات ولم يستكمل المسار مع معها³.

كذلك سوريا التي لم توقع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حتى عام 2008 فهي لم تصادق على سياسة الجوار الأوروبية بسبب التغيرات التي طرأت عليها⁴.

أما الجزائر التي وقعت وصادقت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سنة 2002 رغم مرور سبع سنوات على إطلاق الشراكة الأورومتوسطية والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، فموقفها إزاء هذه السياسة كان متحفظا فهي كما هو في السياسات السابقة، فهي تتميز بنوع من عدم التسرع في قراراتها، فهي تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه. فالجزائر متخوفة كون هذه السياسة والشراكة الأورومتوسطية تعبران عن مشروع الشراكة مما أربكها حول جدوى الارتباط مع الإتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين، هذا ما يبرر عدم رغبة الجزائر الدخول في تجربة جديدة للشراكة ورفضها الانضمام لهذه السياسة سنة 2007⁵.

¹ تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة في:

<http://www.meac.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=273&typ=act>

² عبد النور بن عنتر، الدفاع الأوروبي والأمن الأوروبي، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، سبتمبر 1996، ص. 38.

³ أسْمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 325.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ عبد الله بلغيت، نفس المرجع، ص. 327.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

لقد عبرت الجزائر في العديد من المناسبات والتقارير والمواعيد الدبلوماسية عن مواقف متباينة مع سياسة الإتحاد الأوروبي للجوار خاصة في مرحلتها الأولى من (2005-2010) تلك المواقف التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:

- فيما يتعلق الشق الأمني والسياسي أكدت في موقفها اعتراضها على التعامل الأوروبي مع دول الجنوب باعتبارها حزام وافي للتهديدات الأمنية النابعة من شمال إفريقيا، حيث عبرت الجزائر عن مواقف صريحة من خلال دعوة الطرف الأوروبي إلى شراكة حقيقية تتقاسم فيها الأطراف الأعباء والمسؤوليات المالية والإنسانية.

- أما الشق الاقتصادي فهي أكدت على ضرورة تقادي الآثار السلبية لإجراءات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني بسبب معاناته من سلبات منها ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك عبرت الجزائر عن حاجتها في نقل التقنية الأوروبية بشكل وافي للجزائر من خلال الاستثمارات المباشرة وهو الأمر الذي رفضه الإتحاد الأوروبي بسبب ضعف الاقتصاد الجزائري¹، ولهذه الأسباب بقيت الجزائر بعيدا عن هذه السياسة إلى غاية 2011 أين قام المفوض الأوروبي "ستيفان فول" بزيارة الجزائر أملا في استكمال حلقة جيران المغرب العربي واقناع الجزائر بجدوى التغيير الذي طرأ على سياسة الجوار، وبعد أن دعت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه أفصحت نهاية 2011 عن إمكانية انضمامها إليها عبر تصريح وزير خارجيتها في ديسمبر في نفس السنة حيث قال "قبلت الجزائر الدخول في محادثات استكشافية مع الإتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار"، وأضاف بأن: "قرار الانضمام سيتخذ بعد هذه المحادثات"، وذلك باعتبار هذه السياسة تختلف عن سابقتها واقتربها من كل بلد بشكل خاص والاتفاق معه حول "مخطط وطني" مبني على خصوصيات وحاجيات كل بلد².

لهذا رغم انخراط دول جنوب المتوسط في أغلب المبادرات الأوروبية إلا أن التعاطي والتفاعل مع هذه الأخيرة يميزه طابع الشك والتردد في التعامل مع الطرف الأوروبي خصوصا ما يتعلق بالإصرار الأوروبي على جملة من المعايير التي يشترطها في التعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تعتبر في الأساس منطلق النجاح الأوروبي في التطور والتقدم، غير أن نظرة الجنوب لهذه المعايير تأخذ

¹ المرجع نفسه.

² أسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص. 328.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

طابع تهديدي لهذه الدول، بمعنى تطبيق مثل هذه القيم يؤدي إلى تحكم الطرف الأوروبي في الحياة السياسية لهذه الدول، ومن هنا يبقى استعمال هذه الأخيرة سوى مدخل للسيطرة على سلوك دول جنوب المتوسط باعتبارها كدولة تابعة تلقائيا للإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية.

إن دراسة سيناريوهات السياسة الأوروبية للجوار تجاه دول جنوب المتوسط، تندرج ضمن تقنيات الدراسات المستقبلية لمعرفة مختلف الاحتمالات للظاهرة محل الدراسة، ويمكن تعريف السيناريو بأنه فرع رئيسي من علم المستقبل وظيفة وصف لمختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها، كما يمكن أن نعتبره وصف لوضع مستقبلي ممكن وتوضيح المسارات التي تؤدي إليه بدءا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض¹.

في هذا الصدد يدور الجدل حول مستقبل السياسة الأوروبية للجوار التي وجهت لدول جنوب المتوسط وذلك من خلال ثلاث رؤى مستقبلية والتي هي كالاتي:

1-سيناريو النجاح أو التقدمي

2-سيناريو التراجع والإخفاق.

3-سيناريو الثبات أو البقاء على الوضع الراهن.

المطلب الأول: سيناريو النجاح

¹ وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، ط.2، 1993، ص ص. 195، 196.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

تحتل منطقة جنوب المتوسط بأهمية كبرى في المخيال الإستراتيجي الأوروبي من خلال كافة السياسات المتوسطة للمنظومة الأوروبية، وبالأخص سياسة الجوار الأوروبية، وعياً وإدراكاً بأن أمن أوروبا يستدعي إشراك دول الجوار المتوسطي والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى كفيل بأن يعظم مكاسب الشركاء، وقد جاءت سياسة الجوار تدعيماً لمسار الشراكة والتعاون القائم بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في سبيل تعزيز العلاقات والمصالح المشتركة آخذة بعين الاعتبار ثلاث عناصر محورية هي¹:

1. الملائمة: كون الإتحاد الأوروبي من منظوره لا يفرض شيئاً، بل يناقش مع كل دولة الأولويات وخطط العمل.

2. التمايز: بمعنى يأخذ بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل دولة من دول الجوار.

3. التدرج: لأن كل بلد يتقدم بوتيرة ووفق عملية ديناميكية.

كان للآلية المالية دور كبير في دفع وتحقيق أهداف السياسة الأوروبية للجوار، إذ تم رفع قيمة الدعم المالي من 09 مليار أورو عام 2007 إلى 12 مليار أورو عام 2013 وإلى حوالي 16,1 مليار أورو في حدود 2020، واستفادت جنوب المتوسط من أغلفة مالية متباينة مرتبطة بدرجة الإسراع في القيام باصلاحات لتحقيق دول الحق والقانون والحكم الراشد والتكيف مع قوانين المنظومة الأوروبية والتعاون والتنسيق في سبيل الحد من الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، كما تم تعزيز التعاون في مجال الطاقة بوضع مذكرات تفاهم في هذا الشأن².

تم التركيز على التنمية الاقتصادية كأداة لخفض معدلات الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي من جهة وامتصاص البطالة ورفع درجة التنمية في بلدان جنوب المتوسط لتحقيق الاستقرار، ومن ثم الدفع في سبيل الإصلاح السياسي وتجسيد دولة القانون والحكم الراشد، كما تحظى بالمزيد من التمويل وفق لمبدأ "المزيد لمن يزداد"³، حيث تخصص مشاريع ومساهمات إضافية لكل دولة تحقق المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وغيرها وفق خطط العمل الثنائية.

¹ يوسف خليل إبراهيم السباعي، الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية-الأوروبية، القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015، ص ص. 38،39.

² —: في: www.collections.internetmemory.org

³ Isabel scafer, " the EU'S Mediterranean policy. Competing frameworks. Actors' and dynamic from above" in: Mediterranean policy from above and below, p. 203.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

من الأمثلة على تقدم العمل المشترك من خلال سياسة الجوار الأوروبية نجد المغرب الأقصى الذي حظي بصفة "الوضع المتقدم" عام 2008، كما تعد العلاقات الثنائية مع إسرائيل علاقات متينة خاصة في قطاعات الاقتصاد والتكنولوجيا. أما فيما يتعلق بتحرير التجارة تعتبر تونس البلد الأول في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي قام بإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وغيرها. كما حلت أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) ابتداء من عام 2007، والتي تحققت أشواطاً كبيرة من خلال منهجية التمويل الهيكلي مع الشركاء جنوب المتوسطيين بحيث:

لقد عرفت الدول جنوب المتوسط نقلة نوعية بالنظر لسياسة دعم الأقاليم التي تعرف عزلة وتهميش للنهوض بالتنمية المحلية، وقد عرفت على سبيل المثال أقاليم الدول التالية من دعم مالي خاص بها:

– مصر (مرسى مطروح، الإسكندرية، الإسماعيلية، بورسعيد، شمال سيناء).

– تونس (المهدية، المنتصر، بن عروس، جندوبة).

– السلطة الفلسطينية (كافة المناطق).

كذلك النهوض بالتنمية البيئية من خلال آليات استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحسن ظروف وأنماط تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والتي أصبحت تعرف مرونة أكثر من السنوات السابقة. بالإضافة إلى تشجيع الحوار الثقافي والحكم المحلي. ولقد رصدت هذه الآلية هذه لوحدها خلال الفترة 2007-2013 مبلغ 173,6 مليون أورو¹.

تعد مسألة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من الهجرة غير الشرعية مسائل أمنية لها أهميتها في المنظور الأوروبي، إذ تعاونت حكومات دول الجنوب مع الحكومات الأوروبية من خلال آلية التنسيق الأمني على محاربة كافة التنظيمات الإرهابية وتصنيف حركياتها سواء في دول جنوب المتوسط أو في دول الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من أن سياسة الجوار قد حققت جزء بسيط من أهدافها، تبقى دول جنوب المتوسط عاجزة عن لعب أدوار مهمة خاصة تحت الضغوطات والإملاءات الاتحاد الأوروبي.

¹ التعاون عبر الحدود ضمن أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)، برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط (2007-2013)، سبتمبر 2009، ص ص. 3-5.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

المطلب الثاني: سيناريو التراجع والإخفاق

- يتميز هذا السيناريو بطابع تشاؤمي وسلبى، حيث يفترض فشل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول جنوب المتوسط، ولذلك لعدة اعتبارات يمكن تلخيصها في العناصر التالية¹:
- سياسة الجوار الأوروبية سياسة أحادية الطرح. مثلها مثل الشراكة الأورومتوسطية (مؤتمر برشلونة 1995)، وبالتالي تعكس تطورا واحدا فقط هو التصور الأوروبي الرامي إلى الهيمنة في إطار التنافس الدولي على الأقاليم.
 - جاءت سياسة الجوار الأوروبية في سبيل الحد من الهجرة نحو أوروبا، فمسألة حرية تنقل الأشخاص ولو بصفة قانونية تعرف تعقد الإجراءات القنصلية المتعلقة بها. وعليه فإن التعقيدات أدت إلى زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كثيف، وقد زاد من تدهور الأوضاع الأمنية في المتوسط ارتباط الهجرة غير الشرعية بشبكات الجريمة المنظمة وشبكات التهريب العابرة للحدود، والشبكات الإرهابية، وذلك بتوظيف أعداد هائلة من الشباب اليائس ضمن هذه الشبكات.
 - أزمة منطقة الأورو الناتجة عن إرهابات الأزمة المالية العالمية خلقت مسألة عجز تمويل كافة المشاريع المبرمجة وفق آلية الجوار أمام دول جنوب المتوسط المتخبطة في مشاكلها المختلفة، ما يخلق زيادة الهوة والتفاوت بين الضفتين، وهو ما يؤدي إلى شلل كافة المشاريع وتعطيل السياسة الأوروبية للجوار.
 - الانتفاضات العربية التي أحدث مزيدا من للاستقرار والانقسام والتفكك في دول جنوب المتوسط خالقة بيئة أزموية عاجزة عن إتمام بناء علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، ما يشكل عنصرا آخر دافعا نحو الفشل، ومناخا لا يشجع على التكامل والاستثمار.
 - التنافس الدولي على منطقة المتوسط بالأخص التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني بحيث فقد الإتحاد الأوروبي العديد من الأسواق في مناطق نفوذها التاريخية، وبروز فواعل قوية أصبحت تؤثر في منحى اتجاهات قضايا الأمن في المتوسط (القضية الفلسطينية، الإرهاب في منطقة الساحل).

¹ Abdennour Benantar, "politique Européenne de voisinage et le Maghreb", in :Benantar abdenmour(dir). Europe et Maghreb : voisinage immédiat, **distanciation stratégique**, Alger : CREAD,2010, pp.98,99.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

انطلاقاً من العناصر السابقة يبدو أن احتمالات فشل ترتبط بعراقيل وعقبات كبيرة متعلقة بالأطراف المبادرة لسياسة الجوار من جهة، وبالظروف الإقليمية والدولية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من السياسة الأوروبية للجوار تصوراً غير طموح.

المطلب الثالث: سيناريو البقاء على الوضع الراهن.

- يفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع على حالها دون تغيير بين كتلة متماسكة في الشمال المتوسط ومجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع دائماً إلى المساعدة من طرف الشمال المتقدم، ويبنى هذا السيناريو على بعض الاعتبارات وهي التالية:
- تفاوت الهوية بين الشمال والجنوب المتوسطي على كافة الأصعدة، لا يسمح بالتعاون إلا في حدود معينة مرتبطة بهواجس الإتحاد الأوروبي الأمنية (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب)، ومخاوف دول جنوب المتوسط من النوايا الأوروبية.
 - السياسات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط ومنها سياسة الجوار الأوروبية تقوم أساساً على عامل الإغراء بدل عامل الغراء بدل عامل الإغراء، كما يختلف تجاوب دول جنوب المتوسط حسب الأغلفة المالية المخصصة لها وحسب مدركاتها اتجاه هذه السياسة وفقاً للمزايا التي قد تحصل عليها، ما يجعل في النهاية سياسة الجوار الأوروبية تعرف نفس التفاعلات ونفس المحصلات التي عرفتتها عملية برشلونة الأوروبية، ما يعزز منحى الحفاظ على نفس الوضع.¹
 - في الوقت الذي تطمح فيه دول جنوب المتوسط لأكبر فتح ممكن للحدود مع الإتحاد الأوروبي، يسعى هذا الأخير إلى تعزيز ومراقبة تسيير الحدود، والحفاظ على نفس الوتيرة وأنماط تنقل الأشخاص، في حين يسهل حركة نقل الأموال إليه. إن هذه المفارقة القائمة في الواقع على ما يوده الإتحاد الأوروبي، لا يترك خيارات كبيرة للأطراف الجنوب الفاقدة لرؤى الإستراتيجية.
 - انعدام رؤية جنوب المتوسط واضحة المعالم، تؤثر سلباً على تطبيق المشاريع على أرض الواقع ما يجعل سياسة الجوار الأوروبية تعرف نفس المصير مع عملية برشلونة.

¹ Abdenmour Benantar, **op.cit.** pp.99, 100.

الفصل الثالث: مستقبل وآفاق السياسة الأوروبية للجوار

- تخوف دول شمال المتوسط من المناخ الاقتصادي في دول جنوب المتوسط الذي يبدو أنه لا يقدم تسهيلات تساهم في جلب الاستثمارات يجعل من العلاقات الاقتصادية تسير بوتيرة ثابتة لا تحتمل الزيادة في ظل الشك وعدم اليقين الذي ما زال يشوب هذه المسألة.

من خلال الاعتبارات السابقة نكون قد قدمنا صورة حول طبيعة ومستقبل العلاقات الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية التي هي الأخرى تبقى هذه العلاقات في نفس الوتيرة على خطى السياسات التي سبقتها في جو من الشك والتردد وعدم اليقين والبحث المستمر بالأخص من جانب الإتحاد الأوروبي على توسيع نطاق دوره وهيمنته.

الخدمة

الخاتمة:

عرفت سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة جنوب المتوسط تحولات عديدة أملتتها تفاعلات إقليمية ودولية، فرضت ضرورة التكيف مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة، والاستجابة لمختلف التحديات. إذ أفرزت تحولات ومضاعفات ما بعد الحرب الباردة بيئة إقليمية جديدة مما أدى بالدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة أجندتها في ما يخص الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، ومسائل الطاقة والمخاطر البيئية، التي أصبحت عابرة للحدود ولا يمكن التحكم فيها، مما يستدعي ضرورة تكاثف الجهود والعمل المشترك في سبيل احتواء هذه المخاطر الجديدة.

ارتبطت السياسات الأوروبية بمنطقة المتوسط نظرا لخصوصيتها الجغرافية والتاريخية الإستراتيجية وتجلت هذه المسألة أكثر في أعقاب نهاية الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة التي ألقت بضلالها على كافة المجالات العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وحددت شكل ومضمون كافة الترتيبات الأمنية الإقليمية الأوروبية في المتوسط، بدءا بالشراكة الأورومتوسطية 1995، مروراً بسياسة الجوار الأوروبية 2004 وانتهاءً بالاتحاد من أجل المتوسط 2008.

جاءت سياسة الجوار الأوروبية لتلبي احتياجات وتطلعات الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، على إثر التوسع الكبير الذي شهده الاتحاد الأوروبي عام 2004، والعمل على إيجاد سبل النشاط المتبادل في إطار الأهداف والمصالح المشتركة، وتجاوز عقبات مسار برشلونة للشراكة، مما عكس هذه السياسة الرؤية الأوروبية التي تبلورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وطغيان المسائل الأمنية كمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، التي تصدرت أولوياتها الإستراتيجية، في حين بقيت دول الضفة الجنوبية للمتوسط حبيسة مقاربتها التتموية غير الواضحة المعالم.

قد شكلت السياسة الأوروبية للجوار أحد أهم المبادرات الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط، والتي جاءت تجاوزاً لقصور الشراكة الأورومتوسطية وحصيلتها الهزيلة، وامتداداً للإستراتيجية الأوروبية في المتوسط الطامحة في بسط نفوذها وهيمنتها واحتكار الأسواق ومصادر الطاقة، واحتواء كافة التهديدات.

بالرغم من أن علاقات الاعتماد المتبادل تبقى الركيزة الأساسية لبناء علاقات تعاون بين دول ضفتي المتوسط في إطار سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن هذا الاعتماد اللامتكافئ كان له الأثر البالغ

الخاتمة

في عدم تحقيق هذه السياسة كافة أهدافها وغاياتها بالخصوص تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي، حركة الأشخاص وتسهيل الحصول على التأشيرة، وحل النزاعات الإقليمية في المتوسط.

وعليه فإن سياسة الجوار الأوروبية لم نستجب لتطلعات الدول الشريكة، لتأثرها إلى حد بعيد بالنظرة الأحادية الجانب للإتحاد الأوروبي إزاء المسائل الجوهرية، حيث أن هذه الأخير يأخذ بعين الاعتبار مصالحه وأولوياته على حساب مصالح واهتمامات دول الضفة الجنوبية، وهذا يناقض الآمال المنوط بالسياسة الأوروبية للجوار.

كما كان للأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة كالأزمة المالية العالمية والانقضات العربية، أثر كبير في كبح حركية السياسة الأوروبية للجوار، التي أضحت تشكو من ضعف هيكلي ومالي، ما من شأنه إحباط كافة المشاريع المبرمجة للسنوات القادمة، وإثارة عدم الاهتمام لدى دول الضفة الجنوبية، وبالرغم من النقائص لا يمكن إنكار ما يكون قد حققته هذه السياسة من النجاحات حيث أن بعض الدول قد استفادت من خطط العمل من أجل وضع برامج حقيقية للإصلاح.

يبقى في الأخير أن نشير بأن على دول الضفة الجنوبية للمتوسط، عدم الاكتفاء بما تستحدثه وتبادر به بلدان الإتحاد الأوروبي من سياسات وآليات تكتنفها في كثير من الأحيان شروط وإملاءات لا تتوافق بالضرورة مع تطلعات ورغبات دول الجنوب، بل عليها أن تأخذ بزمام المبادرة وتتفاوض عن طريق استخدام كافة السبل والإمكانيات المتاحة.

قائمة المراجع

1-باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1.الحاج علي، سياسات دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2005.
- 2.الرشدان عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية فيعالم متغير، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط.1، 1998.
- 3.اللاوندي سعيد، عملية برشلونة الأورومتوسطية(الدوافع، الآفاق، التحديات)، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006.
- 4.إبراهيم السبعاعي يوسف خليل، الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية-الأوروبية،القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015.
- 6.بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط(دراسة في الرهانات والأهداف)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.1، 2006.
- 7.بلقريز عبد الإله، الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى اختراق التكتيكي، في إدمون غريب و آخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، مارس 2004.
- 8.عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، ط.2، 1993.
- 9.عودة جهاد، مدخل للصراع الدولي والإقليمي في شرق المتوسط، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- 10.عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
- 11.عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1988.
- 12.فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة يوسف جاهاماني، بيروت: دار الحضارة الجديدة، ط.1، 1993.

13. شمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن: الأهلية للنشر، ط.1، 1993.

15. خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط ن برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ترجمة د. سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010.

16. وتيري وكلاهان مارتن غريفيتش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب-المجالات:

1. العندور عبير، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل...دراسة مقارنة"، السياسة الدولية، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 165، يوليو 2006.

2. العايب خير الدين، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"، الفكر السياسي، سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، (د س).

3. الشميطلي هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز دراسة الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

4. بلغيت عبد الله، "الجزائر - الإتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ما بعد 2010"، الحوار الثقافي، العدد ربيع وصيف، 2015.

5. بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، المفكر، العدد، 05، (د س).

6. بن خليف عبد الوهاب، "تجاذب المصالح الأوروبية-الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، المفكر، العدد 11 (د س).

7. بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، العالم الإستراتيجي، الأهرام، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 03، ماي 2008.

8. بخوش مصطفى، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، العالم الإستراتيجي، (د.د.ن) العدد 12، أبريل 2008.

9. بخوش مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 03، أكتوبر 2002.

10. بن عنتر عبد النور، "الدفاع الأوروبي والأمن الأوروبي"، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 65، سبتمبر 1996.
11. بشارة خضر، "أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس (2008-1998)"، المستقبل العربي، 2008.
12. تمغارت اسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة"، دفتير السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013.
13. جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة"، الفكر، الجزائر: (د.د.ن) العدد 05.
14. حرروي سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، المفكر، الجزائر: (د.د.ن) العدد 05، (د.س).
15. حامد ناصر، "إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 156، يناير 2005.
16. دي لاتورس ماري، "التغيرات في العلاقات الدولية"، دراسات دولية، تونس: جمعية الدراسات الدولية، العدد 65، أبريل 1997.
17. عبد الخالق عبد الله، "النظام الدولي الجديد"، الحقائق والأزهام، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، مصر: الأهرام، العدد 124، أبريل 1996.
18. عدالة خعفر، تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، العلوم الاجتماعية، 19 سبتمبر 2004.
19. علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأوروبية: شراكة حقيقية... أم شراكة وإرادات"، الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، العدد 16، 2012.
20. فاروقي رضوان، "آداء الحكومات العربية مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 391، سبتمبر 2011.
21. مطاوع محمد، "أوروبا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار" السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006.
22. مشري عبد القادر، "التنافس الفرنسي الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط الأوسط"، العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 2، 2008.
23. سلامة رشيد، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية"، شؤون الأوسط، بيروت: العدد 82، أبريل 1999.

24. شلبي أمين، "دور إفريقيا في الصعود الصين"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 45، العدد 181.

25. رامز أمين جوزيف، "قراءة في جولة بوش الإفريقية"، آفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، العدد 15، 2003.

ج- الرسائل الجامعية:

1. العايب خير الدين، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، سنة لا توجد.

2. بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة و مغربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2011-2012.

3. برد رتيبة، الحوار الأوروبي المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009.

4. بلورغي نادية، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة، الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، لسنة الجامعية: 2013.

5. ببتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2013-2014.

6. تبناني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية الأمن و التعاون، جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2014.

جبارة ياسين، الشراكة الأوروبية متوسطة واقع وآفاق، إشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007.

7. زاوي رابح، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن القوة سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية و متوسطية في التعاون والأمن، جامعة تيزي وزو، السنة الجامعية: 2013-2014.
8. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2010-2011.
9. عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسة مقارنة، (مذكرة منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية: 2009-2010.
10. عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008.
11. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2006.
12. غربي رقية، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2011-2012.
13. سمارة فيصل، البعد الإنساني في العلاقات الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: (1995 - 2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2013.
14. كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2000-2001.
15. لعجال أعجال محمد الأمين، استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006-2007.
16. هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2012-2013.

د-ملتقيات ومحاضرات:

1. غرابية مازن، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، الملتقى الدولي الأول، لكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
2. شلبي محمد، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، الملتقى الدولي الأول، لكلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
3. يخلف عبد السلام، **المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار**، أشغال الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
4. الحكيمي توفيق، **محاضرات في ملتقى العلاقات الأوروبية-مغربية**، السنة الثانية: علوم سياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.

و-التقارير:

1. أبو طالب حسين، **الإتحاد الأوروبي والمتوسط، التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أوت 2004.
2. التعاون عبر الحدود ضمن أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI)، برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط 2007-2013.
3. المفوضية الأوروبية، **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق**، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015.
4. يوروميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي، 2008.
5. الشبكة الأوروبية-متوسطية لحقوق الإنسان، **مراجعة سياسة الجوار الأوروبي 2015**، كوبنهاغن، بروكسل، ماي 2015.

2-باللغة الفرنسية:

1. Abdenmour Benantar, **politique Européenne de voisinage et le Maghreb**, in : Benantar abdenmour (dir). Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, Alger : CREAD, 2010.
2. Bachara Khader, **le partenariat Euro – Méditerranéen**, le caire : economic research forum, 2005.
3. Commission des Communautés Européennes , **la Communauté Européenne Méditerranée et le Moyen Orient** , (Bruxelles : Commission des Communautés Européennes ; 1989), p ,08 .

4. Commission des communautés Européennes, politique Européenne de voisinage, **document d'orientation**, Bruxelles, 2004.
5. Communication de la Commission au conseil et au parlement Européen : renforcement de la politique voisinage, **Commission des communautés européennes**, Bruxelles, Com(2006)726 final, 04/08/2016.
6. Faycel Mataoui, politique Européenne de voisinage : Alger exprime son refus, **El watan(Quotidien Algérien)**, 04/11/2007.
7. Jean Robert Henry , **la méditerranée occidentale enquête d'une destin commun**»l'Année de Maghreb 2004, paris, CNRS, édition, 2004.
8. Gilles lepasant, l'union Européenne et son voisinage : vers un nouveau contrat, **politique étrangère**, N°04, 2004.
9. Kerry Longhurst, **Différencier la Politique européenne de voisinage : quelles implications pour l'ukraine ?**, Visions, n°32 ,Juillet 2008.

3-بالغة الإنجليزية:

1. Catherine Zollaer, **les politiques Euro-méditerranéenne**: origines et perspectives sur : <http://www.himisher.es/Be/spip PHP>.14/06/2016.
2. Isabel scafer , " the EU'S Mediterranean policy. Competing frameworks. Actors' and dynamic from above" in: Mediterranean policy from above and below.
3. Michelle Comilli, " **building security in its Neighborhood through European Neighborhood policy**"?, EUSA Working paper, Montreal, Canada, 2007.
4. M. faytur, "security and cooperation in the Mediterranean perception", **journal of international affairs**, Columbia University- New York, vol. 5, n°3.
5. Seven Biscop, "the European security strategy and Neighborhood policy: for A Euro Mediterranean security", March 02 April, partnership paper presented at EUSA ninth Biennial conference, Austin, Texas.

المواقع الإلكترونية:

1. أنا بالاثيو(فالير سوندي): مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط، ترجمة عادل زقاع، مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، عدد شتاء 2004، في الموقع: <http://www.geocities.com> ، تاريخ الإطلاع: 2016/06/12، الساعة: 10:09.

2. سعيد هادف، بنية النظام الدولي والعلاقات الأورومتوسطية

http://kkmaq.gov.sa/detail.asp?InsectionID=877&innewsID=136057 تاريخ الإطلاع: 12/04/2016

3. خالد الطراولي، الشراكة الأوروبية المتوسطية شراكة حضارة أم شراكة سوق، في الموقع: <http://www.serch.Htm> تاريخ الإطلاع: 2016/04/06 الساعة: 16:47.

4. سياسة الجوار الأوروبية على الموقع:

<http://europa.eu:int/comm/world/pdp/com03-104-en.pdf>.

5. الشراكة الأوروبية-المتوسطية في الموقع: www.enpi-info.eu ، تاريخ الإطلاع: 2016/08/08، الساعة: 21:15.

6. محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار، السياسة الدولية، في الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=221585>، تاريخ الإطلاع: 2016/06/24، الساعة 16:04.

7. قاموس الجوار الأوروبي في الموقع: www.euneighbours.eu ، تاريخ الإطلاع: 2016/09/21، الساعة: 02:12.

8. المجلة الاقتصادية الإلكترونية عن الموقع:

www.almustaqbal.com/stories4.aspx?storyid=527451 ، تاريخ الإطلاع:

2016/09/13، الساعة: 10:12.

9. فريد زكرياء، كراهية أمريكا، ترجمة عادل زقاع. في الموقع:

<http://www.geocities.com/adelzegagh/hat/amer.html> ، تاريخ الإطلاع 17/09/2016 الساعة: 21:55

10. إدريس الكنبوري، جولة وزير الخارجية الأمريكي في المغرب العربي، إعادة رسم السياسات في الموقع: <http://www.alast.wslindex.cfm?method>.

11. ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، نموذج التنافس الأمريكي الصيني

على الموقع: [Wwww.bchab.net/Mas/index.php/index](http://www.bchab.net/Mas/index.php/index).

12. التنافس على إفريقيا في الموقع: <http://www.wohaire.net.org/> ، تاريخ الإطلاع: 2016-09-16، الساعة 14:00.

13. تنسيق وإدماج السياسات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع مع مقتضيات مسار برشلونة في الموقع: <http://www.meac.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=273&typ=act>

15.Une vaste gamme d’actions communes pour lutter contre l’immigration illégale au niveau européen et pour promouvoir le retour des immigrés illégaux. sur :

<http://ec.europa.eu/justis>

16.IV^{ème} Forum parlementaire Euro-méditerranéen, Bari (Italie), les 17 et 18 juin 2002.sur :

www.europal.europa.eu/delegation/noneneurope/id/dmag/history_mag_fr.pdf.

16.Eugenio Bregolat Obiols, **L’influence de la Chine en Méditerranée, dans :**

http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Bregolat_influence_fr.pdf

الملاحق

ملحق رقم (01)

Communication de la Commission - Politique européenne de voisinage

Document d'orientation

{SEC(2004) 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570}

Introduction et synthèse

Avec son élargissement historique en ce début du mois de mai, l'Union européenne a accompli un grand bond en avant pour promouvoir la sécurité et la prospérité sur le continent européen. Cet élargissement signifie également que les frontières extérieures de l'Union ont été redessinées. Nous avons aujourd'hui de nouveaux voisins et nous nous sommes rapprochés des anciens. Il en résulte à la fois de nouvelles opportunités et de nouveaux défis. La politique européenne de voisinage entend répondre à cette nouvelle norme mais aussi appuyer les efforts qui seront déployés pour atteindre les objectifs poursuivis par la stratégie européenne de sécurité.

En mars 2003, la Commission a présenté sa communication intitulée "L'Europe élargie - Voisinage : Un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud" [1] à la suite d'une lettre conjointe adressée au Conseil en août 2002 par le Haut Représentant, M. Javier Solana, et le commissaire Patten.

[1] COM(2003) 104 final, 11.3.2003.

En juin 2003, le Conseil s'est félicité de cette communication et a estimé qu'elle constituait une bonne base pour élaborer une nouvelle série de politiques à l'égard de ces pays, a défini les objectifs et principes généraux et identifié les mesures incitatives qui pourraient être adoptées. En juin 2003, le Conseil européen de Thessalonique a entériné les conclusions du Conseil et a déclaré attendre avec impatience que le Conseil et la Commission commencent leurs travaux d'assemblage des différents éléments de ces politiques.

En juillet 2003, la Commission a présenté une communication intitulée "Jeter les bases d'un nouvel instrument de voisinage" [2] et a créé une task force "Europe élargie" et un groupe interservices sur l'Europe élargie. En octobre 2003, le Conseil a "invité la Commission, avec la contribution, le cas échéant, du Haut représentant, à présenter à la lumière des conclusions de juin des propositions détaillées pour les plans d'action concernés début 2004 de manière à faire avancer ce dossier d'ici juin 2004". Le Conseil s'est également félicité de la communication concernant le nouvel instrument de voisinage. Le Conseil européen octobre 2003 a salué les progrès réalisés concernant cette initiative et a prié le Conseil et la Commission de poursuivre ces avancées, de manière à parvenir à une approche globale, équilibrée et proportionnée.

[2] COM(2003) 393 final, 1.7.2003.

La Commission a, sur cette base, procédé à une analyse détaillée des éléments susceptibles d'être inclus dans cette initiative, tant sur le plan du contenu que de la procédure. En octobre 2003 et février 2004, elle a présenté au Conseil deux rapports oraux concernant l'état d'avancement des travaux et participé, au sein du comité des représentants permanents et des groupes de travail concernés du Conseil, à des discussions approfondies au sujet des éléments susceptibles d'être intégrés dans les plans d'action à élaborer en faveur d'un certain nombre de pays d'Europe de l'Est et de la région méditerranéenne, dans le cadre de la politique européenne de voisinage (PEV). Les volets de ces plans d'action liés à la coopération politique et à la politique étrangère et de sécurité commune ont été conjointement élaborés et adoptés par les services de la Commission et le Haut représentant.

La Commission a eu des discussions exploratoires avec les partenaires des pays d'Europe de l'Est et du sud de la Méditerranée [3] avec lesquels des accords de partenariat et de coopération ou des accords d'association sont entrés en vigueur. Les discussions ont confirmé l'intérêt qu'ils portent à la PEV et précisé leurs pratiques concernant les priorités à prendre en compte dans les plans d'action. Il s'agit est à présent d'étendre progressivement le processus à d'autres pays dans le cadre de cette initiative, à mesure que ces accords progressent du stade de la signature à celui de la ratification.

[3] Israël, Jordanie, Moldavie, Maroc, Autorité palestinienne, Tunisie et Ukraine.

Dans le même temps, la Commission a dressé un état des lieux de la situation dans ces pays, pour ce qui est de leurs systèmes politique et économique et de leur coopération avec l'Union européenne. La présente communication a pour objectif de faire part au Conseil et au Parlement européen des résultats de ces travaux et de baliser les prochaines étapes sur la voie de la politique européenne de voisinage.

Depuis que cette politique a été lancée, l'UE a souligné qu'elle constituait un moyen de renforcer les relations entre l'UE et les pays partenaires, s'écartant des possibilités offertes aux pays européens en vertu de l'article 49 du traité sur l'Union européenne. L'objectif de la PEV est de faire partager aux pays voisins les bénéfices de l'élargissement de l'UE en 2004 pour renforcer la stabilité, la sécurité et le bien-être de l'ensemble des populations concernées. La PEV doit éviter la création de nouveaux clivages entre l'UE élargie et ses voisins et leur offrir la possibilité de participer à diverses activités de l'UE dans le cadre d'une coopération politique, sécuritaire, économique et culturelle renforcée.

La méthode proposée consiste à définir, avec les pays partenaires, un ensemble de priorités dont la réalisation les rapprochera de l'Union européenne. Ces priorités seront intégrées dans des plans d'action adoptés conjointement, couvrant un certain nombre de domaines-clés qui requièrent une action spécifique : dialogue politique et réforme, commerce et mesures préparant les partenaires à une participation progressive au marché intérieur, justice et affaires intérieures, énergie, transports, société de l'information, environnement, recherche et innovation, politique sociale et contacts entre communautés.

La relation privilégiée avec les voisins s'appuiera sur un engagement réciproque en faveur de valeurs communes se situant principalement dans les domaines de l'État de droit, de la bonne gouvernance, du respect des droits de l'homme, notamment des droits des minorités, de la promotion des relations de bon voisinage et des principes de l'économie de marché et du développement durable. Des engagements de la part des pays partenaires sont également demandés en ce qui concerne certains aspects essentiels de l'action extérieure de l'UE, en particulier la lutte contre le terrorisme et la prolifération des armes et de destruction massive, ainsi que le respect du droit international et des efforts dans le domaine de la résolution des conflits.

Les plans d'action s'appuieront sur un ensemble commun de principes mais seront différenciés, reflétant en cela l'état des relations avec chaque pays, ses besoins et ses capacités ainsi que les intérêts communs. Le niveau d'ambition des relations de l'UE avec ses voisins tiendra compte de la mesure dans laquelle ces valeurs sont effectivement partagées.

Les organes mis en place par les accords de partenariat et de coopération ou les accords d'association suivront les progrès accomplis pour atteindre les priorités fixées conjointement. La Commission rendra compte périodiquement de ces progrès. Sur la base de cette évaluation, l'UE, avec les pays partenaires, réexaminera le contenu des plans d'action et décidera le cas échéant de les adapter et de les renouveler. Des décisions pourront également être prises, sur cette base, concernant la prochaine étape dans le développement de relations bilatérales, notamment la possibilité d'établir de nouveaux liens contractuels. Ceux-ci pourraient prendre la forme d'accords européens de voisinage dont le champ d'application serait défini en fonction des progrès accomplis pour atteindre les priorités fixées dans les plans d'action.

Les plans d'action seront présentés par la Commission avec la contribution, pour les questions liées à la coopération politique et à la PESC, du Haut représentant, à l'issue de discussions exploratoires avec les pays concernés. Il est proposé que les plans soient approuvés par les conseils de coopération ou d'association respectifs. Au cas où les actions proposées imposeraient l'adoption d'actes juridiques ou l'ouverture de négociations formelles, la Commission présenterait les propositions ou recommandations nécessaires.

Les plans d'action constitueront un référentiel pour la programmation de l'assistance en faveur des pays concernés. L'assistance fournie par les sources existantes sera complétée à l'avenir par un appui au titre de l'instrument européen de voisinage. La

présente communication, qui s'inspire de la communication de la Commission de juillet 2003, soumet à la discussion une ébauche de cet instrument. Pour l'heure, des programmes de voisinage sont en cours d'élaboration dans le cadre des mécanismes d'appui existants. La Commission s'efforce de fournir aux pays voisins un appui supplémentaire par le biais d'instruments tels que l'assistance technique et le jumelage. Elle procède également à un tour d'horizon des programmes et agences de l'UE où la participation des pays voisins pourrait être bénéfique à la fois à l'UE élargie et aux pays voisins.

La Russie est un partenaire-clé de l'UE dans son voisinage immédiat. La Russie et l'UE ont décidé de développer leur partenariat stratégique par la création de quatre espaces communs, définis lors du sommet de St Petersburg, qui s'est tenu au mois de mai 2003.

La Biélorussie et l'UE pourront établir des liens contractuels lorsque la Biélorussie aura mis en place une forme de gouvernement démocratique, à la suite d'élections libres et équitables. La Biélorussie pourra alors à son tour bénéficier pleinement des avantages offerts par la politique européenne de voisinage. Dans l'intervalle, l'UE examinera les moyens qui peuvent être mis en oeuvre pour renforcer l'appui à la société civile dans le sens décrit ci-après.

L'UE attend avec impatience l'entrée de la Libye dans le processus de Barcelone, ce qui devrait être chose faite dès que ce pays aura pleinement accepté l'acquis de Barcelone et réglé tous les problèmes bilatéraux en suspens. Cela ouvrira par la même occasion la voie à une normalisation des relations et permettra à la Libye de tirer parti de la politique européenne de voisinage.

La présente communication comporte des recommandations concernant l'inclusion des pays du Caucase méridional dans la politique européenne de voisinage.

La politique européenne de voisinage renforcera les formes existantes de coopération régionale et sous-régionale et mettra en place un cadre pour leur développement ultérieur. La PEV renforcera la stabilité et la sécurité et contribuera aux efforts entrepris pour résoudre les conflits. Le présent document formule des recommandations concernant le développement de la coopération régionale et de l'intégration, un élément susceptible de contribuer à la résolution de certaines questions qui se posent aux frontières extérieures de l'UE élargie. En continuant à développer diverses formes de coopération transfrontalière, associant les autorités locales et régionales, ainsi que des acteurs non gouvernementaux, l'UE et ses partenaires pourront oeuvrer de concert pour faire en sorte que les régions frontalières bénéficient de l'élargissement de l'UE de 2004. Dans les régions méridionales, la PEV encouragera également les participants à cueillir pleinement les fruits du partenariat euro-méditerranéen (processus de Barcelone), à promouvoir les interconnexions et les réseaux d'infrastructures, d'énergie notamment, et à mettre en place de nouvelles formes de coopération avec leurs voisins. La PEV contribuera au développement du processus d'intégration régionale, en s'appuyant sur les résultats atteints dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen, entre autres dans le domaine du commerce. Elle renforcera les efforts consentis pour atteindre les objectifs de la stratégie européenne de sécurité dans la région méditerranéenne et le Moyen-Orient.

Le concept qui se trouve ancré dans la politique européenne de voisinage est celui d'un cercle de pays, partageant les valeurs et objectifs fondamentaux de l'UE et s'engageant dans une relation de plus en plus étroite allant au-delà de la coopération, c'est-à-dire impliquant un niveau d'intégration économique et politique important. Cette démarche secrètera des gains énormes pour les pays concernés en termes de stabilité, de sécurité et de prospérité renforcées. Les plans d'action, à élaborer sur la base des principes fixés dans la présente communication, constituent une première étape importante pour mettre en oeuvre ce concept. Ils définiront la marche à suivre pour ces trois à cinq prochaines années. La prochaine étape pourrait consister dans la négociation d'accords européens de voisinage, appelés à remplacer la génération actuelle d'accords bilatéraux, à condition toutefois que les priorités fixées dans le plan d'action soient respectées. Les progrès accomplis sur cette voie permettront à l'UE et à ses partenaires de s'entendre sur les objectifs à plus long terme à

atteindre dans le cadre du développement progressif de leurs relations au cours de ces prochaines années.

La Commission invite le Conseil à se pencher sur l'approche exposée dans la présente communication et à formuler des conclusions sur la façon de faire avancer cette initiative, en se prononçant sur la substance des plans d'action potentiels ainsi que sur les pays avec lesquels ils devraient être préparés, en tenant compte de l'engagement sur des valeurs communes. Sur cette base, la Commission, avec la participation de la présidence et du Haut représentant, est prête à achever les discussions exploratoires avec les pays identifiés et à présenter des projets de plan d'action. Elle propose que ces plans d'action soient approuvés par les conseils de coopération ou d'association respectifs. Elle est également prête à lancer les préparatifs avec certains autres pays, visés dans la présente communication, auxquels la présente initiative s'applique.

Principes et portée

Une politique de voisinage pour une Union européenne opérant de manière cohérente et efficiente dans le monde

Une politique de voisinage globale, intégrant des volets apparentés des trois piliers de la structure actuelle de l'Union, permettra aux pays voisins de cueillir eux aussi les dividendes de l'élargissement en termes de stabilité, de sécurité et de prospérité. Ce constat se trouve reflété dans les travaux préparatoires menés pour l'adoption du Traité constitutionnel de l'Union européenne. L'importance d'une politique de voisinage est également mise en évidence dans la stratégie européenne de sécurité, adoptée lors du Conseil européen de décembre 2003, qui déclare qu'il appartient à l'UE d'apporter une contribution spécifique à la stabilité et à la bonne gouvernance dans notre voisinage immédiat et à promouvoir un cercle de pays bien gouvernés à l'est de l'Union européenne et sur le pourtour méditerranéen avec lesquels nous pouvons entretenir des relations étroites, fondées sur la coopération".

L'objectif premier de la PEV est de donner un nouvel élan à la coopération avec les voisins de l'UE après l'élargissement. L'expérience accumulée dans le cadre du soutien accordé au processus de transition politique et économique ainsi qu'au développement économique et à la modernisation des nouveaux États membres et pays candidats constituera, le cas échéant, un enrichissement pour les relations avec les pays partenaires.

La PEV devrait renforcer la contribution apportée par l'UE à la promotion du règlement des conflits régionaux. Elle peut également aider l'Union à atteindre ses objectifs dans le domaine de la justice et des affaires intérieures, notamment pour ce qui est de la lutte contre le crime organisé et la corruption, le blanchiment de capitaux et toutes les formes de trafic, ainsi qu'en ce qui concerne les questions liées à la migration. Il importe pour l'UE et ses partenaires de tendre vers les plus grandes complémentarité et synergie possibles dans les différents domaines de leur coopération.

L'UE et la Russie ont décidé de développer leur partenariat stratégique par la création de quatre espaces communs, définis lors du Sommet de St Petersburg, qui s'est tenu au mois de mai 2003 [4]. La Russie et l'Union européenne élargie sont des voisins immédiats. Notre intérêt commun est de nous inspirer de certains éléments de la politique européenne de voisinage pour enrichir les travaux concernant les espaces communs. L'UE et la Russie doivent, en leur qualité de voisins, oeuvrer de concert sur des préoccupations communes. La Commission recommande que la Russie puisse bénéficier, outre les formes de soutien existantes, d'une aide à la mise en oeuvre des volets correspondants du partenariat stratégique au titre de l'instrument de voisinage européen proposé.

[4] Ils comprendront : un espace économique commun (intégrant l'environnement et l'énergie en y faisant spécifiquement référence), un espace commune de liberté, de sécurité et de justice, un espace de coopération dans le domaine de la sécurité extérieure ainsi qu'un espace de recherche et d'éducation, englobant les aspects culturels. Le dialogue UE-Russie dans le domaine de l'énergie constitue un élément-clé de la relation globale.

En ce qui concerne les pays méditerranéens, la PEV contribuera à la réalisation des objectifs fixés dans le cadre du partenariat stratégique pour la Méditerranée et le Moyen-Orient, dont la mise en oeuvre devrait s'appuyer sur celle de la PEV. La PEV, quant à elle, sera mise en oeuvre dans le cadre du processus de Barcelone et des accords d'association conclus avec chaque pays partenaire.

Pour la mise en oeuvre de la PEV, il importe au plus haut point que les institutions et les États membres agissent de manière logique et cohérente.

Couverture géographique

La PEV s'adresse aux voisins existants de l'UE et à ceux qui s'en sont rapprochés à la suite de l'élargissement. En Europe, cela concerne la Russie, l'Ukraine, la Biélorussie et la Moldavie. L'UE et la Russie ont décidé de développer leur partenariat stratégique par la création de quatre espaces communs, définis lors du sommet de St. Petersburg de 2003 [5]. Dans la région méditerranéenne, la PEV s'applique à tous les participants hors UE du partenariat euro-méditerranéen (processus de Barcelone), à l'exception de la Turquie [6], dont les relations avec l'UE s'inscrivent dans un cadre de préadhésion. La Commission recommande en outre d'inclure l'Arménie, l'Azerbaïdjan et la Géorgie dans le champ de la PEV [7].

[5] Cf. la communication récente de la Commission sur les relations avec la Russie, COM(2004) 106, du 9 février 2004, ainsi que les conclusions du Conseil du 24 février 2004.

[6] Algérie, Égypte, Israël, Jordanie, Liban, Libye, Maroc, Syrie, Tunisie et Autorité palestinienne.

[7] Voir partie (3) ci-après.

Des discussions exploratoires visant à identifier les éléments qui pourraient être intégrés dans d'éventuels plans d'action ont été entamées avec les partenaires avec lesquels des accords de partenariat et de coopération ou des accords d'association sont entrés en vigueur [8]. Des rapports faisant le point de la situation actuelle dans ces pays et de l'état de leur coopération avec l'UE sont joints à la présente communication.

[8] Israël, Jordanie, Moldavie, Maroc, Autorité palestinienne, Tunisie et Ukraine.

L'élaboration de plans d'action en faveur d'autres pays voisins devrait commencer dès que les plans d'action actuellement en préparation auront été présentés. La Commission propose de commencer à examiner la possibilité d'élaborer des plans d'action en faveur des pays méditerranéens qui ont eux-mêmes ratifié des accords d'association, soit l'Égypte et le Liban, au cours du deuxième semestre de 2004. Des discussions exploratoires pourraient être entamées avec d'autres pays de cette région dès que leurs liens contractuels éventuels avec l'UE auront atteint un stade analogue. La présidence et le secrétariat participeront pleinement à ce processus et les États membres seront consultés concernant le calendrier et le contenu d'éventuels plans d'action supplémentaires.

PEV et instruments existants

Les relations entre l'UE et la plupart des pays participant à la PEV sont déjà très développées. En Europe de l'Est, les accords de partenariat et de coopération constituent les fondements des relations contractuelles. Dans la région méditerranéenne, le partenariat euro-méditerranéen («processus de Barcelone») constitue un cadre régional de coopération, complété par une série d'accords d'association.

Ces accords prévoient le développement de la coopération et de l'intégration économique dans un grand nombre de domaines. Toutes les possibilités offertes par ces accords n'ont pas encore été exploitées. La PEV balise le chemin à suivre pour renforcer la coopération dans des domaines précis afin de, dans un premier temps, permettre à l'UE et à ses partenaires de cueillir pleinement les fruits des structures mises en place. À cette fin, les plans d'action arrêteront les priorités à prendre en compte durant les prochaines années.

Les progrès réalisés feront l'objet d'un suivi minutieux au sein des comités et sous-comités créés dans le cadre des accords ainsi que dans les structures de dialogue appropriées. La définition et la réalisation de ces priorités sera une première étape importante à franchir pour atteindre les objectifs ambitieux fixés dans la communication de la Commission de mars 2003.

Appropriation commune

La PEV est une offre faite par l'UE à ses partenaires, qui y ont répondu avec beaucoup d'intérêt et d'engagement. L'appropriation commune du processus, fondée sur la prise en compte de valeurs et d'intérêts communs, est essentielle. L'UE ne cherche pas à imposer des priorités ou des conditions à ses partenaires. La réussite des plans d'action dépend de l'existence manifeste d'intérêts réciproques au regard des thèmes prioritaires à traiter. Il ne saurait être question de demander aux partenaires d'accepter un ensemble préétabli de priorités. Celles-ci seront définies d'un commun accord et différeront donc d'un pays à l'autre. L'approbation de ces plans par la plus haute instance des accords en vigueur confèrera une valeur ajoutée aux priorités d'action convenues.

L'ambition et le rythme de développement des relations de l'UE avec chaque pays partenaire dépendront de son engagement en faveur de valeurs communes, ainsi que de sa volonté et de sa capacité de mettre en oeuvre les priorités convenues.

Différenciation

Le point de départ des plans d'action est un ensemble commun d'éléments qui correspondent aux objectifs de la PEV. Ceux-ci sont décrits dans la partie 4 ci-après. Toutefois, l'élaboration des plans d'action et l'établissement des priorités avec chaque partenaire dépendront des circonstances spécifiques. Celles-ci diffèrent selon la localisation géographique, la situation politique et économique, les relations avec l'Union européenne et avec les pays voisins, les programmes de réforme, le cas échéant, les besoins et les capacités, ainsi que les intérêts perçus dans le contexte de la PEV. Les plans d'action établis en accord avec chaque partenaire seront donc différenciés.

La différenciation devrait, dans le même temps, être fondée sur un engagement ferme en faveur de valeurs communes et être compatible avec une approche régionale cohérente, en particulier lorsque l'approfondissement de la coopération régionale peut apporter des bénéfices manifestes.

Valeur ajoutée

La PEV apporte une valeur ajoutée, allant au-delà de la coopération existante, tant pour les pays partenaires que pour l'Union européenne. Cette valeur ajoutée adopte des formes diverses :

1. La PEV offre à l'UE la possibilité d'adopter à l'égard de son voisinage une approche plus ciblée et mieux conçue, regroupant les principaux instruments à la disposition de l'Union et de ses États membres. Elle contribuera à faire progresser et à appuyer les objectifs que l'UE se fixe dans le domaine de la politique extérieure.
2. Comme le souligne la communication de mars 2003, la mise en oeuvre de la PEV constitue un excellent tremplin pour, à plus long terme, passer d'une simple coopération à un degré élevé d'intégration, impliquant notamment une participation des pays partenaires au marché intérieur de l'UE. Elle évitera également tout sentiment d'exclusion qu'aurait pu susciter l'élargissement et permettra un partage de ses bénéfices. Elle fixera la voie à suivre pour que chaque pays partenaire puisse participer progressivement à des aspects-clés des politiques et programmes de l'UE.
3. La PEV permettra d'augmenter la portée et l'intensification de la coopération politique avec les pays partenaires et rendra celle-ci plus efficace.
4. La PEV encouragera le processus de réforme, bénéfique en termes de développement économique et social. La mise en convergence de la législation économique, l'ouverture

réci-proque des économies partenaires et la poursuite du démantèlement des barrières commerciales stimuleront l'investissement et la croissance et diminueront le chômage.

5. La PEV renforcera la volonté de résoudre des problèmes encore en suspens dans nos relations bilatérales. Ces problèmes varient d'un pays à l'autre.

6. Les plans d'action définiront des priorités et des points focaux pour la mise en oeuvre des accords existants. Ils comporteront des volets concrets, qu'il importe de réaliser aussi bien pour l'UE que pour les pays concernés et qui concerneront différents domaines couverts par les accords en vigueur.

7. La Commission proposera la création, en 2007, d'un instrument européen de voisinage, qui sera un nouvel instrument financier destiné à couvrir des domaines de coopération spécifiques en dehors de ceux déjà couverts par les instruments existants ou appelés à leur succéder, et en particulier la coopération transfrontalière. Tous les partenaires associés à la PEV pourront bénéficier d'un appui dans le cadre de cet instrument. Dans l'intervalle, c'est-à-dire pour la période 2004-2006, les programmes de voisinage apporteront une valeur ajoutée à la coopération transfrontalière, transnationale et régionale.

8. La Commission a proposé que les fonds, existants ou futurs, soient augmentés considérablement dans le cadre des nouvelles perspectives financières, conformément à la priorité accordée par l'UE à la PEV.

9. La Commission examine la possibilité d'ouvrir progressivement certains programmes communautaires promouvant les liens culturels, éducatifs, environnementaux, techniques et scientifiques.

10. La PEV fournira un appui, par le biais d'une assistance technique et d'actions de jumelage, aux partenaires qui souhaitent se conformer aux normes de l'UE.

11. De nouveaux liens contractuels, matérialisés par des accords européens de voisinage, dont le champ d'application sera défini sur la base d'une évaluation faite par la Commission des progrès réalisés pour atteindre les priorités fixées dans les plans d'action, verront le jour.

Tous ces incitants apportent une valeur ajoutée considérable aux pays participants. Lorsque le processus de suivi fera apparaître que des progrès significatifs auront été réalisés pour atteindre les priorités fixées, ces incitants pourront être réexaminés dans le sens d'une intégration plus poussée dans le marché intérieur et d'autres politiques-clés de l'UE. Ce processus est un processus dynamique, dont les plans d'action constituent une première étape importante.

Priorités en ce qui concerne l'action à entreprendre

Les plans d'action couvriront deux grands domaines : premièrement, une série d'engagements en faveur d'actions spécifiques qui confirment ou renforcent l'adhésion à des valeurs communes et à certains objectifs dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité; deuxièmement, une série d'engagements en faveur d'actions qui rapprocheront les pays partenaires de l'UE dans un certain nombre de domaines prioritaires. Ces priorités d'action seront aussi précises que possible compte tenu du thème abordé et constitueront dès lors des critères de référence qui pourront faire l'objet d'un suivi et d'une évaluation. Des partenaires pourront ainsi s'engager sur la voie de la libre circulation des marchandises en adoptant des mesures pour éliminer des obstacles techniques spécifiques, identifiés dans les plans d'action.

Les plans d'action définiront des actions-clés dans un nombre limité de domaines qui doivent être traités en priorité absolue, ainsi que des actions dans une série plus vaste de domaines, correspondant au champ d'application des accords bilatéraux en vigueur. Un échéancier précis sera fixé pour s'attaquer à ces différentes priorités.

Suivi

Un suivi sera mis en place au sein des organismes créés dans le cadre des accords de partenariat et de coopération ou des accords d'association. L'avantage de ces organes est qu'ils réunissent des représentants des pays partenaires, des États membres, de la

Commission européenne et du secrétariat du Conseil. Le suivi organisé dans ce contexte devrait renforcer l'appropriation commune. Les pays partenaires seront invités à fournir des informations détaillées, qui constitueront la base de cet exercice commun de suivi. Les sous-comités, chargés de questions spécifiques, de même que les dialogues politiques, seront à cet égard particulièrement utiles.

La Commission établira des rapports périodiques concernant l'état d'avancement et les domaines nécessitant des efforts supplémentaires, compte tenu des évaluations réalisées par les autorités du pays partenaire. Les plans d'action seront réexaminés et adaptés, le cas échéant, à la lumière des progrès réalisés pour atteindre les priorités fixées. Il est proposé qu'un rapport "à mi-parcours" soit préparé par la Commission avec la contribution du Haut représentant pour les questions liées à la coopération politique et à la PESC, dans un délai de deux ans suivant l'approbation d'un plan d'action, et un autre rapport dans un délai de trois ans. Ces rapports pourront servir de base pour les décisions à prendre par le Conseil concernant la prochaine étape à franchir dans les liens contractuels avec chaque pays partenaire. Ceux-ci pourraient prendre la forme d'accords européens de voisinage, dont le champ d'application serait défini à la lumière des progrès réalisés pour atteindre les priorités fixées dans les plans d'action.

Participation de certains pays voisins

Dans la présente partie, la Commission passe en revue la situation en ce qui concerne certains autres pays proches de l'UE élargie.

Caucase méridional

La stabilité et le développement du Caucase méridional sont d'un intérêt primordial pour l'Union européenne. La stratégie européenne de sécurité, adoptée par le Conseil européen en décembre 2003, définit clairement le Caucase méridional comme l'une des régions dans lesquelles l'UE devrait s'impliquer plus résolument et plus activement.

La Commission européenne, en consultation avec le Haut représentant et compte tenu des propositions du Représentant spécial de l'Union européenne ainsi que de l'avis exprimé par le Parlement européen [9], recommande qu'une décision soit prise par le Conseil de manière à inclure l'Arménie, l'Azerbaïdjan et la Géorgie dans la politique européenne de voisinage. Chaque pays devrait pouvoir développer, sur un pied d'égalité, ses relations avec l'UE dans le cadre de ce dispositif. L'UE devrait examiner la possibilité d'élaborer des plans d'action avec ces pays sur la base de leurs mérites respectifs. Compte tenu de ces éléments, la Commission fera rapport au Conseil concernant les progrès accomplis par chaque pays dans le domaine de la démocratie, de l'État de droit et du respect des droits de l'homme.

[9] Cf. la résolution du Parlement du 26 février 2004 concernant «La politique de l'UE à l'égard du Caucase du Sud».

L'UE souhaite voir un engagement renforcé, crédible et durable en faveur de la démocratie, de l'État de droit, du respect des droits de l'homme et des progrès réalisés dans le développement d'une économie de marché. Ces valeurs communes sous-tendent également l'adhésion de l'Arménie, de l'Azerbaïdjan et de la Géorgie au Conseil de l'Europe et à l'OSCE. Des efforts accrus sont nécessaires pour promouvoir le règlement des conflits dans la région et développer des relations de bon voisinage. Des démarches concrètes doivent être entreprises par chacun de ces trois pays pour progresser dans la mise en œuvre de leurs accords de partenariat et de coopération respectifs, notamment pour consolider l'État de droit et promouvoir le règlement des conflits. La PEV devrait renforcer la contribution de l'UE à la promotion de ces objectifs.

Pour aider l'Arménie, l'Azerbaïdjan et la Géorgie à se préparer à une coopération renforcée avec l'UE, celle-ci est disposée à appuyer des réformes crédibles, concrètes et durables, notamment dans les domaines prioritaires précités, en dégageant des moyens supplémentaires. La coopération devrait également être renforcée dans le domaine de

l'énergie étant donné que le Caucase méridional est une région importante, tant pour la production (bassin de la mer Caspienne) que pour le transit de l'énergie.

Biélorussie

La communication de la Commission de mars 2003 concernant l'Europe élargie note que "l'Union devrait tendre vers un engagement progressif mesurable en vue de créer des conditions propices à la tenue d'élections libres et équitables et, une fois cet objectif atteint, d'intégrer la Biélorussie dans sa politique de voisinage sans faillir à son engagement envers les valeurs démocratiques communes".

L'objectif à long terme de l'UE est que la Biélorussie devienne un partenaire démocratique, stable, fiable et de plus en plus prospère avec lequel l'UE élargie partage non seulement des frontières communes, mais également un programme commun fondé sur des valeurs communes.

Dans le cadre de la PEV, l'UE renforcera son engagement permanent en faveur du développement démocratique à la Biélorussie. Lorsque les réformes politiques et économiques fondamentales auront été menées à bien, la Biélorussie pourra recourir pleinement à la PEV.

Actuellement, c'est toutefois un système autoritaire qui prévaut dans ce pays. Aucune des élections organisées depuis 1996 n'a répondu aux normes démocratiques internationales et les structures démocratiques font elles aussi défaut. Dans ces circonstances, il n'est pas encore possible de faire bénéficier pleinement la Biélorussie de la PEV.

L'UE appuiera la tenue d'élections législatives démocratiques en automne, en coordination avec l'OSCE et le Conseil de l'Europe, et sensibilisera les citoyens de la Biélorussie aux politiques et à l'aide de l'UE qu'elle accorde en leur faveur. Elle confirmera également la perspective d'un rapprochement des relations, notamment dans le cadre de la PEV, à condition que des réformes fondamentales soient entreprises. En faisant apparaître clairement les avantages d'un soutien à la société civile et à la démocratisation, à la coopération régionale et humanitaire, aux programmes de voisinage et à la facilitation des déplacements dans les régions frontalières, un message tangible sera adressé à la population de la Biélorussie.

Si une évolution manifestement positive se dessine dans le processus de démocratisation, un engagement plus actif avec les autorités du pays est possible au niveau politique. Les contacts entre fonctionnaires au niveau technique pourraient être intensifiés et les réunions à haut niveau, tels que la Troïka des directeurs généraux, reprises. Une facilitation des déplacements des citoyens de la Biélorussie pourrait être envisagée, de même qu'un appui aux contacts entre communautés accordé dans le cadre de programmes d'assistance UE.

La Commission propose également que l'UE renforce son aide en faveur de la Biélorussie, l'accent étant mis sur la société civile. Pourraient notamment faire l'objet d'un effort accru, les domaines confirmés dans les conclusions du Conseil de 1997, notamment l'appui à la société civile, la démocratisation, les médias indépendants, l'atténuation des problèmes qui se posent dans les régions touchées par la catastrophe de Tchernobyl, l'aide humanitaire et la coopération régionale.

La Biélorussie répond déjà aux conditions pour participer à trois programmes de voisinage (programme de la mer Baltique, Lettonie-Lituanie-Biélorussie, Pologne-Ukraine-Biélorussie). Il sera également éligible au titre du nouvel instrument de voisinage européen (IVE).

Libye

La communication de la Commission de mars 2003 soulignait que l'UE devrait examiner les moyens qui pourraient être mis en oeuvre pour intégrer la Libye dans la politique de voisinage. L'UE n'a actuellement aucune relation contractuelle avec la Libye [10]. En avril 1999, à la suite de la levée des sanctions des Nations unies, la Libye a acquis

le statut d'observateur dans le processus de Barcelone et a été invitée à en devenir membre à part entière dès que les sanctions imposées par le Conseil de sécurité des Nations unies auront été définitivement levées et que la Libye aura accepté dans son intégralité l'acquis de Barcelone.

[10] Un mandat de négociation concernant la conclusion d'un accord de pêche entre l'UE et la Libye fait l'objet de discussions au sein du Conseil.

La Libye a récemment annoncé qu'elle était disposée à oeuvrer pour une adhésion pleine et entière au processus de Barcelone. Cette démarche positive doit à présent être confirmée formellement par la Libye et déboucher sur des mesures attestant de l'acceptation de l'acquis de Barcelone. Le processus d'adhésion pleine et entière au processus de Barcelone ne pourra toutefois aller au-delà du stade exploratoire que si les problèmes bilatéraux en suspens avec les États membres de l'UE sont résolus.

L'intégration pleine et entière au processus de Barcelone est la première étape sur la voie de relations nouvelles avec l'UE, et notamment de l'ouverture de négociations concernant la conclusion d'un accord d'association. À condition que cette première étape soit franchie et que des dispositions contractuelles soient conclues avec l'UE, une participation à la PEV permettra un approfondissement de la relation de l'UE avec la Libye, au même titre que pour tous les autres pays participant au processus de Barcelone.

Plans d'action

Engagement en faveur de valeurs communes

L'Union se fonde sur les valeurs de respect de la dignité humaine, de liberté, de démocratie, d'égalité, de l'État de droit, ainsi que de respect des droits de l'homme. Celles-ci sont communes aux États membres dans une société caractérisée par le pluralisme, la tolérance, la justice, la solidarité et la non-discrimination. L'Union a pour objectif de promouvoir la paix, ses valeurs et le bien-être de ses peuples. Dans ses relations avec le reste du monde, l'Union affirme et promeut ces valeurs.

Les voisins de l'Union, par leur adhésion à un certain nombre de traités multilatéraux et les accords bilatéraux qu'ils ont conclus avec l'UE, se sont engagés à respecter les libertés et les droits de l'homme fondamentaux. Tous les voisins de l'UE sont signataires des conventions des Nations unies concernant les droits de l'homme. Certains sont membres du Conseil de l'Europe **[11] et de l'OSCE**, ont ratifié la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales et se sont engagés à adhérer aux conventions et organismes imposant des normes élevées en matière de droits démocratiques et de droits de l'homme et à accepter des mécanismes solides et juridiquement contraignants pour assurer qu'ils se conforment à leurs obligations en matière de droits de l'homme. Les signataires de la déclaration de Barcelone ont notamment accepté une déclaration de principe aux termes de laquelle ils s'engagent à agir dans le respect de la charte des Nations unies et de la déclaration universelle des droits de l'homme et à développer l'État de droit et la démocratie dans leurs systèmes politiques, à respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales et à garantir l'exercice légitime et effectif de ces droits et libertés.

[11] Moldavie, Russie et Ukraine.

Les pays partenaires, qui sont parties aux conventions pertinentes de l'OIT, se sont engagés à respecter les normes fondamentales du travail et à promouvoir les droits sociaux fondamentaux; ils se sont également engagés à respecter un modèle de développement durable, comme l'a défini le sommet mondial de Johannesburg.

La politique européenne de voisinage s'attache à promouvoir un engagement en faveur de valeurs communes. La mesure dans laquelle les pays voisins mettent en oeuvre concrètement leurs engagements diffère et il existe là une marge d'amélioration considérable. La mise en oeuvre effective de ces engagements constitue un volet essentiel des relations de l'UE avec ses partenaires.

L'ambition dont l'UE témoignera dans le développement de relations avec chaque partenaire dans le cadre de la PEV prendra en compte la mesure dans laquelle les valeurs communes sont effectivement partagées. Les plans d'action comporteront un certain nombre de priorités visant à renforcer l'engagement en faveur de ces valeurs. Figurent notamment au rang de ces priorités, le renforcement de la démocratie et de l'État de droit, la réforme du système judiciaire et la lutte contre la corruption et le crime organisé, le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales, et notamment la liberté de presse et d'expression, les droits des minorités et des enfants, l'égalité entre les femmes et les hommes, les droits syndicaux et les autres normes fondamentales du travail, ainsi que la lutte contre la torture et la prévention des mauvais traitements, l'appui au développement de la société civile et la coopération avec le tribunal pénal international. Des engagements seront également sollicités sur certains aspects essentiels de l'action extérieure de l'UE portant, en particulier, sur la lutte contre le terrorisme et la prolifération des armes de destruction massive ainsi que le respect du droit international, et des efforts seront demandés pour résoudre les conflits en cours.

Un dialogue politique plus efficace

Les parties renforceront leur dialogue politique et l'efficacité de celui-ci par le biais de la PEV. Sont notamment concernées les questions de politique étrangère et de sécurité, y compris les problèmes régionaux et internationaux, la prévention des conflits et la gestion des crises ainsi que les menaces communes pour la sécurité (terrorisme et ses causes profondes, prolifération des armes de destruction massive et exportation d'armes illégales, par exemple).

Les domaines se prêtant à un dialogue renforcé avec chaque pays sont définis dans les plans d'action. L'UE et les pays partenaires devraient également oeuvrer pour un multilatéralisme efficace, susceptible d'améliorer la gouvernance globale, de renforcer la coordination dans la lutte contre les menaces pour la sécurité et de prendre en compte les problèmes sous-jacents de développement. La possibilité d'améliorer la coordination à l'intérieur des schémas balisés du dialogue politique devrait être explorée, de même que la possible association des pays partenaires à certains aspects de la PESC et de la PESD, à la prévention des conflits, à la gestion des crises, à l'échange d'informations, à la formation et aux exercices communs et éventuellement aux opérations de gestion des crises pilotées par l'UE. Une autre priorité importante consistera à poursuivre la mise en place d'une responsabilité partagée entre l'UE et les partenaires pour la sécurité et la stabilité dans la région couverte par la politique de voisinage.

Politique de développement économique et social

L'approche proposée par la PEV a d'importantes incidences économiques étant donné qu'elle prévoit un renforcement des relations commerciales préférentielles et un accroissement de l'assistance financière et technique. Elle laisse également entrevoir aux pays voisins une possible participation au marché intérieur de l'UE sur la base d'un rapprochement de la législation et de la réglementation, la participation à un certain nombre de programmes de l'UE et l'amélioration des interconnexions et des liaisons physiques avec l'UE.

Les avantages économiques, directs ou indirects, découlant de ce processus devraient être substantiels. Parmi les effets directs, la réduction des barrières tarifaires et non tarifaires au commerce devrait se traduire par des gains d'efficacité et améliorer la prospérité grâce à une meilleure intégration du marché. Les effets indirects, particulièrement pour les pays partenaires, sont encore plus marqués. En rapprochant les pays voisins du modèle économique de l'UE, notamment par l'adoption des meilleures pratiques internationales, la PEV, et en particulier l'extension proposée du marché intérieur, améliorera le climat d'investissement dans les pays partenaires. Elle assurera l'émergence d'un environnement plus transparent, plus stable et plus propice à une croissance induite par le secteur privé. L'environnement politique plus favorable, la diminution des coûts commerciaux et de transaction, l'attrait exercé par des coûts salariaux relativement bas et la

diminution du risque encouru devraient avoir un impact positif sur les flux entrants d'investissement direct étranger.

La PEV dispose de nombreux atouts pour améliorer les conditions économiques et sociales dans le voisinage de l'UE. Toutefois, la concrétisation de ce potentiel passe par une mise en oeuvre efficace et effective des mesures convenues et l'adoption de politiques d'accompagnement appropriées. L'intégration économique plus poussée avec l'UE, notamment en ce qui concerne la libéralisation des mouvements de capitaux, pourrait renforcer la volatilité macroéconomique et financière dans des contextes spécifiques. La mise en oeuvre de la PEV devra donc être convenablement programmée dans le temps, en fonction des spécificités de chaque pays, et être assortie de solides politiques macroéconomiques, sociales et structurelles.

La mesure dans laquelle la PEV est perçue comme bénéfique dépendra de son incidence sur le niveau de vie. La participation au projet PEV devrait s'accompagner de politiques actives visant à lutter contre la pauvreté et l'inégalité.

Le volet économique et social des plans d'action doit être cohérent avec les stratégies menées par les pays partenaires eux-mêmes. Un dialogue renforcé doit être mis en place par l'entremise des sous-comités concernés et par le biais des dialogues économiques. Il importera également d'assurer une coordination appropriée avec les institutions financières internationales, qui pourront apporter une contribution précieuse tant en termes de conseils concernant la ligne d'action générale que de financement.

Le renforcement du dialogue et de la coopération sur la dimension sociale couvrira en particulier le développement socio-économique, l'emploi, la politique sociale et les réformes structurelles. L'UE encouragera les efforts consentis par les gouvernements partenaires pour réduire la pauvreté, créer de l'emploi, promouvoir les normes fondamentales du travail et le dialogue social, réduire les disparités régionales, améliorer les conditions de travail, renforcer l'efficacité de l'aide sociale et réformer les systèmes nationaux de protection sociale. L'idée est d'engager un dialogue concernant la politique de l'emploi et la politique sociale afin d'analyser et d'évaluer la situation, d'identifier les principaux défis à relever et de promouvoir les réponses qui peuvent y être apportées au niveau de l'action des pouvoirs publics.

Les questions liées à la circulation des travailleurs, notamment en ce qui concerne l'égalité de traitement ou les conditions de vie et de travail des travailleurs migrants et la coordination des systèmes de sécurité sociale, continueront à être prises en compte dans le cadre des accords d'association et de coopération.

Commerce et marché intérieur

Les plans d'action définiront les moyens à mettre en oeuvre pour assurer qu'à la fois l'UE et ses partenaires tirent pleinement profit des dispositions concernant le commerce contenues dans les accords de partenariat et de coopération ou d'association existants. Il sera également dûment tenu compte des initiatives prises au niveau régional.

Il sera oeuvré au rapprochement des dispositions législatives et réglementaires, sur la base de priorités fixées conjointement, axées sur les éléments de l'acquis les plus à même de stimuler le commerce et l'intégration économique, compte tenu de la structure économique des pays partenaires et du niveau actuel d'harmonisation avec la législation de l'UE. Tant les accords de partenariat et de coopération que les accords d'association contiennent des dispositions concernant le rapprochement législatif dans un grand nombre de domaines.

La PEV prévoit également une plus grande ouverture du marché conformément aux principes de l'OMC. Dans le contexte du processus de Barcelone, une zone de libre-échange pour les marchandises a été adoptée et une libéralisation asymétrique engagée. La PEV mettra en place des dispositifs permettant d'approfondir la libéralisation du commerce et l'intégration régionale en cohérence avec le partenariat Euromed. Pour les voisins de l'Est, la priorité reste une mise en oeuvre plus complète des dispositions de l'APC liées au

commerce, l'adhésion à l'OMC (dans le cas de l'Ukraine) ou une mise en oeuvre complète de l'accord d'adhésion à l'OMC (dans le cas de la Moldavie), ainsi que la poursuite de la réforme économique. L'approfondissement de l'intégration des relations commerciales et économiques, comme le prévoit l'APC, sera alors envisagé.

Les plans d'action définiront les démarches concrètes qui doivent être entreprises pour exploiter pleinement les opportunités offertes par ces cadres. Ces démarches dépendront des besoins, des capacités et des priorités de chaque partenaire en matière de politique économique. Les mesures évoquées ci-après seront introduites progressivement, au rythme approprié à chaque partenaire.

En ce qui concerne les marchandises, des démarches doivent être entreprises afin d'améliorer la coopération administrative, d'éliminer de forme progressive les barrières non tarifaires au commerce ainsi que de garantir la mise en place d'infrastructures appropriées. La circulation des produits industriels peut être facilitée par une mise en convergence avec les législations et les structures réglementaires de l'UE. La conclusion d'accords relatifs à l'évaluation de la conformité et l'acceptation des produits industriels entre la Communauté et les différents partenaires, s'appuyant sur l'expérience acquise à la lumière de l'initiative actuelle avec les pays méditerranéens voisins, pourrait venir compléter ce dispositif. Le rapprochement législatif dans le domaine de la douane, ainsi que le renforcement et la modernisation des capacités, notamment par l'informatisation des services, contribuera également à la facilitation des échanges. Pour les partenaires méditerranéens, ces actions sont dans la ligne des recommandations de Palerme. Des actions de lutte contre la fraude dans le domaine douanier et des contrôles fondés sur l'analyse du risque, ainsi que des mesures visant à assurer la sécurité et la sûreté des marchandises, seront également intégrées aux plans d'action.

Pour les produits agricoles, la mise en convergence avec les normes de l'UE pour les contrôles sanitaires et phytosanitaires stimulera fortement les échanges réciproques entre les pays partenaires et l'UE. L'échange d'informations et une coopération étroite avec les organisations internationales responsables du contrôle des maladies des animaux et des végétaux et l'amélioration des conditions sanitaires afin de protéger les consommateurs figurent au rang des priorités. La plupart des pays doivent également améliorer leur capacité administrative à garantir des niveaux de sécurité alimentaire leur permettant d'accéder aux marchés de l'UE.

L'objectif de la libre circulation des services avec et entre les pays partenaires imposera également une poursuite du rapprochement législatif dans des domaines tels que le droit des sociétés, la comptabilité et l'audit. Un cadre réglementaire prudentiel global, associé avec des autorités de surveillance indépendantes, constitue un élément particulièrement important pour le secteur des services financiers. Pour créer des entreprises et promouvoir les investissements, il est impératif que ces pays adoptent des règles permettant aux entreprises de lutter à armes égales. L'accès aux marchés financiers européens devrait, à terme, et en combinaison avec les mesures précitées, renforcer la stabilité des marchés financiers des partenaires et les aider à améliorer leurs performances économiques globales. La poursuite du processus de libéralisation des mouvements offrira de nouvelles opportunités.

L'amélioration du climat d'investissement, notamment en assurant la transparence, la prévisibilité et la simplification du cadre réglementaire de ces pays, est un objectif qui contribuera à faciliter et à accroître les flux d'investissement, dans un sens comme dans l'autre. Le traitement non discriminatoire des investisseurs est un élément essentiel de ce processus. Les actions entreprises pour favoriser un dialogue systématique sur l'ensemble des questions liées aux investissements et la consultation des parties prenantes constitueront un élément-clé pour améliorer l'environnement de l'investissement bilatéral et réduire les obstacles administratifs au développement des entreprises. L'amélioration du fonctionnement du système judiciaire contribuera également à améliorer le climat d'investissement.

La mise en convergence de la réglementation dans des disciplines-clés liées au commerce procurera des avantages économiques, tant en termes de réformes dans les pays partenaires qu'en termes d'amélioration du climat d'investissement. Une protection plus efficace des droits de la propriété intellectuelle et industrielle, ainsi qu'une application effective de ces droits, en association avec une mise en convergence réglementaire et une amélioration de l'accès au marché dans le domaine des marchés publics devraient avoir un effet de levier important sur le développement économique et sur les niveaux d'investissement. Des actions pourraient également être entreprises pour davantage harmoniser et pérenniser les systèmes statistiques.

En outre, les partenaires devraient être encouragés à mettre effectivement en oeuvre des règles de concurrence par la création d'autorités indépendantes de contrôle de la concurrence, dotées de compétences et de ressources adéquates et convenablement formées à cet effet. Une mise en convergence des approches et définitions et un rapprochement législatif en ce qui concerne les ententes et les aides d'État seront nécessaires, à plus long terme, pour permettre aux partenaires de progresser en vue d'une participation au marché intérieur. Ces démarches seront également bénéfiques aux marchés domestiques et à la facilitation des échanges.

Des actions visant à moderniser et à renforcer la transparence du système fiscal, notamment par une mise en convergence avec le code de conduite concernant la fiscalité des entreprises de l'Union européenne, conformément aux règles de l'OMC, et l'adoption de conventions visant à prévenir la double imposition, amélioreraient l'environnement dans lequel les entreprises sont appelées à évoluer. Le renforcement des administrations fiscales et l'amélioration de la coopération entre ces administrations favoriseraient également l'émergence d'économies de marché viables.

Justice et affaires intérieures

La PEV vise à éviter tout nouveau clivage aux frontières de l'Union élargie. L'amélioration du fonctionnement des institutions publiques, afin de garantir des normes d'efficacité administratives élevées, participe d'un intérêt commun, tant pour l'UE que pour les pays partenaires. Les partenaires sont également confrontés à des défis accrus dans le domaine de la justice et des affaires intérieures, telles que la pression migratoire en provenance des pays tiers, la traite des êtres humains et le terrorisme. La coopération dans ces domaines répond à un intérêt commun. L'identification des priorités dans chaque plan d'action dépendra des problèmes spécifiques se posant avec le plus d'acuité pour le partenaire concerné et l'UE.

La gestion des frontières sera très probablement un thème prioritaire dans la plupart des plans d'action étant donné que ce n'est qu'en unissant leurs forces que l'UE et ses voisins pourront gérer plus efficacement des frontières communes et ainsi faciliter les déplacements légitimes. Les plans d'action devraient donc comporter des mesures visant à rendre plus efficace la gestion des frontières, notamment en aidant à la création et à la formation d'unités de garde-frontières civils professionnels, et à sécuriser les documents de voyage. L'objectif devrait être de faciliter la circulation des personnes, tout en maintenant ou en améliorant un niveau de sécurité déjà élevé.

Par ailleurs, une proposition de la Commission visant à mettre en place un régime local pour le trafic frontalier se trouve actuellement sur la table du Conseil et cette proposition, si elle est adoptée, permettra aux populations des régions frontalières de maintenir des contacts traditionnels sans se heurter à des obstacles administratifs excessifs. L'Union européenne pourrait également examiner la possibilité d'assouplir les règles d'octroi des visas. Cet assouplissement concédé par une partie devra être toutefois compensé par des actions efficaces de l'autre.

Pourraient également figurer au rang des priorités, la coopération en ce qui concerne les migrations, l'asile, les politiques en matière de visas, les mesures de lutte contre le terrorisme, le crime organisé, le trafic de drogues et d'armes, le blanchiment des capitaux ainsi que la criminalité financière et économique. Des plans d'action identifieront les

mesures concrètes à adopter pour renforcer le système judiciaire et intensifier la coopération policière et judiciaire, notamment dans le domaine du droit des familles, ainsi que la coopération avec les organes de l'Union européenne tels qu'EUROPOL et EUROJUST. Les conventions internationales pertinentes doivent être ratifiées et mises en œuvre. Les plans d'action devraient également refléter l'intérêt pour l'Union de conclure des accords de réadmission avec les pays partenaires.

Connecter le voisinage

Énergie

Le renforcement de notre partenariat énergétique stratégique avec les pays voisins constitue un volet essentiel de la politique européenne de voisinage. Il englobe la sécurité de l'approvisionnement, ainsi que la sûreté et la sécurité dans le domaine de l'énergie. L'Union européenne est le plus gros importateur et le deuxième consommateur d'énergie (gaz et pétrole) au monde. À ses frontières se trouvent les réserves de pétrole et de gaz naturel les plus importantes à l'échelle mondiale (Russie, bassin de la mer Caspienne, Moyen-Orient et Afrique du Nord). L'UE sera de plus en plus tributaire de ses importations, qui, selon les projections, devraient passer de 50% actuellement à 70% d'ici 2030. Les pays voisins jouent un rôle-clé pour la sécurité de l'approvisionnement énergétique de l'UE. De nombreux pays cherchent à obtenir un meilleur accès au marché de l'énergie de l'UE, qu'il s'agisse de fournisseurs actuels ou futurs (par exemple la Russie, l'Algérie, l'Égypte ou la Libye) ou de pays de transit (Ukraine, Biélorussie, Maroc, Tunisie). Les pays du Caucase méridional constituent eux aussi pour l'UE de nouvelles sources d'approvisionnement non négligeables en ressources énergétiques originaires de la région caspienne et de l'Asie centrale. L'amélioration des connexions entre les réseaux d'énergie de l'UE et de ses partenaires, de même que la convergence juridique et réglementaire, répondent donc à des intérêts réciproques majeurs. De plus, l'intensification de la coopération dans le domaine de l'énergie offre des possibilités aux entreprises de part et d'autre et peut contribuer au développement socio-économique et à l'amélioration de l'environnement.

Les plans d'action déclineront les étapes concrètes à franchir pour renforcer le dialogue et la coopération dans le domaine de l'énergie et pour accentuer la mise en convergence progressive des politiques énergétiques et de l'environnement juridique et réglementaire. Il s'agira notamment de mettre en place des politiques visant à accroître tant l'efficacité énergétique que les économies d'énergie et à intensifier l'utilisation des énergies renouvelables et la coopération dans le domaine des technologies du secteur, comme le charbon propre. La possibilité pour les partenaires de participer au programme « Énergie intelligente » et de les associer progressivement aux pratiques et instances de régulation de l'Union européenne (enceintes de régulation des secteurs européens du gaz et de l'électricité notamment) sera explorée.

Un renforcement des réseaux et des interconnexions sera nécessaire pour assurer la sécurité et la sûreté de l'approvisionnement énergétique et pour étendre le marché intérieur de l'énergie aux pays partenaires. Les plans d'action s'inspireront des initiatives bilatérales ou régionales existantes, telles que le dialogue UE-Russie sur l'énergie, le programme Inogate financé sur des fonds Tacis dans le bassin de la mer Caspienne (réseaux d'oléoducs et de gazoducs), la coopération énergétique dans le contexte du partenariat euro-méditerranéen (en particulier la création d'un marché euro-maghrébin de l'électricité, qui pourrait être complété par un marché du gaz et les réseaux euro-méditerranéens homologués en matière d'énergie), le renforcement de la coopération énergétique entre Israël et l'Autorité palestinienne, l'intensification de la coopération « gazière » dans la région du Mashrek (le tout dans le contexte euro-méditerranéen) et l'octroi à la Moldavie du statut d'observateur dans le cadre de l'initiative en faveur du marché régional de l'énergie de l'Europe du Sud-Est.

Transport

Pour intensifier les flux commerciaux et touristiques entre l'Union et ses voisins, il convient de mettre en place des systèmes de transport efficaces, multimodaux et durables. Les pays partenaires ne pourront pleinement tirer parti de relations plus étroites et d'un

meilleur accès au marché que si leurs secteurs des transports sont en mesure de gérer les flux de trafic complexes d'aujourd'hui.

Les modifications opérationnelles apportées aux structures du secteur des transports (notamment l'introduction de la concurrence dans les services portuaires et le transport aérien, la mise en place de cadres réglementaires modernes, le renforcement de l'efficacité du transport routier de marchandises, l'interopérabilité des systèmes ferroviaires, etc.) peuvent avoir une incidence non négligeable sur l'efficacité du système de transport. Une autre tâche importante consistera à développer les relations aériennes avec les pays partenaires dans le but d'ouvrir les marchés et de coopérer dans le domaine de la sécurité et de la sûreté. Les plans d'action comporteront des dispositions spécifiques concernant ces questions.

Il est essentiel d'améliorer les réseaux de transport physiques reliant l'Union aux pays voisins. Compte tenu des coûts que cela implique, il sera crucial d'assurer une coordination étroite lors de l'élaboration des projets d'investissement pour ces réseaux. Les initiatives existantes, telles que le concept du réseau de transport paneuropéen, diverses conférences de transport paneuropéennes ou encore les propositions de la Commission de juin 2003 visant à mettre en place un réseau de transport euro-méditerranéen, constituent une base solide pour progresser. Le financement des projets par la BEI, sur la base des actions convenues essentiellement à moyen terme dans les plans d'action, sera également important. Les besoins concrets seront examinés au cas par cas.

Les plans d'action comporteront en outre des dispositions particulières pour s'attaquer à la question de la vulnérabilité des réseaux et des services de transport aux attentats terroristes. La plus grande attention sera accordée au renforcement de la sécurité du transport aérien et maritime.

Environnement

La pollution de l'environnement ne connaît pas de frontières et la meilleure façon de lutter contre ce problème consiste dès lors à conjuguer les actions internationales, régionales et nationales. L'amélioration de la protection de l'environnement sera bénéfique aux citoyens et aux entreprises, tant de l'Union que des pays partenaires. Elle peut contribuer à éviter les conflits concernant des ressources rares, telles que l'eau. Si les bénéfices d'une meilleure gestion de l'environnement sont évidents, il convient néanmoins de tenir compte dans la planification et le financement du lourd fardeau financier à court et à moyen termes qu'elle impose à la fois aux acteurs publics et privés.

Les plans d'action favoriseront la bonne gouvernance environnementale dans les pays partenaires afin de prévenir la dégradation de l'environnement et la pollution, de protéger la santé et de faire un usage plus rationnel des ressources naturelles. Des priorités seront définies dans des domaines-clés tels que la qualité de l'eau, la gestion des déchets, la pollution atmosphérique et la lutte contre la désertification. La coopération régionale entre les pays partenaires doit encore être intensifiée et la ratification et la mise en oeuvre des accords internationaux doivent être promues.

Société de l'information

Les technologies de l'information et des communications constituent un élément incontournable pour le développement des économies et sociétés modernes. Il est dès lors fondamental d'aider les partenaires à tirer pleinement parti de la société de l'information et donc ainsi d'éviter un retard technologique. Un certain nombre de pays partenaires du sud de la Méditerranée ont déjà une société de l'information émergente, en particulier ceux dans lesquels la libéralisation du marché de la téléphonie mobile a atteint un stade avancé.

Compte tenu du lien entre réforme politique efficace et performances sectorielles, les plans d'action promouvront des mesures politiques telles que la séparation institutionnelle des fonctions de régulation et d'exploitation, en encourageant la mise en place d'autorités de régulation indépendantes. La stratégie visera également à appuyer les gouvernements qui souhaitent promouvoir la commercialisation des opérateurs historiques.

Dans le cadre de la réforme sectorielle, des mesures comme l'ouverture du marché de la téléphonie fixe et des technologies modernes comme l'internet, l'octroi de licences GSM supplémentaires et la libéralisation de services à valeur ajoutée sont autant d'éléments importants pour le développement de la société de l'information. Les plans d'action identifieront les mesures à adopter pour promouvoir les nouvelles technologies et les services de communication électronique pour les entreprises, les organismes publics et les citoyens.

Recherche et innovation

Le défi lancé par le 6e programme-cadre de RDT consistant à ouvrir l'espace européen de la recherche aux pays partenaires est un facteur d'intégration des communautés scientifiques des pays voisins. Ceux-ci participent déjà à des domaines prioritaires comme les sciences du vivant, l'énergie, les transports, l'environnement, les technologies de la société de l'information, la sécurité alimentaire et les problèmes à caractère sociétal qui se posent dans une société de la connaissance, de même qu'à des mesures spécifiques de coopération internationale mettant l'accent sur les besoins et le potentiel de ces pays à un niveau régional.

Pour développer la participation des pays concernés aux activités de RDT de la Communauté et améliorer la contribution de leurs systèmes de recherche nationaux à la croissance économique et au bien-être social, il conviendra de soutenir le renforcement des capacités structurelles et institutionnelles. Les mesures correspondantes seront recensées et mises en oeuvre dans le cadre des plans d'action.

Contacts entre les communautés, programmes et agences

Un moyen efficace pour atteindre les principaux objectifs de la PEV est de mettre en contact les populations de l'Union et des pays voisins, de renforcer la compréhension réciproque des cultures, de l'histoire, des comportements et des valeurs respectifs et de mettre fin à des idées préconçues. Outre les contacts entre les organismes publics ou les entreprises, la PEV favorisera donc les liens culturels, éducatifs et - plus généralement - sociaux entre l'Union et ses voisins.

Le développement des ressources humaines est indispensable à la réalisation des objectifs de compétitivité accrue, d'intégration sociale et de citoyenneté active. Il convient de s'attaquer d'urgence aux lacunes de la société de la connaissance afin de relever les défis de développement dans certains pays partenaires, notamment dans la région méditerranéenne, comme le soulignent les conclusions du rapport 2003 sur le développement humain dans le monde arabe.

La politique européenne de voisinage cherchera également à promouvoir des actions dans le domaine de la santé publique afin d'améliorer le niveau de santé général de la population et de traiter énergiquement un certain nombre de problèmes particuliers comme les maladies transmissibles.

La politique européenne de voisinage prévoit l'ouverture progressive de certains programmes communautaires, en fonction des intérêts réciproques et des ressources disponibles. Les domaines à explorer à cet égard sont ceux de l'éducation, de la formation et de la jeunesse, de la recherche, de l'environnement, de la culture et du secteur audiovisuel. Il convient d'intensifier le programme Jeunesse, qui encourage déjà les contacts entre les communautés et la coopération entre acteurs de la société civile pour les activités en faveur des jeunes. Les programmes Tempus et Erasmus Mundus offrent des possibilités de renforcer les relations entre étudiants et enseignants. Les plans d'action identifieront les situations concrètes susceptibles d'amener les pays partenaires à participer à ces programmes.

Étant donné que la participation à des programmes conçus pour les États membres peut poser des problèmes pratiques pour les pays tiers, il serait bon d'étudier la possibilité d'élaborer des programmes spécifiquement axés sur les besoins des pays partenaires. La Commission a par exemple proposé de créer « Tempus Plus », un programme qui répond de

façon ciblée aux besoins des pays visés par la PEV en matière d'éducation et de formation [12]. Il pourrait jouer un rôle essentiel dans la réforme et la modernisation des systèmes d'enseignement, conditions indispensables à la compétitivité économique et à la stabilité tant sociale que politique des pays partenaires.

[12] Communication intitulée « La nouvelle génération de programmes communautaires d'éducation et de formation post 2006 », COM(2004) 156 du 9 mars 2004.

Plusieurs partenaires se sont dits intéressés par une participation, éventuellement en qualité d'observateurs, à certaines enceintes communautaires coopératives ou réglementaires. Les plans d'action identifieront ces possibilités compte de la situation juridique et administrative.

Coopération régionale

Comme nous l'avons souligné précédemment, la PEV fera l'objet d'une application différenciée d'un pays à l'autre. Il reste néanmoins important de promouvoir une coopération plus étroite à la fois par delà les frontières extérieures de l'UE et au sein des voisins eux-mêmes de l'UE, en particulier parmi ceux qui sont géographiquement proches les uns des autres. On gardera cependant à l'esprit que les circonstances spécifiques dans diverses parties du voisinage de l'UE varient, au même titre que l'histoire de nos relations.

L'appui de l'UE à la coopération régionale dans les zones orientale et méridionale, ainsi qu'aux projets concrets mis en oeuvre dans ces régions, sera accordé au titre des programmes existants (Takis, Meda, Phare) ou des programmes qui leur succéderont, ainsi que des programmes de voisinage et, ultérieurement, au titre de l'instrument européen de voisinage.

Coopération régionale aux frontières de l'Est

L'intensification de la coopération régionale en Europe orientale apportera des avantages notables. Il convient d'encourager la Fédération de Russie à y participer en tant que partenaire, sur la base de l'intérêt réciproque et de la volonté commune.

Les initiatives qui seront prises devraient être axées sur les questions d'intérêt commun, qui bénéficieraient d'une approche multilatérale. Comme l'a montré l'expérience dans d'autres contextes géographiques (Dimension septentrionale notamment), les enceintes régionales peuvent, dans bien des cas, apporter une valeur ajoutée substantielle aux efforts bilatéraux. Les secteurs prioritaires en matière de coopération concernent notamment:

- * le renforcement de la coopération dans les domaines de l'économie, des entreprises, de l'emploi et de la politique sociale, du commerce et des infrastructures, notamment l'adoption de normes européennes et internationales, la mise en oeuvre effective des normes et règles de l'OMC et l'octroi d'un appui aux PME afin de favoriser le développement socio-économique durable des pays dans la région, y compris la réduction de la pauvreté et la lutte contre l'exclusion sociale. Les projets communs d'infrastructure et de sécurité présentant un intérêt régional dans les secteurs de l'énergie et du transport (y compris les franchissements frontaliers) devraient être également considérés comme des priorités de premier ordre;

- * l'environnement, la sûreté nucléaire et les ressources naturelles. La meilleure façon de s'attaquer aux problèmes environnementaux, dont bon nombre sont de nature transfrontalière, est de s'y attaquer à un niveau régional. La pollution de l'eau et de l'air, la gestion des combustibles nucléaires irradiés et l'alignement progressif sur les normes et la législation environnementales de l'UE ne sont que quelques-uns des domaines sur lesquels la coopération régionale devrait être axée à court et moyen termes;

- * la justice et les affaires intérieures, et notamment la coopération régionale dans le domaine de la gestion des frontières, de la migration et de l'asile, de la lutte contre la criminalité organisée, de la traite des êtres humains, de l'immigration illégale, du terrorisme, du blanchiment de capitaux et du trafic de drogue, ainsi que la coopération policière et

judiciaire. La coopération régionale et la constitution de réseaux sur ces questions pourraient s'inspirer de l'expérience acquise, notamment, dans le cadre du "processus de Söderköping", qui englobe la Biélorussie, la Moldavie et l'Ukraine et, du côté de l'UE, l'Estonie, la Hongrie, la Lettonie, la Lituanie, la Pologne, la Roumanie, la Slovaquie et la Suède;

* les questions ayant trait aux contacts entre communautés, et notamment le développement de la société civile, les activités dans le domaine des médias et les échanges de journalistes, la promotion de la bonne gouvernance et le respect des droits de l'homme, les échanges professionnels, les échanges d'enseignants et de jeunes, les programmes de visites, la coopération dans les secteurs de l'éducation, de la formation, de la science et de la culture, le jumelage entre administrations locales et régionales et entre organisations de la société civile. Une attention appropriée sera accordée aux problèmes de santé publique et à la lutte efficace contre la propagation des maladies transmissibles telles que le VIH/SIDA et la tuberculose.

Le Conseil de l'Europe, le Conseil de la mer Baltique, l'Initiative centreeuropéenne, la coopération économique de la Mer noire et le Pacte de stabilité ont un rôle important à jouer, au même titre que les Eurorégions et la coopération transfrontalière au niveau local.

Les Eurorégions impliquent une coopération concrète entre les autorités régionales et locales de part et d'autre de la frontière, qui à terme peut déboucher sur l'établissement de liens substantiels et réels par-delà les frontières. Elles peuvent aussi promouvoir des intérêts communs et donc renforcer la société civile et la démocratie locale et avoir des incidences bénéfiques sur l'économie locale.

L'Union européenne ne cherche pas à établir de nouveaux organes ou organisations, mais plutôt à appuyer les entités existantes et à encourager la poursuite de leur développement. L'importance de l'appropriation locale est l'un des enseignements les plus pertinents qui puissent être tirés de la Dimension septentrionale.

Méditerranée

La coopération régionale et sous-régionale dans la région de la Méditerranée, dans le contexte de la politique européenne de voisinage, s'appuiera sur l'« acquis » du partenariat euro-méditerranéen en intégrant pleinement une approche conçue sur mesure pour chaque pays ou groupe de pays.

Le partenariat euro-méditerranéen s'articule autour de deux filières complémentaires, le programme bilatéral et le programme régional, alimenté par les orientations et conclusions des conférences euro-méditerranéennes des ministres des affaires étrangères et des conférences ministérielles sectorielles dans des domaines tels que le commerce, l'économie et les finances, l'énergie, l'industrie et l'environnement. Il est appuyé par MEDA dans le cadre de programmes indicatifs nationaux pour chaque partenaire et par le programme indicatif régional.

La Commission continuera à promouvoir la dimension régionale du partenariat en y consacrant un appui financier significatif. Conformément aux orientations politiques arrêtées lors des conférences ministérielles Euro-Med de Valence et de Naples, les priorités stratégiques de la coopération régionale dans la Méditerranée devraient être les suivantes: intégration Sud-Sud, coopération sous-régionale et harmonisation de l'environnement réglementaire et législatif. Les domaines susceptibles de faire l'objet d'une coopération sous-régionale accrue seront définis dans les plans d'action bilatéraux, notamment sur la base des conférences ministérielles euro-méditerranéennes, et peuvent comporter des mesures portant sur la réforme du système judiciaire, l'indépendance des médias, la liberté d'expression ou la promotion de l'égalité des chances entre les femmes et les hommes. Les propositions concernant cette coopération seraient présentées sur la base d'objectifs communs définis dans les plans d'action et pourraient être soumises par deux pays voisins ou davantage ou par un groupe de pays qui souhaiteraient aller plus loin dans un domaine politique précis.

La coopération régionale et sous-régionale sera également fondée sur les plans d'action bilatéraux, de même que sur les résultats des réunions ministérielles Euro-Med. Les activités pourraient être menées au niveau régional, mais également dans le cadre d'une coopération transfrontalière entre deux pays voisins, voire davantage, et une coopération pourrait même être engagée entre des pays qui ne partagent pas une frontière commune mais qui poursuivent un intérêt commun. La coopération pourrait notamment porter sur les domaines prioritaires suivants:

Interconnexion des infrastructures: une aide pourrait être accordée à la planification des réseaux afin de faciliter le commerce et l'accès au marché de l'UE. Pourraient notamment bénéficier de cet appui: les nouveaux réseaux gaziers et les projets de connexion entre l'Afrique du Nord et l'Europe, ainsi que l'interconnexion des réseaux électriques et la coopération entre le Maroc, l'Algérie et la Tunisie; le gazoduc reliant l'Égypte à la Turquie et à l'UE via la Jordanie, le Liban et la Syrie; l'interconnexion des réseaux électriques entre Israël et les territoires palestiniens; l'élaboration d'un avant-projet de réseau de transport intermodal sous-régional pour la région du Maghreb et du Proche-Orient, comportant notamment l'interconnexion des infrastructures routières et ferroviaires et le transport maritime; l'amélioration des points de passage aux frontières et des liaisons entre les ports et leur hinterland. Une assistance pourrait en outre être accordée pour promouvoir des projets en matière de sécurité.

Environnement: la coopération pourrait porter sur les questions liées à la politique de l'environnement et des actions visant à s'attaquer à des problèmes spécifiques dès lors qu'il est préférable de le faire au niveau régional ou sous-régional, tels que la pollution des mers, la gestion des ressources en eau, la prévention de la production de déchets, ou la désertification.

Justice et affaires intérieures: il importe d'améliorer la gestion des frontières, y compris les traversées maritimes à courte distance; la coopération entre les instances et organes coercitifs; la coopération dans la lutte contre le crime organisé et la criminalité transfrontalière et dans les domaines civil, commercial et judiciaire; la coopération dans la lutte contre l'immigration clandestine et la gestion des flux migratoires légaux ainsi que la mise en oeuvre de plans de migration (par exemple avec les trois pays centraux du Maghreb, la Libye et l'Égypte); la coopération dans la lutte contre le trafic de drogue, la diminution de l'offre de drogue et la mise en oeuvre de stratégies nationales de lutte contre la drogue; la coopération entre pays voisins pour assurer un contrôle efficace des frontières par du personnel spécialisé et formé; la coopération judiciaire et policière.

Commerce, convergence des réglementations et développement socio-économique: la coopération devrait promouvoir l'intégration économique régionale entre pays voisins ou entre pays souhaitant coopérer plus étroitement sur des questions économiques afin d'achever la zone de libre-échange euro-méditerranéenne et d'assurer la participation progressive des pays les plus avancés au marché intérieur de l'UE. Le commerce et les investissements régionaux devraient être encouragés par la mise en place de règles d'origine communes, la libéralisation des services, l'adoption d'instruments visant à assurer un rapprochement des réglementations et une facilitation du commerce et la poursuite du soutien apporté au processus d'Agadir. Les plans d'action devraient aussi encourager la négociation d'accords de libre-échange entre les pays méditerranéens eux-mêmes, tant dans le secteur des marchandises que dans celui des services. La convergence de la réglementation entre pays partenaires devrait également être promue dans ce contexte. Des méthodologies assurant le développement durable et des processus d'élaboration d'une législation et d'une politique environnementales devraient être prévus. Il conviendrait d'intensifier le dialogue sur l'emploi et la politique sociale afin de recenser les principaux défis à relever dans ce domaine et de favoriser la définition de politiques pour y faire face. Une coopération pourrait être engagée dans le domaine des normes, des questions vétérinaires, de la santé publique et de la sécurité alimentaire afin de jeter les bases des futures négociations concernant la libéralisation de l'agriculture; les aspects pertinents, tels que la lutte contre les maladies infectieuses, seraient abordés au niveau sous-régional.

Les projets visant à faciliter les contacts entre les communautés seront encouragés afin de promouvoir les initiatives issues de la société civile pour soutenir le respect des droits de l'homme, la démocratisation, les mouvements de jeunesse, la promotion du dialogue entre les cultures par des échanges éducatifs et des échanges de jeunes, ainsi que la mobilité des ressources humaines et la transparence des qualifications.

Appuyer la politique européenne de voisinage

Appui financier existant en faveur des pays PEV

Au cours de ces dernières années, l'UE a octroyé un appui financier considérable aux pays couverts par la politique européenne de voisinage. Des aides non remboursables sont généralement octroyées à la Russie et aux NEI occidentaux par l'entremise du programme Tacis et aux pays méditerranéens par l'entremise du programme Meda. L'aide accordée par l'entremise de ces instruments durant la période 2000-2003 s'est élevée à 3716,1 millions d'euros (un aperçu par pays est joint en annexe). L'Initiative européenne pour la démocratie et les droits de l'homme (IEDDH), qui vise à promouvoir les principes de liberté, de démocratie, de respect des droits de l'homme et de l'État de droit dans les pays tiers, prévoit un financement de ces activités, principalement dans le cadre de partenariats avec les ONG et les organisations internationales. Entre 2000 et 2003, 19,3 millions d'euros ont été alloués à des projets en Russie et dans les NEI occidentaux et 41,4 millions d'euros à des projets dans les pays méditerranéens.

Durant cette même période, la Banque européenne d'investissement (BEI) a octroyé des prêts aux pays méditerranéens pour un montant de 3,445 milliards d'euros pour la période 2000-2003. Depuis 2002, les opérations de prêt ont été étendues avec le soutien financier de l'UE et comprennent désormais une facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat (FEMIP) spécialement axée sur le secteur privé. Depuis 2001 et dans le cadre d'un mandat spécifique, la BEI peut également accorder des prêts à la Russie dans le contexte de la Dimension septentrionale, dans les limites d'un plafond global de 100 millions d'euros, en vue de soutenir des projets environnementaux dans le nord-ouest du pays.

Une assistance macrofinancière (AMF) a été fournie aux pays tiers confrontés à des besoins exceptionnels de financement de la balance des paiements. Parmi les pays couverts par la politique européenne de voisinage, des opérations ont été approuvées en 2002 pour l'Ukraine (110 millions d'euros) et la Moldavie (15 millions d'euros), mais non encore décaissées.

Sur la période 2000-2003, l'Union européenne a également fourni une assistance humanitaire d'un montant de 277 millions d'euros pour aider les pays PEV confrontés à des situations d'urgence et versé 103,5 millions d'euros sous forme d'aide alimentaire.

Lier les instruments existants à la politique

Les ambitions de la politique européenne de voisinage ne sauraient être concrétisées sans appui financier et technique adéquat. La Commission en a pleinement tenu compte dans sa proposition de perspectives financières pour les prochaines années [13], en faisant de cette politique l'une de ses premières priorités. La Commission a proposé la mise en place d'une nouvelle série d'instruments harmonisés, et notamment ceux actuellement couverts par Tacis et MEDA, pour appuyer l'assistance en faveur des pays tiers. Ces instruments seront conçus de façon à soutenir la mise en oeuvre de la PEV et des ressources financières appropriées seront allouées à cet effet.

[13] COM(2004) 101 du 11 février 2004 "Construire notre avenir commun - Défis politiques et moyens budgétaires de l'Union élargie 2007-2013".

L'élaboration d'un instrument européen de voisinage a été envisagée pour la première fois dans la communication de la Commission de mars 2003 et développée dans la communication de juillet 2003, intitulée «Jeter les bases d'un nouvel instrument de voisinage» [14]. Compte tenu du nombre important de problèmes juridiques et budgétaires

à résoudre, la communication a arrêté une approche en deux temps. Dans le cadre de cette approche, des programmes de voisinage fondés sur une coordination renforcée des instruments existants ont été introduits pour la période 2004-2006, alors qu'un nouvel instrument de voisinage sera mis en place après 2006.

[14] COM(2003) 393 final, 1.7.2003.

À la suite de la communication de juillet 2003, des ressources ont été identifiées pour les programmes de voisinage dans le cadre des instruments financiers existants. Le niveau total des ressources financières prévues pour la période 2004-2006 au titre des instruments d'assistance extérieure s'élève à 255 millions d'euros (75 millions d'euros pour Tacis, 90 millions d'euros pour Phare, 45 millions d'euros pour CARDS et 45 millions d'euros pour MEDA). Quelque 700 millions d'euros seront disponibles pour les frontières intérieures correspondantes de l'UE dans le cadre du programme Interreg.

Modifié en octobre 2003, le règlement Phare-Coopération transfrontalière couvre désormais les frontières extérieures de la Roumanie et de la Bulgarie. Le programme indicatif Tacis-Coopération transfrontalière, couvrant les frontières de l'Union élargie avec la Russie, l'Ukraine, la Biélorussie et la Moldavie, a été adopté par la Commission en novembre 2003. Les travaux d'harmonisation des procédures seront achevés prochainement. La programmation a atteint un stade avancé sur toutes les frontières couvertes et devrait être finalisée d'ici juin 2004. Des structures de gestion communes ont été créées. Les premiers appels à propositions seront lancés en juillet 2004.

Jusqu'en 2007, Tacis et MEDA resteront les principaux instruments d'assistance financière en faveur des pays partenaires. Ces instruments appuieront la politique européenne de voisinage et, en particulier, la mise en oeuvre des plans d'action. Les programmes indicatifs nationaux concernés pour 2005-2006 sont en train d'être adaptés afin de tenir compte des priorités fixées dans le cadre de la PEV. Une attention particulière sera accordée au renforcement des institutions. Les actions de jumelage et l'assistance technique seront étendues aux pays partenaires conformément aux règles prévues par le bureau d'échange d'informations sur l'assistance technique (TAIEX) de l'UE.

La coopération régionale et transfrontalière continuera à bénéficier d'une aide communautaire ciblée. Les programmes indicatifs régionaux de Meda et Tacis pour 2005-2006 apportent une contribution à la dimension régionale de la PEV.

Dès 2007, le nouvel instrument de voisinage européen appuiera les projets de coopération transfrontalière et régionale associant à la fois des États membres de l'UE et des pays partenaires. De plus, l'instrument de coopération économique et de développement proposé dans la communication de la Commission sur la prochaine perspective couvrira à la fois la coopération régionale et transfrontalière dans les pays partenaires.

La capacité de prêt de la BEI a également été renforcée. En novembre 2003, dans le cadre du réexamen à mi-parcours du mandat de prêt à l'extérieur confié à la BEI, le Conseil a accepté la proposition de la Commission de relever le plafond des crédits accordés aux pays méditerranéens de 2,180 millions d'euros. Il a aussi été décidé de prévoir une extension conditionnelle du mandat de prêt spécifique de la BEI à la Russie et aux NEI occidentaux. Cette extension permettra à la BEI de conclure des prêts jusqu'à concurrence de 500 millions d'euros d'ici à la fin de 2006, sans restrictions à caractère sectoriel. La base juridique de mise en oeuvre de la décision est en voie d'élaboration. Des consultations sont en cours avec la BEI pour assurer que les besoins d'assistance des pays PEV soient suffisamment reflétés dans la prochaine génération de mandats de prêt.

La politique européenne de voisinage en général et les plans d'action en particulier constitueront un cadre indicatif pour les autres instruments d'assistance financière. Dans l'hypothèse où des opérations d'assistance macrofinancière ou d'autres opérations à finalité macroéconomique seraient négociées avec les pays partenaires visés par la PEV, la Commission estime que l'élément de conditionnalité devrait s'articuler autour des priorités et mesures économiques figurant dans les plans d'action, garantie que ce type d'assistance

constituera un incitant supplémentaire pour poursuivre le processus de réforme politique et économique.

La programmation de l'IEDDH sera non seulement conforme avec les objectifs politiques, mais appuiera également la société civile dans un certain nombre de domaines tels que la démocratie, l'État de droit, les droits de l'homme et les libertés fondamentales. Des travaux sont en cours pour examiner la possibilité d'octroyer un appui sur une base régionale dès 2005.

Des consultations ont également été engagées avec la Banque européenne pour la reconstruction et le développement et d'autres IFI pour assurer une meilleure coordination des programmes.

L'instrument européen de voisinage

Dans sa proposition concernant la perspective financière 2007-2013, la Commission cite le nouvel instrument de voisinage parmi les six instruments financiers censés opérer dans le domaine des relations extérieures au-delà de 2006.

L'instrument européen de voisinage complétera l'aide fournie dans le cadre des instruments financiers existants ou qui leur succéderont, et mettra tout particulièrement l'accent sur la coopération transfrontalière et les activités connexes. Parmi la série de propositions d'instruments financiers appelés à opérer dans le cadre de la prochaine perspective financière, la Commission entend présenter un projet de règlement.

La communication de juillet 2003 présentait trois options possibles pour le développement du nouvel instrument de voisinage :

A- étendre le champ d'application et la couverture géographique d'un instrument de coopération existant;

B -créer un nouveau règlement global régissant un instrument de voisinage visant à financer les activités dans et à l'extérieur de l'Union;

C- continuer à miser sur la coordination entre les instruments déjà existants.

Après avoir examiné ces différentes options, la Commission a estimé que l'option A ne serait pas pleinement conforme à l'objectif qui est de disposer d'un instrument financier conjuguant des objectifs de politique extérieure et des objectifs de cohésion économique sociale. Elle a d'autre part conclu qu'il y a des limites au niveau de coordination qui peut être atteint entre différents instruments financiers (option C).

L'option B est dès lors celle qui répond le mieux à la nature de l'instrument proposé et qui permettrait une mise en oeuvre efficiente en réglant les problèmes de coordination existants. De plus, et bien que l'instrument de voisinage européen couvre à la fois les actions intérieures et extérieures, la Commission propose de n'utiliser qu'un seul chapitre du budget, articulé autour des lignes budgétaires de la cohésion et des politiques extérieures des nouvelles perspectives financières telles que proposées, pour l'ensemble de l'instrument. Celui-ci sera mis en oeuvre dans le cadre d'un mécanisme de gestion unique et d'une série unique de procédures.

Base juridique

Il n'existe aucun précédent juridique pertinent correspondant à un instrument de caractère bicéphale, c'est-à-dire couvrant la politique extérieure et la cohésion économique et sociale au sein de l'Union, d'une part, et ayant pour ambition, d'autre part, de s'appliquer d'égale manière des deux côtés de la frontière extérieure de l'UE. Aux yeux de la Commission, l'article 181A du TCE serait la base juridique appropriée pour ce nouvel instrument de voisinage, étant donné qu'il constituera un outil important de la politique menée par l'UE à l'égard des pays voisins. Dans la mesure où cet article concerne la coopération avec les pays tiers, il devrait autoriser le financement d'actions conjointes par essence et associant des bénéficiaires à la fois des États membres et des pays partenaires. Les effets positifs de ces actions se feront sentir dans les régions éligibles, indépendamment

du fait qu'elles soient situées à l'intérieur ou à l'extérieur des frontières de l'Union. L'instrument s'appuiera sur les principes des programmes transfrontaliers existants, tels que le partenariat, la programmation pluriannuelle et le cofinancement.

Couverture géographique

Dans le droit fil de la communication de juillet 2003, le nouvel instrument de voisinage couvrira l'ensemble des frontières entre les États membres de l'UE et les pays couverts par la politique européenne de voisinage. Il appuiera également la coopération transnationale associant les bénéficiaires d'un État membre au moins et d'un pays partenaire au moins, et remplacera les programmes transfrontaliers intérieurs et extérieurs existants dans les États membres et les régions des pays partenaires limitrophes de la future frontière extérieure de l'UE.

Compte tenu du fait que le nouvel instrument de voisinage sera particulièrement adapté à la spécificité de la coopération de part et d'autre des frontières extérieures de l'UE, l'extension de sa couverture géographique aux pays candidats et pré-candidats à l'adhésion pourra être examinée au moment de l'élaboration du projet de règlement concerné.

Principaux éléments du nouvel instrument de voisinage

Le nouvel instrument de voisinage s'appuiera sur l'expérience tirée de la mise en place des programmes de voisinage couvrant la période 2004-2006. Il s'articulera autour des quatre objectifs-clés identifiés dans la communication de juillet 2003:

- promouvoir le développement durable dans les régions situées de part et d'autre des frontières communes;
- oeuvrer de concert, par des actions conjointes, pour relever des défis communs dans des domaines tels que l'environnement, la santé publique ainsi que la prévention de la criminalité organisée et la lutte contre celle-ci;
- assurer des frontières communes sûres et efficaces à l'aide d'actions conjointes;
- promouvoir les actions transfrontalières « intercommunautés » au niveau local.

Dans ce cadre, il importe de faire en sorte que les priorités des pays partenaires soient suffisamment prises en compte dans un esprit de partenariat. Cela est particulièrement vrai pour la région méditerranéenne, où les priorités seront fixées en tenant compte du cadre stratégique mis en place dans le contexte des accords d'association et des conférences ministérielles euro-méditerranéennes, qui font partie intégrante du processus de Barcelone.

À cette fin, l'instrument européen de voisinage financera les projets conjoints proposés par des bénéficiaires potentiels des États membres de l'UE et des pays partenaires. Ainsi, il viendra compléter les instruments de financement interne et externe qui ne peuvent être utilisés que d'un seul côté des frontières de l'Union.

L'instrument européen de voisinage fonctionnera dans le cadre de deux fenêtres de financement distinctes:

La fenêtre n° 1 appuiera la coopération transfrontalière. L'éligibilité s'étendra à toutes les frontières terrestres et maritimes concernées [15]. Les programmes seront principalement bilatéraux, même si des programmes multilatéraux pourront être mis en place, en particulier pour les traversées maritimes dont la distance ou d'autres facteurs ne permettent pas une coopération transfrontalière bilatérale efficace. Des programmes pluriannuels seront établis pour des frontières uniques ou des groupes de frontières et seront élaborés par les partenaires concernés dans les pays bénéficiaires des deux côtés de la frontière. La gestion en sera confiée par la Commission à un organisme gestionnaire opérant dans le cadre d'une gestion partagée ou d'autres dispositions appropriées. La sélection des projets et la mise en oeuvre des programmes seront assurées dans le cadre de structures communes associant les autorités nationales, régionales et locales des États membres de l'UE et des pays partenaires.

[15] La coopération au titre de la fenêtre n° 1 interviendra normalement au niveau NUTS III, à l'exception des programmes maritimes multilatéraux, où une coopération au niveau NUTS II sera autorisée.

La fenêtre n° 2 apportera un appui plus souple à la coopération transnationale plus large, c'est-à-dire associant des acteurs et bénéficiaires tant des États membres de l'UE que des pays partenaires. La coopération sera généralement axée sur des thèmes spécifiques à définir dans le règlement sur la base des défis communs identifiés dans des domaines tels que l'environnement, l'intégration aux réseaux d'énergie, de télécommunication et de transport, la santé publique ainsi que la lutte contre le crime organisé et la prévention de celui-ci. La Commission pourrait également identifier, sélectionner et proposer des projets susceptibles d'être financés au regard de leur pertinence technique et politique particulière. L'éligibilité couvrira l'ensemble du territoire des États membres de l'UE et les régions concernées du territoire des pays partenaires. La programmation se fera de manière centralisée au sein de la Commission. La mise en oeuvre sera elle aussi centralisée, même si une gestion indirecte par délégation à des organismes externes tels que des agences pourra être envisagée.

Budget

La Commission entend proposer une augmentation substantielle des enveloppes annuelles à attribuer à l'instrument par rapport aux montants alloués aux programmes de voisinage pour la période 2004-2006.

La part de financement allouée aux deux fenêtres sera déterminée ultérieurement, en fonction de l'importance relative des deux types de coopération, des caractéristiques des différentes frontières, de l'opportunité d'assurer un équilibre approprié dans la répartition du financement entre les zones géographiques couvertes et de la nécessité de limiter l'implication directe de la Commission dans la mise en oeuvre de la gestion. Pour éliminer les obstacles à l'absorption des fonds et récompenser les bonnes performances, des dispositions seront insérées pour permettre une réaffectation des fonds entre les fenêtres, et au sein même des fenêtres, en faveur de certains programmes et projets.

Les dotations financières relevant de la fenêtre n° 1 seront arrêtées pour chaque programme couvrant une frontière unique ou un ensemble de frontières, et ce sur la base de critères objectifs. Ces dotations prendront également en compte les caractéristiques spécifiques des frontières et la capacité d'absorption potentielle.

Conclusions

La Commission invite le Conseil à approuver les orientations contenues dans la présente communication et à formuler des conclusions sur la façon de faire avancer cette initiative, en se prononçant sur la substance des plans d'action potentiels ainsi que sur les pays avec lesquels ils devraient être préparés, en tenant compte de l'engagement sur des valeurs communes. Sur cette base, la Commission, conjointement avec la présidence et le Haut représentant, prendra contact avec les pays concernés afin d'achever avec eux les plans d'action avant fin juillet 2004. Les États membres seront tenus pleinement informés de l'évolution de ces consultations.

La Commission recommande que les conseils d'association et de coopération compétents soient invités à entériner les plans d'action.

Le suivi de la mise en oeuvre des plans d'action se fera au sein des institutions des accords d'association ou de partenariat et de coopération respectifs.

Sur la base de son évaluation, des résultats de ce suivi et des informations fournies par les partenaires, la Commission, avec la contribution du Haut représentant pour les questions liées à la coopération politique et à la PESC, présentera dans un délai de deux ans un examen à mi-parcours des progrès réalisés et un examen complémentaire dans un délai de trois ans suivant l'approbation formelle de chaque plan d'action.

La Commission recommande que toute décision concernant l'évolution future des liens contractuels avec l'UE avec chaque partenaire soit prise sur la base de ces analyses.

La Commission soumettra au Conseil la proposition nécessaire à la mise en place de l'instrument européen de voisinage visé dans la présente communication. Durant la période préalable à l'entrée en vigueur de cet instrument, l'UE continuera à élaborer des programmes de voisinage avec les pays partenaires, dans le cadre des instruments financiers existants.

La Commission promouvra la coopération régionale et sous-régionale associant les pays partenaires, sur la base des orientations contenues dans la présente communication.

فهرس المحتويات

المشعر

الإهداء

خطة الدراسة

ملخص

مقدمة..... 14-07.

الفصل الأول: التوجهات الأوروبية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة. 48-15.

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط..... 26-17.

المطلب الأول: البعد الإستراتيجي لحوض البحر الأبيض المتوسط..... 24-17.

المطلب الثاني: تباين اهتمامات دول الضفتين في المتوسط..... 26-24.

المبحث الثاني: تحولات نهاية الحرب الباردة في الإقليم المتوسطي..... 36-27.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة والأوضاع الدولية الجديدة..... 33-27.

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية في المتوسط..... 36-33.

المبحث الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المتوسط على ضوء برشلونة..... 48-37.

المطلب الأول: إطار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية..... 40-37.

المطلب الثاني: مسارات برشلونة للشراكة..... 48-41.

الفصل الثاني: الترتيبات الأوروبية في المتوسط وفق سياسة الجوار..... 84-49.

المبحث الأول: السياسة الأوروبية للجوار اتجاه جنوب المتوسط..... 61-51.

المطلب الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية..... 58-51.

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة..... 61-59.

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية..... 75-62.

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية المتجددة..... 67-62.

المطلب الثاني: تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط..... 75-67.

المبحث الثالث: الهجرة الغير الشرعية في إطار سياسة الجوار..... 84-76.

فهرس الموضوعات

المطلب الأول: الهجرة الغير الشرعية في منظور الإتحاد الأوروبي	76-78
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية ومكافحة الهجرة الغير الشرعية	79-84
الفصل الثالث: مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط	85-110
المبحث الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية	87-101
المطلب الأول: التحديات الداخلية و الخارجية لسياسة الجوار الأوروبية	87-91
المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى في المتوسط	91-101
المبحث الثاني: أثر وتقييم سياسة الجوار الأوروبية	101-105
المطلب الأول: تقييم سياسة الجوار الأوروبية	101-103
المطلب الثاني: موقف دول الجنوب من سياسة الجوار الأوروبية	103-105
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية	106-110
المطلب الأول: سيناريو النجاح	106-108
المطلب الثاني: سيناريو التراجع والإخفاق	108-109
المطلب الثالث: سيناريو البقاء على الوضع الراهن	109-110
الخاتمة	111-113
قائمة المراجع	114-123
ملاحق	124-150
فهرس المحتويات	151-153